جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم محاسبية ومالية

التخصص: تقنيات الكمية في المالية

بعنوان:

محاولة قياس أثر تطبيق الاستقلالية المالية على الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر

دراسة تحليلية مقارنة خلال الفترة 2009-2015

من إعداد الطالب: عبد الرحمـــــان يعقــوبـــــي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2017/05/15

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ الدكتور: محمد زرقون (أستاذ التعليم العالي– جامعة قاصدي مرباح ورقلـة) رئيسا

الدكتور: إسماعيل بن قانة (أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلـة) مشرفا و مقررا

الدكتور: محمد الامين شربي (أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلـة) مناقشا

الأستاذ: نورالدين تيمجغدين (أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرباح ورقلـة) مناقشا

السنة الجامعية 2016/ 2017

ملخص الدراسة

محاولة قياس أثر تطبيق الاستقلالية المالية على الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر
– دراسة تحليلية مقارنة خلال الفترة (2009–2015)–

الملخص:

عرفت المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية عدة أنماط من التسيير والعديد من الإصلاحات لغرض رفع فعاليتها وتحسين مردوديتها وأدائها التنافسي بما يضمن لها القدرة على تمركزها في السوق ومواجهة المنافسة العالمية، مهمة صعبة كلفت الدولة أموالا طائلة وكثير من الوقت والجهد لكي تتمكن من إعادة الاعتبار للدور الريادي الذي يجب أن تلعبه هذه المؤسسات في رفع تحديات العولمة واقتصاد السوق، حيث عمدت الجزائر القيام بتصحيحات هيكلية على المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE).

نطمح من خلال هذه الدراسة إلى بحث موضوع أثر تطبيق الاستقلالية المالية على الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر خلال الفترة (2009–2015) وذلك بمقارنة مرحلة قبل و بعد الاستقلالية المالية. ولهذا قد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على الأداء المالي ومعرفة طرق وأساليب تقييمه، وكذا إبراز واقع النمو لمؤسسة اتصالات الجزائر، ثم معرفة علاقة الاستقلالية المالية بالأداء المالي لهاته المؤسسة، ومنه إجراء تحليل مقارن من أجل قياس وتقييم الوضعية المالية لها ومعرفة أثر تطبيق الاستقلالية المالية على أدائها المالي.

وبعد دراستنا التطبيقية، توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الاستقلالية المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر قد كان له تأثير على تحسين الأداء المالي، مع التأكيد على وجود مؤشرات مالية جيدة وحسنة كونها مؤسسة خدمية بالدرجة الأولى ممثلة لقطاع الاتصالات على المستوى الوطني، الأمر الذي يشير إلى أنه توجد علاقة معنوية بين تطبيق الاستقلالية المالية لها وكفاءة الأداء المالي بها.

الكلمات الدالة:

اتصالات الجزائر، أداء مالي، استقلالية مالية، مؤشرات مالية، تقييم.

An Attempt to Measure the effect of Applying the Financial independence on the Financial Performance of Algerie Télécom

– Analysis study (2009-2015)–

- ***Abstract :***

The economic public enterprise noticed many modifications in terms of management in order to increase the effectiveness, profits and the competitive performance to keep the highest position of extablishement whether nationality or internationality. This aim requires a large a moment of many in addition to time and word work in order to keep the competitive performance

This study aims to analyse the effect of the financial independence on the effectiveness and the performance of the company (2009-2015) by comparing the financial independence before applying it and without it.

This study aims to analyse the financial performance and identifying the methods of evaluation besides the improvement of the company and knowing the effect and the relationship of the financial independence with the financial performance of the extablishement by evaluating the position of the company and identifying the effect of the financial independence on the company at the level of the performance.

The result of the study shows that by applying the financial independence on Algerie Telecom has a great effect for improving the performance of the company by ensuring the use of a good financial indicators according of the type of the company (providing services), thus, there is a relationship in the case of applying the financial independence to gain the effectiveness and to improve the performance of the company.

- ***Key Terms*:**

Algeria Telecom, Financial Performance, Financial Independence, Financial Indicators, Evaluation.

المحتويات

البيـــان | الصفحة

ملخص الدراسة	I
المحـــتويات	IV
قائـمة الجداول	VI
قائـمة الأشكال	IX
قائـمة الملاحق	XI
المقـدمـــة	أ
الفصل الأول: **الأسس النظرية للأداء المالي و الاستقلالية المالية.**	**01 – 17**
مدخل	02
المبحث الأول: الطرح النظري للأداء المالي و الاستقلالية المالية واتجاهات قياسها	03
المبحث الثاني: الدراسات العلمية حول تقييم الأداء و الاستقلالية وقياسها	12
خلاصة	17
الفصل الثاني: **دراسة تقييميه و قياسية لأثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات على الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر.**	**18–66**
مدخل	19
المبحث الأول: تقديم عام عن المؤسسة مجال الدراسة	20
المبحث الثاني: دراسة واقع الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية	24
المبحث الثالث: الدراسة المقارنة لأثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية على الأداء المالي	46
المبحث الرابع: الاختبار و القياس الإحصائي لأثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات على الأداء المالي	56
خلاصة	66
الخاتـمـــة	67
قائـمة المصادر والمراجع	71
المـــلاحـق	75
الفهـــــرس	104

1

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات حسابات التسيير وطريقة حسابها.	07
02	مؤشرات الأداء الربحية (المردودية) وطريقة حسابها.	07
03	مؤشرات السيولة وطريقة حسابها.	08
04	مؤشرات أداء هيكل رأس المال وطريقة حسابها.	08
05	مؤشرات أداء عناصر الإستغلال وطريقة حسابها.	09
06	مقارنة المؤشرات التقليدية والحديثة لتقييم الأداء المالي.	12
07	مؤشرات حسابات التسيير لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).	24
08	مؤشرات الربحية (المردودية) لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).	26
09	مؤشرات السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).	28
10	مؤشرات هيكل رأس المال لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).	29
11	مؤشرات عناصر الاستغلال لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).	30
12	المؤشرات الحديثة لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).	32
13	مؤشرات حسابات التسيير لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).	34
14	مؤشرات الربحية (المردودية) لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).	37
15	مؤشرات السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).	38
16	مؤشرات هيكل رأس لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).	40
17	مؤشرات عناصر الإستغلال لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).	42
18	مؤشرات الحديثة لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).	44
19	مؤشرات حسابات التسيير لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل و بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.	46
20	مؤشرات الأداء الربحي (المردودية) لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل و بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.	48
21	مؤشرات السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل و بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.	50

22	مؤشرات هيكل رأس المال لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل و بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.	51
23	مؤشرات عناصر الاستغلال لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل و بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.	52
24	المؤشرات الحديثة لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل و بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.	53
25	نتائج إختبار تحليل **T-Test Paired** الإحصائي لمؤسسة اتصالات الجزائر.	59
26	تطور مستوى الأداء لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.	60
27	مصفوفة الإرتباطات لبعض لمؤسسة اتصالات الجزائر.	62
28	نتائج تحليل الإنحدار الخطي التدريجي لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.	63
29	قيمة T المحسوبة للمعالم المقدرة ومستوى المعنوية المصاحب لها وفقا لنتائج تحليل الانحدار التدريجي.	64
30	قيمة T المحسوبة للمعالم المقدرة ومستوى المعنوية المصاحب لها وفقا لنتائج تحليل الانحدار التدريجي.	65

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	بطاقة فنية عن اتصالات الجزائر (**Algerie Télécom**).	21
02	الهيكل التنظيمي الجديد لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة كنموذج.	23
03	مؤشرات حسابات التسيير لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).	25
04	مؤشرات الربحية (المردودية) لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).	27
05	مؤشرات السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).	28
06	مؤشرات هيكل رأس المال لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).	29
07	مؤشرات عناصر الاستغلال لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).	31
08	المؤشرات الحديثة لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).	33
09	مؤشرات حسابات التسيير لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).	35
10	مؤشرات الربحية (المردودية) لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).	37
11	مؤشرات السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).	39
12	مؤشرات هيكل رأس لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).	41
13	مؤشرات عناصر الإستغلال لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).	43
14	مؤشرات الحديثة لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).	45
15	مؤشرات حسابات التسيير لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل و بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.	47
16	مؤشرات الأداء الربحي (المردودية) لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل و بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.	49
17	مؤشرات السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل و بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.	50
18	مؤشرات هيكل رأس المال لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل و بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.	51
19	مؤشرات عناصر الاستغلال لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل و بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.	52
20	المؤشرات الحديثة لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل و بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.	54
21	علاقة الربحية بالسيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر (**Algerie Télécom** قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية	55

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	أهم المجمعات المستخدمة في الدراسة لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).
02	أهم المجمعات المستخدمة في الدراسة لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).
03	نتائج التحليل الإحصائي **T-Test Paired** لأثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات على الأداء المالي للمؤسسة.
04	نتائج اختبار الانحدار الخطي التدريجي (**Stepwise Analysis**) للمؤسسة قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.
05	نتائج اختبار الانحدار الخطي التدريجي (**Stepwise Analysis**) للمؤسسة بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

المقدمة

1. طرح إشكالية البحث.

تحظى المؤسسة الاقتصادية بمرتبة بالغة في المحيط الاقتصادي لكل دولة، وذلك للأهمية البارزة لهاته المؤسسة في الاقتصاد الوطني، وفي ظل الوقت الراهن المتشبع بالتغيرات والتحولات السريعة التي تؤثر على المؤسسات نجد أن كل مؤسسة يقتضي عليها أن تحافظ على وضعيتها المالية في الأداء حتى تتمكن من التلاؤم مع وضعية نشاطها الذي تمارسه والمعرض لمتغيرات متعددة، وبقائها ساعية في ذالك إلى تحقيق أهدافها ولعل من أهم هذه المتغيرات، الأنظمة والتشريعات القانونية و من ضمنها الهياكل التنظيمية، الإدارية والمالية....الخ.

جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على الأداء المالي للمؤسسة اتصالات الجزائر، ومعرفة طرق وأساليب تقييمه ومن ثم التعرف على أهم العوامل المؤثرة عليه، ثم معرفة علاقة الاستقلالية المالية للوحدات العملية بالأداء المالي لهاته المؤسسة، ومن ثم إجراء تحليل مقارن من أجل قياس وتقييم الوضعية المالية لها ومعرفة أثر الاستقلالية المالية للوحدات على أدائها المالي.

وعلى هذا الأساس وفي محاولة التأقلم مع هذه التحديات، انتهجت مؤسسة اتصالات الجزائر إلى إدخال إصلاحات تنظيمية تتمثل في الاستقلالية المالية للوحدات، طلبا لمساعدة مؤسسة اتصالات الجزائر على النهوض والنمو.

تتميز الاستقلالية المالية للوحدات بخصوصية هامة، وهي إمكانية تطبيقها من خلال أساليب متنوعة تسعى جميعها إلى زيادة الأهمية لمؤسسة اتصالات الجزائر ، كما تتيح هذه الخصوصية ميزة كبرى لصانعي القرار، لأنها توفر فرص الانتقاء بين أساليبها المتعددة، فالظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات المرحلة التي تمر بها الدولة تستدعي أن تأخذ منها ما يناسبها، ثم تتطور وتأخذ الأشكال والأنماط الأخرى الأكثر فاعلية وتأثيرا لتحقيق الإصلاح الأهداف المنشودة من الاستقلالية المالية للوحدات.

وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

" ما مدى تأثير تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات على كفاءة الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر ؟ "

ولقد أنجر من الإشكالية الرئيسية تصور أسئلة وإشكاليات فرعية تتمثل في:

أ- إلى أي مدى يمكن أن تساهم الاستقلالية المالية للوحدات في تحسين الوضعية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر؟

ب- ما نوع التأثير الذي نتج عن تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات في مؤسسة اتصالات الجزائر ؟

ج- هل اختلفت كفاءة الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات ؟

2. فرضيات البحث.

تم صياغة فرضيات البحث بناء على الإشكالية المطروحة. وتتمثل الفرضيات فيما يلي:

أ- يوجد تأثير لتطبيق الاستقلالية المالية للوحدات على الوضعية المالية مؤسسة اتصالات الجزائر ، أي توجد علاقة معنوية بين تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات وبين الأداء المالي بها؛

ب- للاستقلالية المالية للوحدات دورا بارزا في تدعيم سياسة أهداف المؤسسة كونها تنطوي على تغيرات بنيوية.

ج- نتج عن الاستقلالية المالية للوحدات وضعية مالية جيدة وفعالة في الأداء المالي.

3. أهداف البحث.

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- إبراز أهمية ودور تقييم الأداء المالي بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر ومعرفة أهم العوامل المؤثر عليه.
- التعرف على مدى استجابة الاستقلالية المالية للوحدات لمتطلبات مؤسسة اتصالات الجزائر.
- الوقوف على نقاط الضعف و القوة الاستقلالية المالية للوحدات.
- التعرف على أهم الإصلاحات التي قامت بها مؤسسة اتصالات الجزائر في مجال الأداء المالي وإبراز دوافع تبني مؤسسة اتصالات الجزائر لتطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.
- معرفة ما إذا كانت هناك ضرورة في أن تقوم مؤسسة اتصالات الجزائر في النظر بالقيام بتنظيمات جديدة وللتحفيز من مسيري الوحدات العملية على الأداء الجيد، أم هناك ضرورة لتغيير الأساليب المستخدمة في الأداء المالي بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر.

4. مبررات اختيار البحث.

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع و البحث فيه ما يلي:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع، وكذا ارتباطه بالتخصص و الميدان المهني للطالب.
- يعتبر موضوع جديد من حيث الطرح، حيث لم يتطرق الباحثون إليه بهذا الشكل بالإضافة إلى مهنية وتطبيقية الموضوع.
- كون الدراسة من المواضيع النادرة في المؤسسة الاقتصادية والمهنية حاليا، والتي تستدعي المزيد من الدراسة والتحليل.

5. أهمية البحث.

- تحضى مؤسسة اتصالات الجزائر في النشاط الاقتصادي بأهمية كبيرة، وهي من المؤسسات الوطنية الخدمية الممثلة لقطاع للاتصالات في الجزائر، وكذا الأهمية التي يكتسبها الأداء المالي في هذا القطاع وما له من دور في استمرارية وتطور المؤسسة، ومن هنا لابد من معرفة طرق وأساليب تقييمه ومن ثم التعرف على أهم العوامل المؤثرة عليه، و علاقتها بالاستقلالية المالية للوحدات، مع تقييم نتائج تطبيقها وهذا بأسلوب تحليلي وعلى أسس علمية وموضوعية بعيدا عن الاجتهاد والحكم الشخصي، حيث تسعى الدراسة إلى تحقيق إضافة نوعية وعلمية تتمثل في إيجاد تقييم عملي لتأثير الاستقلالية المالية للوحدات على أداء المؤسسة العمومية الاقتصادية اتصالات الجزائر من جهة. و الخروج بحكم واتخاذ قرار من طرف مسئولي المؤسسة بمواصلة ذات المنهج، أو القيام بخطوات تصحيحية تجعل الاستفادة من تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات أكبر من جهة أخرى.

6. الدراسات السابقة.

تعددت الدراسات التي تناولت مناقشة الأبعاد المختلفة و المرتبطة بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، ولهذا فإننا خصصنا جزء من هذه الدراسة (**الفصل الأول [ص.ص12 – 15]**) تحت عنوان: **الدراسات العلمية حول تقييم الأداء والاستقلالية وقياسها**، حيث تم من خلاله توضيح الدراسات النظرية والعملية (التجريبية) السابقة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في كل من الجزائر والدول العربية وكذا الأجنبية، كما تم في هذا الإطار إستعراض الدراسة الحالية وموقعها من الدراسات السابقة.

7. تحديد إطار وعينة الدراسة.

لمعرفة أثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات على فعالية الأداء المالي، رأينا ضرورة القيام بتقييم الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر، حيث تم اختيار عينة تحكمية غير احتمالية، ولتقييم أداء المؤسسة الخاضعة للدراسة، سوف يتم إتباع منهجية أسلوب الحدث (**Event Study**) في التحليل المالي، و الحدث في هذه الدراسة هو تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات، ويعتمد هذا الأسلوب على توفير القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (الميزانية، جدول حسابات النتائج) للفترة (2009-2015)، بحيث قسمنا هذه الفترة إلى مرحلتين، ثلاث سنوات (-3، -2، -1) (2015/2013) قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات و ثلاث سنوات (+1، +2، +3) (2015/2013) بعد الاستقلالية المالية للوحدات مع الأخذ سنة 2012 كسنة مقارنة، وهو الاحتمال الأكبر لانعكاس أثر الاستقلالية المالية للوحدات على أداء مؤسسة اتصالات الجزائر بحيث يكون خلال السنوات القليلة التي تلي سنة تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات و بالنظر لتأثير العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على أداء مؤسسة اتصالات الجزائر، و هي منهجية متعارفا عليها و يمكن تطبيقها بسهولة في الدراسات التطبيقية المتوفرة في مجال تقييم الأداء والكفاءة قياسا بالمنهجيات الأخرى، اعتمادا على احتساب مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة، ثم احتساب الوسط الحسابي لكل مؤشر من هذه المؤشرات خلال فترة قبل و بعد الاستقلالية المالية للوحدات، وذلك لتحديد التغير الذي طرأ على أداء المؤسسة بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

أما العيوب في هذه المنهجية تتمثل في صعوبة عزل أثر مؤسسة اتصالات الجزائر عن العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على أداء المؤسسة، حيث يقتصر دور هذه المنهجية على تحديد ماذا حدث لأداء المؤسسة بعد الاستقلالية المالية للوحدات مقارنة بأدائها قبل الاستقلالية المالية للوحدات، وذلك دون تحديد جميع مصادر وأسباب التغير في أداء المؤسسة بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

المنهج المتبع وأدوات الدراسة.

فإننا اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، بالإضافة إلى المنهج المقارن ودراسة الحالة. عن طريق تحليل البيانات المالية من خلال متغيرات ومؤشرات القياس واعتماد التحليل الإحصائي في دراسة تلك البيانات، كما اعتمدنا أسلوب البحث المكتبي في مجال تحليل الدراسات السابقة واستغلال مختلف المراجع وتحليل الوثائق التي حصلنا عليها بصدد هذا البحث. وذالك من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها وإثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الدراسة فهي:

- **نوعية ومصادر البيانات:** بالنسبة للجانب النظري تم الإعتماد على المسح المكتبي من الكتب والدوريات والأطروحات، بهدف التعرف على الدراسات السابقة لموضوع الدراسة، أما على المستوى التطبيقي فلقد تم الاعتماد على التقارير الخاصة بالمؤسسة، و الاعتماد على البيانات التي تم جمعها من طرف الطالب و ذالك عن طريق المنصب الذي يترأسه الطالب في مؤسسة اتصالات الجزائر كرئيس قسم المالية و المحاسبة بالمديرية العملية للاتصالات لولاية ورقلة.
- **الأساليب المستخدمة لتحليل البيانات:** الأساليب والأدوات المتمثلة في:

– **أدوات التحليل المالي:** قمنا بتحليل النسب المالية المعتمدة في إطار الدراسة.

– **أدوات التحليل الإحصائي:** حيث قمنا باختبار مجموعة من الفرضيات من وجهة نظر الإحصاء الاستدلالي بالاستعانة بالبرنامج **MS EXCEL** في حساب النسب المالية و إعدادها و من ثم البرنامج الإحصائي**SPSS**.

8. هيكل وأجزاء البحث.

انطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين (**02**) بعد المقدمة؛ منها فصل (**01**) نظري يتضمن الجانب العلمي والنظري للدراسة، وفصل (**01**) تطبيقي يتضمن الجانب العملي والميداني للبحث كما يلي:

- **الفصل الأول:** يعتمد على الدراسات السابقة حول الموضوع و الأسس النظرية للأداء المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، و قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين (**02**)، تتطرق إلى الدراسات المرتبطة بالموضوع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سواءا باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، كما تم إبراز موقع الدراسة الحالية.
- **الفصل الثاني:** يتضمن **دراسة تطبيقية تحليلية لأثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات على الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر**، حيث عالجنا ذلك في أربع (**04**) مباحث، بحيث تم تقديم المؤسسة مجال الدراسة، و دراسة واقع الوضعية المالية للمؤسسة قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات، بالإضافة إلى ما يخص دراسة تطبيقية قياسية لأثر تطبيقها على الأداء المالي، من خلال التحليل المقارن لأهم المؤشرات الخاصة بها قبل وبعد التطبيق، وكذا الاختبار الإحصائي لفرضيات الدراسة من وجهة نظر الإحصاء الاستدلالي، و هذا باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (**SPSS**) وذلك بالاعتماد على اختبار الفروق بين المتوسطات أو ما يعرف بـ: (ت) الإحصائي (**T-Test Paired**) و اختبار الانحدار الخطي التدريجي (**Stepwise Analysis**).
- **خاتمة:** تقديم ملخص عن الموضوع وأهم النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى الاقتراحات والتوصيات.

ومن الله التوفيق.....

الفصل الأول:

الأسس النظرية للأداء المالي والاستقلالية المالية.

تمهيد:

أمام التغيرات العميقة التي شهدتها البيئة الاقتصادية من جراء اتساع السوق و المنافسة الشرسة بين المؤسسات أصبح من الضروري على المؤسسات إعادة النظر في سياسة التسيير من خلال إحداث التوافق بين مستوياتها في الأداء.

لذا موضوع تقييم الأداء المالي يكتسي أهمية كبيرة لأي مؤسسة اقتصادية، مهما أختلف نوع نشاطها، للحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة، لذلك يعتبر موضوع الأداء المالي أحد المواضيع التي شغل بال المسيرين والباحثين على حد سواء، نظرا لأهميته على المستويين الكلي أو الجزئي، باعتباره يعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط، وهو يعتبر واحد من المصطلحات التي لم تلقى اتفاقا عاما حول تقديم مفهوم محدد للأداء المالي، نتيجة اختلاف المعايير والمقاييس المطبقة في دراسته وقياسه.

سيتم التطرق في هذا الفصل بإلمام واختصار بالإطار النظري للأداء المالي والمؤشرات التقليدية والحديثة لقياسه، وكذا العوامل المؤثرة فيه ومتطلبات تقييمه، وكذا الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الطرح النظري للأداء المالي والاستقلالية المالية واتجاهات قياسها.

المبحث الثاني: الدراسات العلمية حول تقييم الأداء والاستقلالية و قياسها.

المبحث الأول: الطرح النظري للأداء المالي و الاستقلالية المالية واتجاهات قياسها.

الأداء المالي هو البحث عن الكفاءة والفعالية باستمرار من خلال القيام بأفضل عملية لتحقيق النمو الدائم، كونه مساعدة على التغذية العكسية عن أداء القرار، و من خلال هذا المبحث نحاول الإلمام بأهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالأداء المالي واتجاهات قياسه.

المطلب الأول:مفاهيم أساسية حول أهمية الأداء المالي.

تعددت الدراسات و البحوث التي هدفت إلى تدقيق مفهوم الأداء المالي ولم تتمكن إلى الآن من تقديم مفهوم محدد ومتفق عليه، نتيجة لتشعب هذا الموضوع بالأفكار التي يمكن اعتمادها لتقييم قدرات الشركات ومدى نجاعة اختيارات المديرين الإستراتيجيات الناجحة.

الفرع الأول: تعاريف للأداء المالي.

نظرا لتعدد التعاريف واختلافها سنقتصر في موضوعنا هذا على بعض التعاريف محاولين في ذالك الإحاطة بالمفهوم الكامل للأداء.

قبل التطرق إلى تعريف الأداء يجب الإشارة إلى أن الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية (**Performare**) والتي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه[1].

بعدها اشتقت اللغة انجليزية منها مصطلح **Performance** والتي أعطتها معناها الخاص بها والتي تعني به إنجاز، تأدية، أو إتمام شئ ما: عمل، نشاط ...إلخ[2].

و يعرف حسب (P. DRUKER) أنه: هو "قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال"[3].

ومن التعريفات التي قدمت للأداء المالي ما يلي:

ويعرف بالمفهوم الشامل على أنه النتيجة المحصل عليها في أي ميدان عمل، كالنتائج التي يتم تحقيقها لدى ممارسة عمل ما، و المعبر عنها بوحدات قياس معينة[4].

يعرف الأداء بأنه مجموعة من المعايير الملائمة للتمثيل و القياس التي يحددها الباحثون و تمكن من إعطاء حكم قيمي على الأنشطة و النتائج و المنتجات و على آثار المنشأة على البيئة الخارجية[5].

و عرفه J.PIERRE على أنه:" مدى قدرة المسيرين على تحقيق أهدافهم وذلك من خلال نمو معدل السنوي للمبيعات وتحقيقهم لنسب مالية معينة "[6]؛

---

[1]. عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، 2001، ص.86.

[2]. ECOSIP, **Dialogue autour de la performance en entreprise**, 2editioms, Paris, 1990, P.18.

[3]. الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2010، ص.218.

[4]. عبد الفتاح بوخمخم، **تحليل وتقييم الأداء الإجتماعي في المنشآت الصناعية؛ دراسة ميدانية على الإطارات الوسطى و الدنيا في منشآت صناعة النسيج بالشرق الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2002، ص.126.

[5]. Jean Yves Saulquin, **Gestion les Ressources Humaines**, N 36, Edition ESKA, Paris, Juin 2000, P.20.

[6]. Josée Et Pierre, **La Gestion Financière des PME Théories et Pratiques**, Presses de université du Québec, 1990, P.263.

- كما يعرف الأداء المالي على أنه:" تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة"[1]؛
- أما السعيد فرحات جمعه فيرى الأداء المالي هو: " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية"[2]؛
- أما بالنسبة لتقييم الأداء المالي يعرف على أنه: " قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع للوقوف على درجة التوازن المالي بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمشروع"[3]؛

إن عملية تقييم الأداء المالي تهدف إلى التحقق من النقاط التالية[4]:

1. الكشف على مواضع الخلل و الضعف في نشاط الشركة مع بيان مسبباتها ووضع الحلول اللازمة لتصحيحها؛
2. تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الشركة من خلال قياس إنتاجية كل قسم وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا؛
3. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل؛
4. تسهيل التقييم الشامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني بالاعتماد على نتائج تقييم كل شركة على حده.

الفرع الثاني: الهدف من تقييم الأداء المالي.

تبرز أهمية الأداء المالي من خلال النقاط التالية:

يعتبر Lynch بأن الأداء المالي سيبقى المجال المحدد لمدى نجاح المنظمات. وعدم تحقيق المنظمات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها واستمرارها للخطر.

ويبرز الكاتب Hunt & Morgan أهمية الأداء المالي من خلال اعتباره بأن الأداء المالي المتفوق يعد هدف المنظمات الأساسي، وأن الأهداف الثانوية للمنظمة يمكن تحقيقها ضمنيا من خلال تحقيق الأداء المالي المتفوق.

ويرى Venkatraman & Ramanuja ضمن المنظور الاستراتيجي للأداء المالي بأن الأداء المالي هو ميدان الأداء الأكثر شيوعا في معظم بحوث الإدارة الإستراتيجية.

كما يوضح الكاتبان أهمية الأداء المالي بالنسبة للعوامل البيئية الخارجية، ففي نظرهما أن المنظمة ذات الأداء المالي العالي، تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، وكذا تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، وهذا مقارنة بالمنظمات الأخرى ذات الأداء المالي الضعيف[5].

إذا من خلال هذا يتبين أن للأداء المالي أهمية بالغة في نجاح واستمرارية المؤسسة.

---

[1]. عبد الغاني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، نحو إرسال نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر، 2007، ص38.

[2]. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي**، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد02، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص.24.

[3]. محمد جلال أحمد، طلال الكسار، **إستخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات**، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص.07.

[4]. مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2007، ص. 32.

[5]. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2009، ص.ص.42-43.

يظهر تقييم الأداء في مدى إسهام الشركة في تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف و التخلص من عوامل الهدر و الضياع في الوقت و الجهد و المال، ما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات و من ثم تنشيط القدرة الشرائية و زيادة الدخل القومي بما يعود على المجتمع و العامل و المستهلك بالفائدة.

و تقييم الأداء هو عملية يجب أن تكون مصاحبة لأي مسؤولية كانت،وهي لذلك جزء متمم لأي عملية إدارية في مختلف النشاطات وفي شتى القطاعات ،وفي العصر الحالي يوجد لكل نشاط إنساني أساليب موضوعية لتقييم أدائه .فنجد هناك تقييم أداء للموظف ،وللنظم المطبقة وغيره...وهناك نظم لتقييم وحدات الإنتاج ومراكز الخدمات في القطاع العام والخاص, ونظام التقييم يكون-عادة-أكثر تعقيدا كلما كانت الوظائف التي تتطلب الانجاز متعددة والأهداف التي يتوجب تحقيقها متنوعة[1].

وعليه تبرز أهمية تقييم الأداء بأنه عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تقارن فيها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المسطرة بغية تصحيح الانحرافات أو تجنبها. و من ثم تقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعة، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية.

المطلب الثاني:واقع الاستقلالية المالية في المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر.

سعيا للقضاء على روابط التبعية وإرساء قواعد الاستقلال الاقتصادي، كان لابد على الجزائر أن تعمل على إصلاح القطاع العمومي الاقتصادي والذي أدى بالمسئولين والسلطات المعنية إلى التفكير في تطبيق سياسة الاستقلالية المالية كإستراتيجية من شأنها إعطاء نفس جديد للقطاع العمومي وجعل مؤسساته فعالة وناجحة اقتصاديا، و التي كان لها تأثيرها الواضح على تنظيم القطاع العمومي الاقتصادي والمناخ الاستثماري في الجزائر، كل هذه العوامل جعلت المسئولين في تلك الفترة يرون أن الحل الوحيد يكمن في إجراء إصلاح اقتصادي يسمح للمؤسسة من تسيير وضعيتها والتخلص من العقبات التي أعاقت سيرها، وفي هذا السياق تجسدت فكرة استقلالية المؤسسات من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الوطنية والذي صدر بشأنه مرسوم 88-01 في 1988/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات.

الفرع الأول:ماهية استقلالية المؤسسة العمومية.

الاستقلالية هي منح المؤسسات مزيداً من المبادرة في إطار العمل على التجسيد الفعلي للامركزية، التي تجعلها تأخذ فردية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية، كما تتيح الاستقلالية إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري، لا سيما وأن المؤسسة أخذت شكلا آخر في تعريفها فأصبحت حسب القانون الخاص شخصية معنوية (شركات أسهم وشركات مسؤولية محدودة) مسئولة عن نشاطها تخضع لمبادئ الربحية.

الفرع الثاني: مجالات الاستقلالية و أهداف تطبيقها

أ- **الاستقلالية في اتخاذ القرارات**: فبعدما كان اتخاذ القرارات مخول للوزارة الوصية أو السلطة جاء هذا المرسوم ليضع المؤسسة العمومية الاقتصادية مسئولة عن كل قرار تتخذه. وذلك يتجلى في:

-حرية التصرف للمؤسسة في موجوداتها وفق علاقاتها التعاقدية.

[1]. علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، عالم المعرفة، الكويت، 1981، ص.124.

- قرارات الاستثمار تكون تحت تصرف المؤسسة وما يخدم مصلحتها.

ب – **التحكم في الأمور المالية:** وهذا النوع من الاستقلالية يتطلب الكفاءة في التسيير وتجعل المسير دائما يحمل على عاتقه المسؤولية الكاملة لعملية التمويل والتحكم في تكاليف الإنتاج بأكبر قدر ممكن، لأن ذلك يضمن تحقيق مستوى معين من الأرباح لتستعمله المؤسسة في إعادة الإنتاج (التمويل الذاتي)، وكذلك يسمح بضمان حق المقرضين ضد الأخطار المالية الناتجة عن العجز المالي.

ج– **المراقبة وتقييم الأداء:** إن أحد أوجه تحقيق اللامركزية في القرار هو مراقبة تنفيذ القرارات المتخذة والأهداف المقررة من طرف المؤسسة وبالتالي فالضرورة تلزم إقامة رقابة صارمة ومنظمة تتم في الوقت المناسب، وهذا يجعل عملية الإنتاج تتم بفعالية و بشكل أحسن.

الاستقلالية هي تجربة تهدف إلى البحث عن فعالية أحسن للجهاز الاقتصادي ولتحقيق هذا التصحيح المنظم والمستمر يجب العمل على إعادة الاعتبار للمؤسسة بتحديد أهميتها وشخصيتها وإعطائها الحق في إدارة أعمالها بنفسها لتفرض مكانها في السوق وفق أساليب تسييرية حديثة وخصوصاً لمواردها البشرية، بتشجيع روح المبادرة والطموح. فيجب إذن على المؤسسة إقامة الدليل على مردوديتها وقدرتها على التنافس بفضل سياسة التقليل من التكلفة ومراعاة الجودة في الأسواق الداخلية والخارجية، وهذا ما تسعى إليه جميع المؤسسات الاقتصادية من خلال القوانين و المراسيم و التنظيمات الهيكلية لتحقيق الأهداف المسطرة و زيادة الإنتاج و هو ما يعكس نشاطها و قدرتها الفردية المحلية كنواة اقتصادية و هذا لا يتحقق بدون استقلالية مالية.

المطلب الثالث: المؤشرات التقليدية والحديثة لقياس الأداء المالي للاستقلالية.

إهتم الباحثين و الأكاديميين وحتى المهنيين كالمسيرين وأصحاب المصالح منذ القدم بالأداء المالي اهتماما كبيرا، مما فتح مجال واسع في البحث عن أنجع الأدوات والمؤشرات لقياسه و البحث عن مؤشرات حديثة تعتمد على القيمة منها القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) عوض عن المؤشرات البسيطة المحاسبية كالنتيجة الصافية ورقم الأعمال...إلخ. لذا تعتبر عملية تقييم الأداء أداة مهمة في نجاح أي مؤسسة، لذالك سيتم التطرق في هذا المطلب إلى عملية تقييم الأداء المالي، وذالك من خلال عرض الأساليب التقليدية في تقييم الأداء المالي في الفرع الأول ثم الأساليب الحديثة في تقييم الأداء المالي من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي للاستقلالية.

سيتم التطرق إلى التعريف بالنسب المالية التي تعتبر من أهم الأدوات التقليدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وكل مجموعة منها تقيس مفهوما مختلفا للأداء المالي، من أبرزها ما يلي:

1: مؤشرات حسابات التسيير: الجدول التالي يوضح التركيبة لهذه المؤشرات من جهة و العلاقة المقابلة لحسابها من جهة أخرى:

جدول رقم (01): مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير وطريقة حسابها.

الرقم	المؤشرات	طريقة حسابها
R1	معدل نمو رقم الأعمال	CAn-CAn-1/CAn-1
R2	معدل نمو القيمة المضافة	VAn-VAn-1/VAn-1
R3	معدل القيمة المضافة	VA/CA
R4	معدل الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الأعمال
R5	معدل نتيجة الإستغلال	نتيجة الإستغلال / رقم الأعمال
R6	معدل الاستثمارات المادية	الاستثمارات المادية/ القيم المضافة
R7	معدل المصاريف المالية	المصاريف المالية / القيمة المضافة
R8	معدل الإهتلاكات والمؤونات	الإهتلاكات والمؤونات / القيمة المضافة
R9	معدل الفائض الإجمالي للإستغلال	الفائض الإجمالي للإستغلال / القيمة المضافة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على دراسة: محمد زرقون، **إنعكاسات أساليب الخوصصة على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية – دراسة تحليلية مقارنة لبعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية –**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، غير منشورة، بالتصرف.

❖ 2: مؤشرات الربحية (المردودية).

الجدول التالي يوضح التركيبة لهذه المؤشرات من جهة و العلاقة المقابلة لحسابها من جهة أخرى و هي تعكس نسب الربحية كفاءة السياسات، الإجراءات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة، كما تقيس نسب الربحية مدى كفاءة وفعالية إدارة الشركة في توليد الأرباح[1]، ومن نسب هذه المجموعة نجد[2]: (نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على الاستثمار).

جدول رقم (02): مؤشرات الأداء الربحي (المردودية) وطريقة حسابها.

الرقم	المؤشرات	طريقة حسابها
R10	معدل العائد على حق الملكية (ROE)	النتيجة الصافية / الموارد الخاصة
R11	معدل العائد على الأصول (ROA)	النتيجة الصافية / مجموع الأصول
R12	معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	النتيجة الصافية / الموارد المستقرة
R13	هامش صافي الربح (ROS)	صافي المبيعات / صافي الربح

المصدر: من إعداد الباحث بناء على دراسة: محمد زرقون، مرجع سبق ذكره، بالتصرف.

[1]. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص.36.

[2]. يوسف لزمد جربوع، **مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع**، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، المجلد 13، العدد الأول، 2005، ص.270.

❖ 3: مؤشرات السيولة.

الجدول التالي يوضح التركيبة لهذه المؤشرات من جهة و العلاقة المقابلة لحسابها من جهة أخرى، تمثل نسب السيولة مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل حين استحقاقها، ومن نسب هذه المجموعة نجد[1]: (نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة الجاهزة).

جدول رقم (03): مؤشرات السيولة وطريقة حسابها.

الرقم	المؤشرات	طريقة حسابها
R14	نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	الأصول العاملة (المتداولة) / الديون القصيرة الأجل
R15	نسبة التداول السريعة	الأصول العاملة – المخزونات / الديون القصيرة الأجل
R16	نسبة التداول الفورية (النقدية)	الأصول الحاضرة (نقدية) / الديون القصيرة الأجل
R17	تطور وأهمية رأس المال العامل	الموارد المستقرة / صافي الإستثمارات الثابتة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على دراسة: محمد زرقون، مرجع سبق ذكره، بالتصرف.

❖ 4: مؤشرات الرفع المالي أو المديونية.

الجدول التالي يوضح التركيبة لهذه المؤشرات من جهة و العلاقة المقابلة لحسابها من جهة أخرى،كما تسمى أيضا نسب المديونية، وتساعد في الحكم على مدى قدرة الشركة بالوفاء بالتزاماتها، ومن نسب هذه المجموعة نجد[2]: (نسبة قابلية السداد، نسبة الاستقلالية المالية ونسبة الرافعة المالية).

جدول رقم (04): مؤشرات أداء هيكل رأس المال وطريقة حسابها.

الرقم	المؤشرات	طريقة حسابها
R18	نسبة قابلية التسديد	المديونية الإجمالية / مجموع الأصول
R19	نسبة الإستقلالية المالية	المديونية الإجمالية / الموارد الخاصة
R20	نسبة الرافعة المالية	الديون الصافية / الموارد الخاصة
R21	نسبة الديون الطويلة والمتوسطة إلى المديونية الإجمالية	الديون الطويلة والمتوسطة / المديونية الإجمالية
R22	نسبة الديون القصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية	الديون القصيرة / المديونية الإجمالية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على دراسة: محمد زرقون، مرجع سبق ذكره، بالتصرف.

❖ **5: مؤشرات عناصر الاستغلال:** الجدول التالي يوضح التركيبة لهذه المؤشرات من جهة و العلاقة المقابلة لحسابها من جهة أخرى، وتقيس لنا هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول، وتقيس أيضا مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام أصولها للإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق أعلى ربح ممكن من خلال تحقيق أكبر حجم من المبيعات.

---

[1]. محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص.36.

[2]. محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص.100.

جدول رقم (05): مؤشرات عناصر الإستغلال وطريقة حسابها.

الرقم	المؤشرات	طريقة حسابها
R23	معدل دوران الأصول	المبيعات / مجموع الأصول
R24	معدل دوران الأموال الخاصة	المبيعات / الموارد الخاصة
R25	مدة دوران العملاء	الإنتاج المبرمج لأداء الآجال / الإنتاج
R26	أهمية BFR	الإنتاج / BFR
R27	نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	رقم الأعمال / المخزونات

المصدر: من إعداد الباحث بناء على دراسة: محمد زرقون، مرجع سبق ذكره، بالتصرف.

❖ 6: مؤشرات التوازن المالي.

يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي، كونه هدف مالي تسعي وباستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، وهناك ثلاثة توازنات من المنظور الوظيفي تستعمل من طرف المحلل المالي نوجزها في ما يلي[1]:

1. **رأس المال العامل الصافي الإجمالي**: هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة، ويحسب كما يلي[2]:

$$FRng = RD - Es$$

حيث إذا كان:

- $FRng > 0$: تدل على وجود هامش أمان، وهو مؤشر إيجابي للمقدرة على السداد.
- $FRng < 0$: يشير أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها، وسوف تواجه مشاكل خاصة المقدرة على الدفع والاستدانة.
- $FRng = 0$: يعني أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، دون تحقيق فائض ولا عجز.

2. **الاحتياج في رأس المال العامل**: يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، مما يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسة وغيرها بالعلاقة التالية:

$$BFRg = BFRex + BFRhex$$

3. **الخزينة الصافية الإجمالية**: وتتشكل هذه الأخيرة عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الجمالي في تمويل الاحتياج في رأس المال العامل الجمالي، فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة، وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل، وتحسب من خلال العلاقتين التاليتين:

$$Tng = FRng - BFRg \quad و \quad Tng = Et - Rt$$

[1]. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2002/2001، غير منشورة، ص.33.

[2]. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الإدارة المالية)**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2011، ص.103.

- **شروط التوازن المالي**: لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي، يجب أن يتحقق ما يلي:
  - **الشرط الأول**: رأس المال عامل صافي إجمالي موجب.
  - **الشرط الثاني**: أن يغطي رأس المال عامل صافي إجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.
  - **الشرط الثالث**:الخزينة الصافية الإجمالية موجبة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين.

الفرع الثاني: المؤشرات الحديثة في قياس الأداء المالي للاستقلالية.

تختلف المؤشرات التقليدية حسب كل مقياس من خلال النقائص والانتقادات الموجهة له، إلا أن العيب المشترك بينها هو عدم أخذها لتكلفة رأس المال وهو ما أدى إلى ظهور المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي وهي:

- **1: القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).**

عرفت شركة الاستشارة الأمريكية **Stern Stewart** القيمة الاقتصادية المضافة على أنها " مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، حيث ارتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المقترض والمملوك "[1]. كما عرفها باحثون بأنها" القيمة المضافة من قبل المؤسسة أثناء ممارسة النشاط برأس مالها، أي أنها الربح الاقتصادي بعد سداد تكلفة رأس المال "[2] ويتم حسابها من خلال العلاقتين التاليتين:[3]

- **طريقة الأولى:**

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة– (تكلفة رأس المال × رأس المال المستثمر).

- **طريقة الثانية:**

القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر– معدل تكلفة رأس المال) × رأس المال المستثمر.

- **2: القيمة السوقية المضافة (MVA).**

يستخدم مؤشر القيمة السوقية المضافة للحكم على الأداء المالي الداخلي للمؤسسة، القيمة السوقية المضافة تحسب لمجموعة من السنوات، حيث تمثل القيمة الحالية لسلسلة القيم الاقتصادية المضافة المقدرة لحظة التقييم[4]، وذالك من خلال الطريقتين كما يلي:

أ . **الطريقة الأولى:** وتعطى العلاقة المبسطة للقيمة السوقية المضافة كالتالي[5]:

---

[1]مقبل علي احمد علي، **دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقييم أداء الشركات الصناعية و التعديل المقترح لحسابها(دراسة تطبيقية)**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حلبن سوريا، السنة مجهولة، ص 4.

[2]Jéromecaby et Gérard hirigoyen. **Création de valuer et couvernancede entreprise**. 3edition. 49Rue Héricart. Paris.2005.p 27.

[3]هواري سويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2010/2009، ص 61.

[4]. Pierre Vernimen et d'autres, **Finance d'entreprise**, 9ème Edition, Dalloz, Paris, 2011, P.673.

[5]. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

$$MVA = \sum_{t=1}^{n} \left(\frac{EVAt}{(1+k)t} \right)$$

حيث: MVA: القيمة السوقية المضافة، K التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال، t:الفترة.

ب . الطريقة الثانية : وتعطى العلاقة المبسطة للقيمة السوقية المضافة كالتالي[1]:

القيمة السوقية المضافة : القيمة السوقية للأسهم – القيمة الدفترية للأسهم

- **عائد التدفق النقدي على الاستثمار(CFROI).**

يعتبر من أهم المؤشرات لخلق القمة، حيث يستخدم في تقييم المؤسسة ككل، ويتم مقارنة هذا المؤشر مع تكلفة رأس المال، فإذا هذا المؤشر أكبر من تكلفة التمويل فهناك إنشاء للقيمة، أما إذا كان العكس فنقول هناك تدمير للقيمة، ويحسب من خلال العلاقة التالية[2]:

$$CFROI = \frac{\text{فائض خزينة الاستغلال بعد الضريبة}}{\text{الأصل الاجمالي}}$$

الفرع الثالث: المقارنة بين المؤشرات التقليدية والحديثة لقياس الأداء المالي.

إن اعتماد أدوات لتقييم الأداء المالي التقليدية يعني استنادا إلى معلومات تبين أين يجب الوصول؟ غير انه في المقابل غطي عن الكيفية التي يتم بها تفادي الوقوع في الانحرافات، والتي أخذت بها الأدوات الحديثة التي استندت إلى المعلومات النوعية التي تعتبر أكثر دقة من سابقيها في تسهيل البحث عن الحلول الممكنة، والجدول التالي يبين أهم الفرو قات[3]:

[1]. حسنية صديقي، مرجع سبق ذكره، ص.76.

[2]. علي بن الضب، سيدي أمحمد عيادة، **تكلفة رأس المال وإنشاء القيمة**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2، جامعة ورقلة، 2012، ص. 114.

[3]. السعيد بريش، نعيمة يحياوي، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2011-2012، ص.40.

جدول رقم (06): مقارنة المؤشرات التقليدية والحديثة لتقييم الأداء المالي.

مؤشرات التقييم التقليدية	مؤشرات التقييم الحديثة
1. على مستوى الأهداف	**1. على مستوى الأهداف**
– تنفيذ ومتابعة المخططات؛ – تفسير النتائج يكون انطلاقا من معطيات داخلية؛ – الاعتماد على معطيات كمية؛ – أهداف جزئية؛ – مساهمة الأشخاص قليلة ومركزة.	– تنفيذ ومحاكاة الوضعية – التفسير يكون انطلاقا من معلومات خارجية – الاعتماد على معطيات نوعية – أهداف شاملة – مساهمة تفاعلية وغير ممركزة
2. على مستوى الوسائل و الأدوات	**2. على مستوى الوسائل والأدوات**
– الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية؛ – معلومات صلبة؛ – مؤشرات تحليلية مالية؛ – تحليل عمودي يستند إلى مراكز المسؤولية.	– الاعتماد على نظام يعالج المعلومات كمادة أولية تصنعها؛ – معالجة مرنة متعددة الأبعاد؛ – مؤشرات مادية و نوعية شاملة؛ – تحليل أفقي يستند الأنشطة والعمليات.

المصدر: السعيد بريش، نعيمة يحياوي، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2011-2012، ص.40.

ومما سبق تتضح أهمية تقييم الأداء المالي للشركات حيث يعتبر قياس الأداء المالي بمثابة المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة، نتيجة لاستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، ومن ثم استخراج نقاط القوة والضعف لها.

المبحث الثاني: الدراسات العلمية حول تقييم الأداء والاستقلالية وقياسها.

إن كفاءة الأداء المالي للمؤسسة يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة لديها بأفضل استغلال مع تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الإدارة ولهذا أجريت دراسات عديدة حول هذا الموضوع وكان من بينها الدراسات التالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

سنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء نظرة تحليلية حول الدراسات باللغة العربية المتناولة لموضوع الأداء المالي.

1–دراسة محمد زرقون.

الدراسة عبارة عن **أطروحة دكتوراه** قُدمت بعنوان: « **انعكاسات أساليب الخوصصة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية** » أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، غير منشورة.

سعت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لبعض المؤسسات وفقا لكل أسلوب من أساليب الخوصصة (الشراكة، الإكتتاب العام في البورصة، التنازل لصالح الأجراء)، وذلك لتحديد مدى نجاح برنامج الخوصصة في إطار الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ الأهداف التي سعت الدولة إلى تحقيقها من وراءه.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل مقارن على بعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من أجل معرفة أثر آليات الخوصصة المختلفة على الأداء المالي لهذه المؤسسات.

فقد توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة معنوية بين الأسلوب المستخدم لتغيير نمط ملكية المؤسسات العمومية الإقتصادية وبين كفاءة وفعالية الأداء المالي بها، إذ أن المؤسسة المخوصصة بالأسلوب الأول من خلال الشراكة حققت المرتبة الأولى في مختلف جوانب الأداء. بينما المؤسسة المخوصصة بالأسلوب الثاني من خلال الإكتتاب العام في البورصة حققت المرتبة الثانية في تحسن مختلف جوانب الأداء، في حين جاءت المؤسسات المخوصصة بالأسلوب الثالث من خلال التنازل لصالح الأجراء في المرتبة الثالثة والأخيرة.

2-دراسة رحماني طارق.

الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، حول تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الوسط ورقلة (2006-2009).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه و إثبات أهمية تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية الإستراتيجية في المؤسسة، بالإضافة إلى تحديد المعايير و المؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم وتفسير نتائج الدراسة.

توصلت الدراسة إلى إن عملية تقييم الأداء للمؤسسة تسمح بكشف نواحي الخلل و الانحرافات عن الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وذلك من خلال ان معدلات الدوران بالنسبة للمؤسسة ضعيفة تحقيق المؤسسة لراسمال عامل موجب طيلة الفترة تحقيق نتائج سالبة عدد العاملين بالمؤسسة كبير الى غير ذلك من النتائج.

3- دراسة إسماعيل بوخطة.

الدراسة عبارة عن **مذكرة ماجستير** قُدمت بعنوان: « **تقييم الأداء المالي لعينة من الشركات البترولية متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر** ».

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم أداء هذه الشركات وما الميزة التي تجنيها هذه الشركات من العمل في قطاع النفط الجزائري و كيفية الاستفادة من الخبرات وتجارب هذه الشركات في قطاع النفط الجزائري.

توصلت إليها هذه الدراسة الى أن الأداء المالي للشركات محل الدراسة من خلال نتائج طريقة التحليل العاملي المميز، يختلف باختلاف مؤشر العائد على الأصول، حيث بلغت جودة التصنيف المقترح من قبل الباحث 92.9% و بذلك فإن لكل شركة من هذه الشركات خصائص تميزها عن الأخرى، وبذلك يمكن القول أن هذه الشركات تنفرد بخصوصيات الأداء المالي.

4-دراسة دادن عبد الغني:

الدراسة عبارة عن قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث – العدد 2006/04 ورقلة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات القيمة و الأداء، بدء بتحديد مفهوم الأداء المالي و مختلف الدراسات حول القيمة و الأداء.

قد توصلت الدراسة إلى استنتاجات تتمثل في وجود علاقة بين الأداء المالي والقيمة، فمن بين أهم العوامل نجد أن الهيكل المالي ذو تأثير مزدوج، فقد يكون إيجابيا أو سلبيا. فبموجب التدفقات النقدية التي يولدها الأصل الاقتصادي و المعدل الذي يتم به رسملة تلك التدفقات و المتمثلة في تكلفة الأموال، فإنه للهيكل المالي تأثير على قيمة المؤسسة، بفعل تكلفة الأموال. و الواقع أن المحيط الاقتصادي و المالي تأثير هام على هذه القضية. لذا فهي مازالت محل اهتمامات البحث العلمي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

من أجل إثراء الموضوع والإلمام بجميع جوانبه، تم الاطلاع على بعض الدراسات السابقة والناطقة باللغة الأجنبية والتي تقترب في مضمونها من موضوعنا حيث نستعرضها فيما يلي:

سنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء نظرة تحليلية حول الدراسات باللغة الفرنسية.

1-دراسة (ESSID Moez, 2009).

الدراسة عبارة عن **أطروحة دكتوراه** قُدمت بعنوان: « **les mécanismes de contrôle de la performance globale : le cas des indicateurs non financiers de la RSE** ».

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها:

تناول دور مؤشرات تقييم الأداء غير المالية في مراقبة الأداء الشامل، وكذا أهميتها في تشخيص مدى قدرة المؤسسة على الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية من خلال تقييم دورها في تحقيق أهداف مختلف الأطراف الخارجية ذات المصلحة مع المؤسسة.

و توصلت هذه الدراسة ما يلي:

- تأكيد الدور الهام لمثل هذه المؤشرات لكونها وسيلة أساسية بالنسبة لنظام الرقابي، بالنظر لدورها في ربط النظام المحاسبي المالي بنظام قيادة الأداء الشامل، وتعتبر صعوبة تحديد أهداف كمية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من أهم العراقيل التي تواجهها هذه الأخيرة عند اعتمادها على مثل هذه المؤشرات، حيث يؤدي ذلك إلى ضرورة الاعتماد على عدد كبير من المؤشرات التي يتعين الاستناد إليها لتقييم مدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية.

2-دراسة HabibollahNakhaei

Analyzing the Relatioship Between Economic Value Added (EVA) and Accounting Variables with Share Market Value in Tehran Stock Exchange (TSE), Middle-East Journal of Scientific Research, ISSN 1990, 2013.

(دراسة العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة والمتغيرات المحاسبية بالقيمة السوقية للسهم في بورصة طهران)

هدف الباحث من خلال هذه الرسالة إلى دراسة القوة التفسيرية النسبية للقيمة الاقتصادية المضافة EVA بالمقارنة مع متغيرات المحاسبية بالقيمة السوقية للأسهم، بالتركيز علي الدراسة الميدانية لـ 47 شركة غير مالية مدرجة في بورصة

طهران خلال الفترة الممتدة ما بين (2004-2008) ولاختبار العلاقة استخدم الباحث طريقة الانحدار الخطي البسيط، وخلصت الدراسة إلي القوة التفسيرية الكبيرة للمتغيرات المحاسبية المتمثلة في النتيجة الصافية NP ونتيجة الاستغلال OPللقيمة السوقية للأسهم والقيمة الاقتصادية المضافة EVA.

3-دراسة GabrielaChmelíková

Economic Value Added Versus traditional Performance Metrics in the czech Food-Processing Sector, volume 11, issue 4, 2008.

(القيمة الاقتصادية المضافة مقابل المقاييس التقليدية لقياس الأداء بقطاع الأطعمة الجاهزة في جمهورية التشيك للفترة مابين (2000-2005) وهي عبارة منشور من طرف جامعة Mendel)

الهدف من هذه الدراسة اختبار العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة EVA والمؤشرات التقليدية ROA و ROE ومدى قدرتها على قياس خلق القيمة لحاملي الأسهم، لعينة تتكون من 18 مؤسسة تابعة لقطاع الأطعمة الجاهزة باستخدام تحليل الارتباط وطريقة الانحدار الخطي البسيط، وذلك من خلال تقدير النموذجين التاليين:

1/ العلاقة بين EVA كمتغير تابع وكل من ROAو ROE كمتغيرين مستقلين.

2/ العلاقة بين ثروة حاملي الأسهم MVA كمتغير تابع والمتغيرات ROA، ROEو EVA كمتغيرات مستقلة.

وتوصلت الدراسة أن مؤشر العائد على الأصول ROAأكثر ارتباطا وتفسيرا لتغيرات القيمة الاقتصادية المضافة EVAبالمقارنة بالعائد على حقوق الملكية ROEبقوة تفسير 44.85%، وأن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVAيفسر 80% من التغيرات في ثروة حاملي الأسهم بالمقارنة مع ROAو ROE.

5- دراسة: [Mohamed Bouhezza - 2000] بعنوان: (L'Evaluation Economique Des Entreprises Industrielles Publiques En Algérie, Etude De Cas Sur Quatre Entreprise)

الدراسة عبارة أن أطروحة دكتوراه قدمت في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتسيير، بجامعة نيس بفرنسا سنة 2000، هدفت الدراسة إلى معالجة موضوع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثره على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية، ومن أجل تقييم مدى مطابقة الإصلاحات المطبقة مع المعايير في المؤسسات الاقتصادية تم إسقاط ذلك على مجموعة من المؤسسات العمومية الاقتصادية التي مرت بالاستقلالية والتي عددها أربعة (04) تتمثل في (**ENPC**، **BCR**، **ERIADH-Setif**، **ENPEC**)، فقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية تتماشى والنصوص القانونية ومع المدة الزمنية لعملية التنفيذ، كما أن هناك نقص وتأخر للبعض الآخر، وبالتالي فإن لهذه الإصلاحات بصمات على هذه المؤسسات من خلال بعض الآثار سواء الإيجابية أو السلبية، وبالرغم من ذلك فإن هناك تحسن في بعض الوظائف لهذه المؤسسات. إلا أن هناك بعض الصعوبات والقيود التي لا تزال تعاني منها. وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسة العمومية الاقتصادية قد دخلت مرحلة التسيير الفعلي، وابتعدت نوعا ما عن التسيير الإداري المركزي السابق، وهي تسعى جاهدة لوضع خطط تحسينية ورسم إستراتيجيات، على الأقل في المدى القصير والمتوسط من أجل التغلب على النقائص ومعالجتها.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة لموضوع الأداء المالي نجد أغلب الدراسات التي لها علاقة مباشرة بالدراسة الحالية تركز على استخدام مؤشرات تقليدية التحليل المالي وأدواته في التنبؤ وتحسين الأداء المالي للمؤسسات، أما أغلب الدراسات فعملت على تقييم الأداء المالي للمؤسسات وذلك باستخدام المؤشرات المالية الحديثة منها والتقليدية ، إلا أن لكل دراسة متغيرات خاصة بها، كما أنها أجريت في بيئات مختلفة وباستعمال برامج إحصائية مختلفة، و ما يميز خذه الدراسة هو كما يلي:

❖ **أوجه التشابه:**

- إبراز نمط التغيرات التسييرية التي عرفتها المؤسسات العمومية من خلال عملية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر؛
- توضيح واقع الإصلاح الاقتصادي المالي في الجزائر؛
- دور المؤشرات المالية في عملية قياس وتقييم الأداء المالي؛
- دراسة قياس وتقييم الأداء من حيث مفهوم قياس الأداء وتقييمه ومراحل عملية التقييم وخصائص وشروط التقييم الجيد للأداء، كذلك أهمية تقييم الأداء ومعوقاته؛
- تحديد الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية وتحديد معايير ومؤشرات الأداء المالي؛
- دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.

❖ **أوجه الاختلاف:**

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو هدف هذه الدراسة والمتمثل في دور تقييم الأداء المالي بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر حصريا، و ما مدى تأثير الاستقلالية المالية على كفاءتها وفعاليتها، من خلال تقديم إضافة نوعية وعلمية تتمثل في إيجاد تقييم عملي وموضوعي من جهة، وإضافة نتائج عملية جديدة بأسلوب تحليلي وقياس وذلك باستخدام المؤشرات التقليدية والحديثة وكذا أساليب إحصائية وعلمية، لاعتبارها من بين الدراسات التي تقيم نتائج الاستقلالية المالية المؤسسات العمومية في الجزائر حسب اطلاعنا.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل المفاهيم المتعلقة بالأداء بصفة عامة ثم تطرقنا إلى مفهوم الأداء المالي وأهميته، ومن ثم إلى طرق تقييم الأداء، حيث تبين لنا أن الأداء المالي يعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، و يعتبر قياس الأداء المالي بمثابة المرآة التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية، و من ثم واقع الاستقلالية المالية في المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر، كما تم التطرق إلى الطرق المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي إذ تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات التقليدية في عملية تقييم الأداء المالي، ومع التطور التدريجي للبيئة الاقتصادية والمالية للمؤسسات، تم تجاوز التقييم المحاسبي للأداء والتحول نحو التقييم الاقتصادي له، ومن أكثر الأساليب الاقتصادية أو الحديثة في تقييم الأداء نجد القيمة الاقتصادية المضافة، القيمة السوقية المضافة، ومؤشر عائد التدفق النقدي على الاستثمار، ومن خلال التطرق للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع الحالي، أثبت العديد منها فعالية المؤشرات التقليدية بالمقارنة بالمؤشرات الحديثة، ولكن في بعض البيئات أثبتت العكس من ذلك، لذا قبل تبني الأطراف أصحاب المصالح بالمؤسسة لهذه المؤشرات يجب مقارنتها مع بعضها بما يخدم المؤشر الذي يعكس الأداء المالي للمؤسسة.

ونظرا لحداثة الموضوع في الجزائر فإن مجالات البحث فيه تعتبر خصبة، وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لتبين تأثير تطبيق الاستقلالية المالية على كفاءة وفعالية أداء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وعلى وجه التحديد مؤسسة اتصالات الجزائر، وهو ما نبرزه في الدراسة التطبيقية.

الفصل الثاني:

دراسة تقييمية و قياسية لأثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات على الأداء المالي لمؤسسة إتصالات الجزائر.

مدخل:

بعد أن إستعرضنا في الجانب النظري المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي ومؤشرات قياسه وكذا التعرف إلى الدراسات السابقة حول الموضوع، وكذا الاستقلالية المالية في الجزائر وأثرها على الأداء المالي، لا بد لنا الآن من تجسيد ذلك من خلال دراسة حالة تطبيقية تحليلية تدعم الجانب النظري، وذلك بالتطبيق على مؤسسة اتصالات الجزائر، وقد وقع إختيارنا على هذه المؤسسة العمومية المتخصصة في قطاع الاتصالات للفترة (2009-2015)، حيث انتهجت هذه المؤسسة مجموعة من التغيرات لتحقيق الاهداف المسطرة والنجاعة في ذالك، ومن هذه التغيرات نجد الاستقلالية المالية للوحدات العملية، حيث اتخذت مجموعة من القرارات لتحمبل مسئولية المدراء المحليين في تحقيق الاهداف والنجاعة، مع إعطائهم جميع الصلاحيات في التسيير المالي للميزانية و التسديد المحلي أي (الآمر بالصرف) ومن ثم تحقيق النجاعة و الأداء المالي، وإنطلاقا من ذالك جاءت دراستنا المقارنة لهذه النجاعة، حيث قسمنا هذه الفترة إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل الاستقلالية المالية للوحدات (2011/2009) و مرحلة ما بعد الاستقلالية المالية للوحدات (2015/2013) مع الاخذ سنة 2012 كسنة لتطبيق التغيير، و الوقوف على هذه النجاعة من خلال دراسة المؤشرات المالية لقوائمها المالية، ومن ثم دراسة مقارنة قبل وبعد التطبيق، مع الإختبار الإحصائي لهذه الدراسة، وعليه فإن عملية تقييم الأداء المالي لهذه المؤسسة، تتطلب إجراء مسح ميداني شامل لكل نشاطاتها، فضلا عن فحص ودراسة مختلف البيانات والجداول المالية والمحاسبية بغية تحليلها وربطها بتطبيق الاستقلالية المالية ، الذي إعتبرناه عاملا متغيرا، وعليه محاولة قياس التغير الحاصل قبل وبعد الاستقلالية المالية ، ومعرفة أثره على كفاءة وفعالية الأداء المالي لهاته المؤسسة.

سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام عن لمؤسسة اتصالات الجزائر (Algerie télécom)..

المبحث الثاني: دراسة واقع الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية.

المبحث الثالث: الدراسة المقارنة لأثر الاستقلالية المالية للوحدات العملية على الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر.

المبحث الرابع: الإختبار و القياس الإحصائي لأثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية على الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر.

المبحث الأول: تقديم عام عن المؤسسة مجال الدراسة.

مؤسسة اتصالات الجزائر (Algerie télécom) مؤسسة عمومية ذات اسهم براس مال، تنشط في سوق الشبكة لخدمات الاتصالات السلكية و الاسلكية، وهي إحدى أكبر شركات الاتصـــالات، و من القوى المحركة للإقتصاد الجزائري، ونظرا للدور الذي يلعبه قطاع لاتصـــالات في بناء الإقتصاد الوطني، قررت الدولة الجزائرية الإهتمام بهذا القطاع .

المطلب الأول: نبدة تاريخية عن مؤسسة اتصالات الجزائر (Algerie télécom).

تاسست وفق قانون 2000/03 المؤرخ في الخامس اغسطس سنة 2000 المحدد للقواعد العامة للبريد و المواصلات، فضلا عن القرار الوطني لمسهمات الدولة (CNPE) بتاريخ 01 مارس 2001 الذي ينص على انشاء مؤسسة عمومية اقتصادية اطلق عليها "اتصالات الجزائر"

- **الفرع الأول: لمحة تاريخية عن مؤسسة اتصالات الجزائر.**

لمواجهة التحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، باشرت الدولة الجزائرية منذ سنة 1999 بإصلاحات عميقة في قطاع البريد و المواصلات و قد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في سنة 2000. جاء هذا القانون لإنهاء احتكار الدولة على نشاطات البريد و المواصلات و كرس الفصل بين نشاطي التنظيم و استغلال و تسيير الشبكات. و تطبيقا لهذا المبدأ، تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا و ماليا و متعاملين، أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية و الخدمات المالية البريدية متمثلة في مؤسسة" بريد الجزائر"و ثانيهما بالاتصالات ممثلة في "اتصالات الجزائر". لتصبح اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات، مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد وتكنولجيات الاعلام والاتصال حيث هذه الأخيرة أوكلت لها مهمة المراقبة. ومن الفاتح جانفي سنة 2003 أصبحت الشركة مستقلة في تسييرها على الوزارة، ومجبرة على إثبات وجودها في عالم لايرحم، فيه المنافسة شرسة، البقاء فيها للأقوى والأجدر خاصة مع فتح سوق الاتصالات على المنافسة ومن ذالك الوقت وهي في تغيرات تنظيمية غير متوقفة الى يومنا هذا، فمنذ الانطلاقة الرسمية لها، كان تنظيمها في الاساس يشمل ثماني مديريات اقليمية مجمعة للوحدات العملية، اما سنة 2011 اصبحت هذه المديريات الاقليمية عبارة عن مفوضيات جهوية وعددها 13 مفوضية هدفها الاشراف واعداد التقارير التقنية و المالية حول الوحدات العملية، هذه الاخيرة و منذ ذالك الوقت خضعت بدورها للاستقلالية المالية، ونحن بصدد دراسة نجاعتها في ادائها المالي و تأثيرها على نتائج المؤسسة في جميع النواحي.

البطاقة الفنية للإطار الإعلامي والشكلي لوضعية مؤسسة مؤسسة اتصالات الجزائر (Algerie télécom)، توضح المعلومات الآتية عنها:

الشكل رقم (01): بطاقة فنية عن اتصالات الجزائر (Algerie télécom)

- **إسم الشركة وغرضها الإجتماعي:** اتصالات الجزائر (Algerie télécom)
- **الشكل القانوني:** مؤسسة إقتصادية ذات أسهم (عمليات الاتصالات) (Spa/EPE).
- **رأس المال الإجتماعي:** شركة ذات أسهم برأسمال إجتماعي 61.275.180.000 دج.
- **رقم السجل التجاري:** 02B180883.
- **الرقم الضريبي:** 000216001808337160 01.
- **عنوان ومقر الشركة:** الطريق رقم 5 الديار الخمس المحمدية– الجزائر.
- **موقعها على الانترنت :** www.at.dz

- **المصدر:** من إعداد الطالب بناء على تقارير مؤسسة اتصالات الجزائر.

- **الفرع الثاني: أهداف لمؤسسة اتصالات الجزائر.**

تعتمد اتصالات الجزائر على ثلاث أهداف أساسية تقوم عليها و هي الجودة، الفعالية ونوعية الخدمات والتي جعلتها المتعامل الاول في سوق الاتصالات بالجزائر، وهذا نتجة لحجم نشاطاتها والمتمثلة في تطوير واستمرار وتسيير شبكات الاتصالات العامة و الخاصة بالاضافة الى ما يسمح بنقل الصورة والصوت و الرسائل المكتوبة و المعطيات الرقمية و تسيير الاتصالات الداخلية مع كل متعاملي الشبكة، و لتلبية الطلب المستمر على الانترنت تسعى جاهدة الى تحديث شبكتها من خلال تكثيف الالياف البصرية لتحسين جودة خدمة الانترنت ذات التدفق السريع و الانترنب الفائق السرعة و هو ماعرف بتكوين الشبكات الدولية لاتصالات الجزائر، من روابط تحت مائية، ارضية و فضائية، بالاضافة الى تقوية الشبكة التجارية من سنة الى اخرى للتقرب من الزبائن من خلال العدد الكبير للوكالات التجاارية عبر الوطن و التي تقدم خدمات في مستوى ارضاء الزبون و حسن الاستقبال، نتيجة التاطير والتكوين الجيد لاطاراتها وكفاءة مواردها البشرية ، وهي الاهداف المحددة في اطار خطة عمل اتصالات الجزائر. وفي اطار تعزيز وتنويع نشاطاتها واهدافها، قامت اتصالات الجزائر بوضع خطة محكمة من اجل خلق فرع مختص في الهاتف النقال" اتصالات الجزائر الهاتف النقال موبيليس Mobilis" و فرع مختص في "اتصالات الجزائر الفضائية ATS" كل هذا تجاوبا مع التطورات الحاصلة في عالم الاتصالات السلكية والاسلكية فهي ليست متوقفة عند هذه الاهداف بل تطمح الى استراتيجيات و اساليب و تنظيمات جديدة في التسيير لتحقيق اهدافها المسطرة تجعلها في ترتيب الدول المتقدمة ومن هذه االاساليب و التنظيمات الجديدة نجد الاستقلالية المالية للوحدات العملية الاتصالات مجال الدراسة.

المطلب الثاني: نظرة عامة عن الوحدات العملية لمؤسسة اتصالات الجزائر.

مؤسسة اتصالات الجزائر من المؤسسات العمومية الاقتصادية، يكتسي فيها قطاع الاتصالات أهمية كبيرة كونه خدمة إستراتيجية يعتمد عليها الإقتصاد الجزائري، فهو بمثابة المورد الأساسي، لذلك أولت اتصالات الجزائر إهتماما بالغا بالوحدات العملية على المستوى المحلي العملي من أجل تحقيق الاهداف والنجاعة في الاداء المالي و هو ماتجسد في العديد من الاجتماعات سواء على مستوى الوزارة أو المديرية العامة لاتصالات الجزائر، حيث تجسد هذا الإهتمام من خلال إنشائها للوحدات العملية مجال الدارسة(Directions Opératinnelles des Télécommunations).

- **الفرع الاول: الوحدات العملية لمؤسسة اتصالات الجزائر.**

استجابة للمعايير العالمية توخت مؤسسة اتصالات الجزائر مراعاة الأنظمة العالمية لمنشآتها، نتج عنها استقلالية الوحدات العملية في تحقيق الاهداق التقنية والتجارية التي اعتبرتها من المهام الرئيسية في انتاج الهاتق الثابت و الانترنت ذات التدفق العالي و الاهتمام بالزبون واتلقرب منه بالدرجة الاولى ومن خلال هذا اسندت لها مهمة ذات مسؤلية كبيرة تتمثل في تسيير الموارد المالية، البشرية و العتاد (dotée d'une large autonomie)، و تتولى نظام محاسبي لنفسها و المتمثل في دائرة المحاسبة والمالية أي ان جميع القرارات التسييرية و المالية و الادارية تؤخذ على مستوى الوحدات العملية، بالاضافة الى اعداد لوحات القيادة السنوية للاهداف التقنية و التجارية، وهذ هو التنظيم الجديد للاستقلالية الوحدات العملية الاتصالات الذي نحن بصدد دراسة نجاعته.

- **الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي الجديد للوحدات العملية لمؤسسة اتصالات الجزائر.**

تشكل عن الاستقلالية المالية للوحدات العملية للاتصالات هيكل تنظيمي جديد يختلف تماما عن الهياكل التنظيمية السابقة، اذ كانت تشرف عن الوظيفة التقنية والتجارية فقط ولكن بظهور التنظيم الجديد اظيفت لها الوظيفة المالية واعطيت لها ميزانية التسيير وميزانية التجهيز الخاصة بها، وبالتالي تمتلك دائرة المالية والمحاسبة التي تعتبر العصب المحرك لجميع نشاطات المؤسسة في إتخاذ القرار اللازم في ذالك، هذه الميزة أعطت للمديريات العملية كيان قوي فرض عليها تحقيق النجاعة والاداء الجيد لاهدافها، وساعدها في ذالك تظافر الجهود المادية و البشرية بالاضافة الى التكنولوجيا المتمثلة في مجموعة البرامج العملاقة كبرنامج (ORACLE Finances) الذي قدم للمحاسبة الكثير من المعطيات عن نشاطات المؤسسة خاصة بعد ربطه بنظام المشتريات و الذي سهل بدوره مراقبة جميع الطلبيات في كل مراحل تنفيذها بالاضافة الى تسيير المخزونات في عمليات الدخول والخروج من المخازن سواء على مستوى المديرية العملية أو المديرية العامة ومن ثم تتم عمليات التسجيل المحاسبي أليا لسهولة مقاربتها و مراقبتها من طرف المصالح المعنية حيث تصبح جاهزة للدفع و بدون أي عراقيل و هي الحلقة التي كانت تنقص الوحدات العملية في تحقيق أهدافها لتسيير نشاطاتها التقنية والتجارية، أيضا يقوم بتسيير العمليات التجارية مع الزبائن ليعطي في النهاية حصيلة رقم الأعمال ومعلومات تجارية أخرى عن المؤسسة، و عليه فإن إعداد التقارير المحاسبية والقوائم المالية للمؤسسة تؤخذ بكل سهولة من مخرجات هذا البرنامج وعلى مستوى أي وظيفة حسب إختصاصها، إضافة إلى هذا البرنامج هناك برامج أخرى تقنية تخص شبكات الاتصال و أيضا برامج بشرية و كنموذج على ذالك نأخذ الهيكل التنظيمي الجديد للمذيرية العملية للاتصالات ورقلة(شكل رقم 02).

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي الجديد لمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة كنموذج.

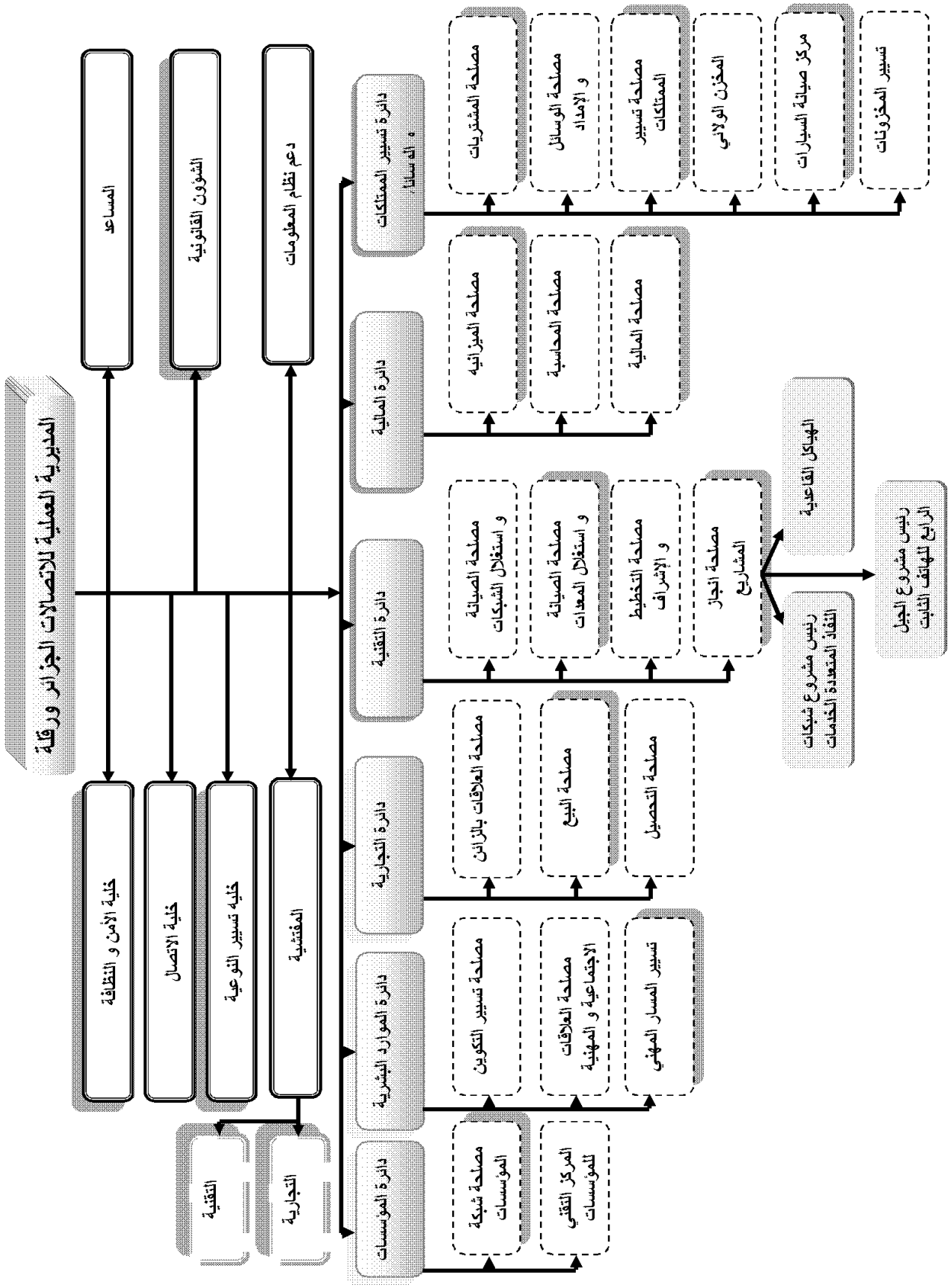

المصدر: من وثائق المؤسسة مجال الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة واقع الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل و بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية.

في هذا المبحث، نتناول دراسة الوضعية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل وبعد الاستقلالية المالية من أجل الوصول إلى وضع الإطار الخاص بإشكالية البحث وأهدافه، وبالتالي تشخيص الوضعية المالية قبل إجراء عملية المقارنة وربطها بعملية تطبيق الاستقلالية المالية.

المطلب الأول: دراسة الوضعية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

نتطرق في هذا المطلب إلى الوضعية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية ، حتى يتسنى لنا فيما بعد إجراء المقارنة بين الفترتين، إذ إن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة سوف يقودنا إلى معرفة أثر تطبيق الاستقلالية المالية على أداء مؤسسة اتصالات الجزائر. وعليه سنعتمد على ما يلي:

❖ الفرع الأول: مؤشرات حسابات التسيير.

جدول رقم (07): مؤشرات حسابات التسيير لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009–2011).

الرقم	المؤشرات	2009	2010	2011
R1	معدل نمو رقم الأعمال	/	4,60%	9,13%
R2	معدل نمو القيمة المضافة	/	-1,57%	11,07%
R3	معدل القيمة المضافة	79,93%	75,21%	76,55%
R4	معدل الربح الصافي	-4,31%	2,92%	3,12%
R5	معدل نتيجة الإستغلال	-0,39%	6,51%	4,39%
R6	معدل الإستثمارات المادية	183,56%	171,29%	166,11%
R7	معدل المصاريف المالية	7,22%	4,46%	1,28%
R8	معدل الإهتلاكات والمؤونات	52,13%	44,64%	42,96%
R9	معدل الفائض الإجمالي للإستغلال	52,07%	49,53%	47,73%

المصدر: من إعداد الطالب بتطبيق مؤشرات الجدول (رقم:01، ص07) بناء على القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (أنظر الملحق رقم:01).

ولتوضيح تطور مؤشرات حسابات التسيير لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011) يمكن تمثيلها كما يلي:

الشكل رقم (03): مؤشرات حسابات التسيير لمؤسسة اتصالات الجزائر.
قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).

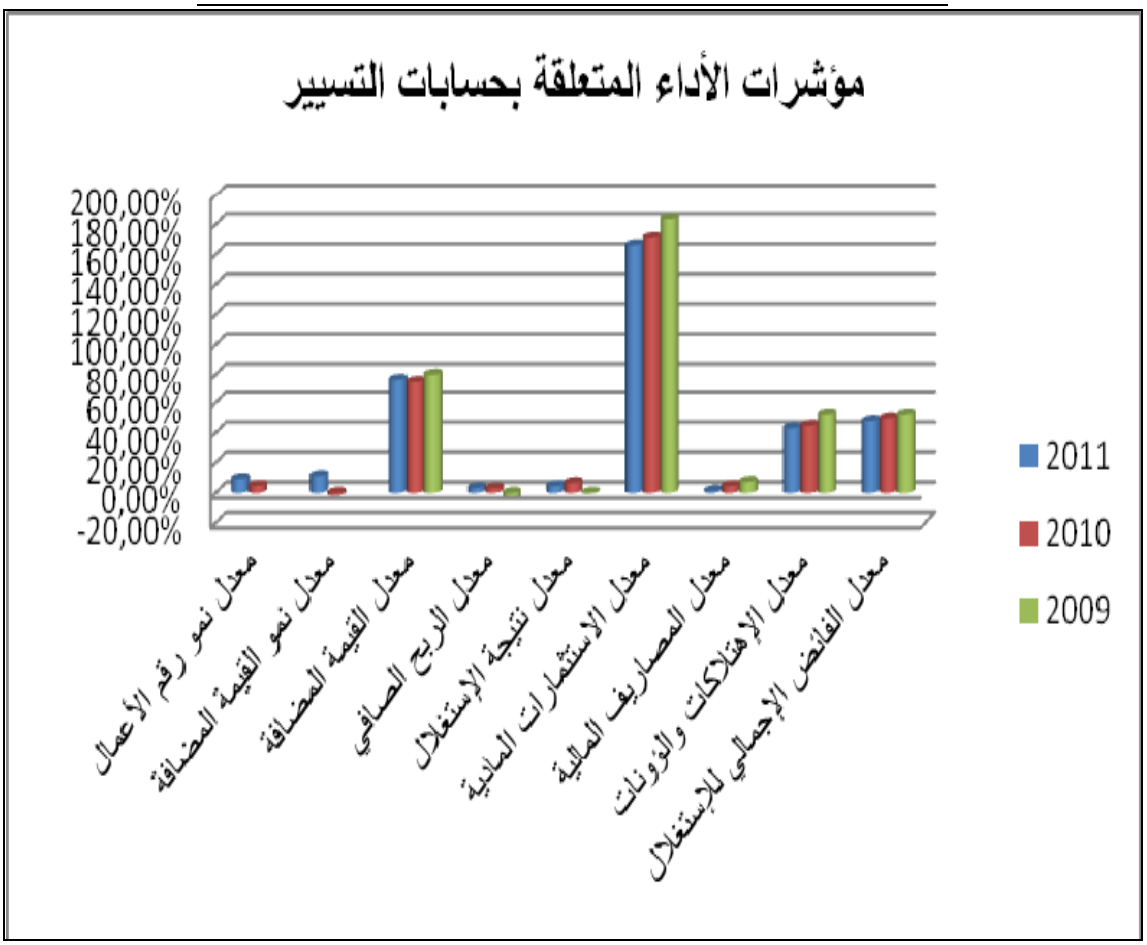

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:07، ص24)

إنطلاقا من دراستنا لحسابات التسيير خلال فترة قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات بينت النتائج مايلي:

1- المؤشرات الديناميكية (R1- R2- R3):

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل نمو رقم الأعمال عرف تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة، حيث سجل أقل نسبة سنة 2010 بمعدل 4,60%، وأعلى نسبة سنة 2011 بمعدل 9,13%، وهذا يعود إلى إرتفاع المبيعات التجارية والخدمات المقدمة، أما بالنسبة لمؤشر نمو القيمة المضافة فشهد تطورا إيجابيا نحو الإرتفاع، حيث بلغ أعلى نسبة له سنة 2011 بمعدل 11,07%، أيضا مؤشر (**R3**) والذي يعبر عن مدى مساهمة رقم الأعمال في القيمة المضافة فنجده عرف معدلات مرتفعة ومتقاربة و في الإتجاه الموجب حيث بلغ ذروته سنة 2009 بـ 79,93%. ومنه إذا إعتمدنا على هذه المؤشرات في الحكم على مدى تقدم الأداء بالمؤسسة، يمكن القول أن هناك تحسنا في الأداء خلال السنتين 2009 و2011، مع تسجيل ضعف وتراجع الأداء في سنة 2010.

2- مؤشرات نتائج النشاط (R4 - R5).

بالنسبة لوضعية مؤشر الربح الصافي (**R4**) نلاحظ أن هناك تطورا إيجابي ، حيث بلغ ذروته سنة 2011 بـ 3,12%، وبالتالي فإن رقم الأعمال يساهم في تحقيق الربح الصافي بالرغم من الإنخفاض المسجل له في سنة 2009. أما

بالنسبة لمعدل نتيجة الإستغلال (**R5**) فقد عرفت تطورا بمعدل قدره 6,51% في سنة 2010 وبمعدل 0,39-% قي سنة 2009 ليعود للإنخفاض سنة 2011 إلى 4,39%.

3- مؤشرات القيمة المضافة:

- **معدل الإستثمارات المادية (R6):**

يلاحظ أن النسبة مستقرة حيث إنتقلت من 183,56% سنة 2009 إلى 171,29% سنة 2010 لتنخفض من جديد سنة 2011 وتصل إلى 166,11% ، مما يدل أن مساهمة الإستثمارات المادية في تحقيق القيمة المضافة متحكم فيها.

- **معدل المصاريف المالية (R7):**

الملاحظ أن هذه النسبة تتراوح 1,28% و 7,22% وهي نسبة معتبرة، إلا أن مستواها يبقى مقبول نتيجة لتحمل مصاريف مالية بنسبة قليلة تجاه قيمتها المضافة.

- **معدل الإهتلاكات والمؤونات(R8):**

يلاحظ أن النسبة في تذبذب حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2009 بمعدل 52,13% مقابل أدنى نسبة بـ 42,96% لسنة 2011 مما يعني أن المؤسسة تتحمل إهتلاكات اتجاه قيمتها المضافة مما ينعكس سلبا على نتيجة الإستغلال ومنه على النتائج الصافية، مما يبين أن المؤسسة لها إستثمارات قديمة وهيكل إنتاجي غير ملائم، مما يستدعي تجديد إستثماراتها وتجهيزاتها الإستغلالية، و هذا عندما نقارن مصاريف العاملين بمصاريف الإهتلاكات والمؤونات.

- **معدل الفائض الإجمالي للإستغلال (R9):**

الملاحظ أن المؤشر عرف انخفاض خلال خلال هذه الفترة، حيث سجل نسبة 52,07%، لسنة 2009 ليعود للإنخفاض من جديد لسنة 2010 و 2011 بنسبة 49,53% و47,73%، وهذا يدل أن مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم تستحوذ على الجزء الكبير من القيمة المضافة، مما يتطلب على المؤسسة التحكم أكثر في تكاليف الإستغلال من خلال التوزيع الكفء للقيمة المضافة.

❖ **الفرع الثاني: مؤشرات الربحية (المردودية).**

جدول رقم (08): مؤشرات الربحية (المردودية) لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).

الرقم	المؤشرات	2009	2010	2011
R10	معدل العائد على حق الملكية (ROE)	-2,28%	1,56%	1,70%
R11	معدل العائد على الأصول (ROA)	-1,20%	0,80%	1,02%
R12	معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	-0,67%	0,45%	0,50%
R13	معدل العائد على المبيعات (ROS)	-4,31%	2,92%	3,12%

المصدر: من إعداد الطالب بتطبيق مؤشرات الجدول (رقم:02، ص07) بناء على القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (أنظر الملحق رقم:01).

الشكل رقم (04): مؤشرات الربحية (المردودية) لمؤسسة اتصالات الجزائر.
قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).

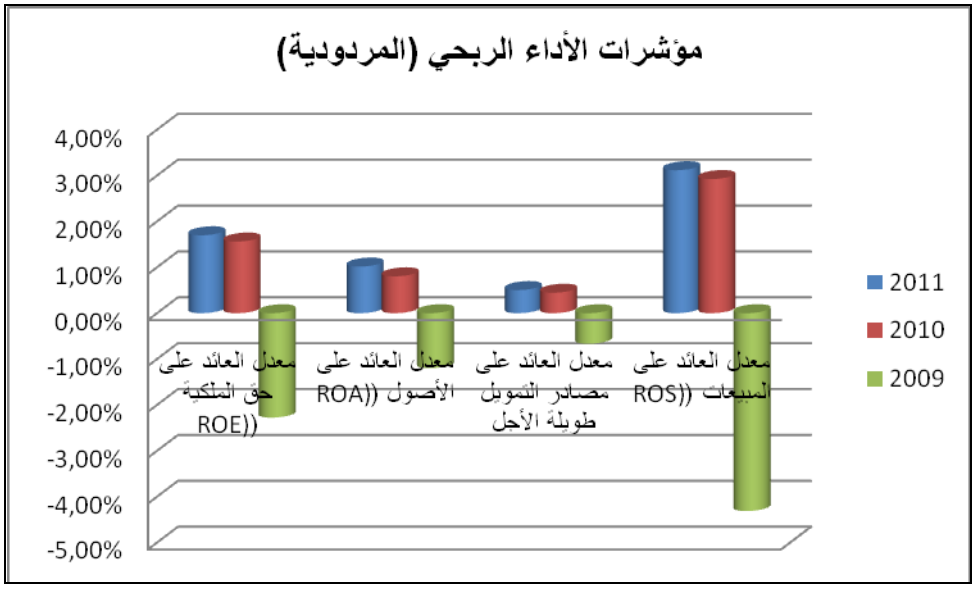

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:08، ص26)

من مؤشرات الأداء الربحي والمردودية خلال فترة قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات توصلنا إلى النتائج التالية:

1- مؤشر العائد على حق الملكية (ROE) (R10):

نلاحظ إرتفاع في هذا المعدل خلال هذه الفترة، فأعلى نسبة حققتها المؤسسة هي 1,70% أي أن 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 1.70 من النتيجة الصافية، وذلك في سنة 2011، وهذا يدل على سوء إستغلال الأموال الخاصة من قبل المؤسسة.

2- مؤشر العائد على الأصول (ROA) (R11):

نلاحظ أن هذه النسبة ضعيفة جدا خلال هذه الفترة، وأقل من النسبة المعيارية 10%، حيث حققت المؤسسة أعلى نسبة لها في سنة 2011 والتي بلغت حوالي 1,02%، بمعنى أن الواحد دينار من الأصول يولد 1.02 من النتيجة الصافية، وهذا يدل على ضعف وسوء إستخدام المؤسسة لأصولها.

3- مؤشر العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل (R12):

عرف مؤشر العائد على مصادر التمويل من خلال الجدول شبه الإستقرار بالنسبة لمصادر التمويل طويلة الأجل، بالرغم من محدودية النسبة التي لم تتجاوز 0,50% سنة 2011، والسبب في ذلك يرجع إلى ضعف النتائج المحققة مقارنة بالموارد المستقرة.

4- مؤشر العائد على المبيعات (ROS) (R13):

توضح هذه النسبة العلاقة بين صافي إيراد المبيعات وتكلفتها، يلاحظ أن النسبة في تذبذب مستمر، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2011 بمعدل 3.12% مقابل أدنى نسبة بـ4,31-% لسنة 2009، حيث يمكن أن يعكس إنخفاض النسبة، الإرتفاع المبالغ فيه في تكلفة الخدمات المستخدمة في الإنتاج أو في العمالة المباشرة.

❖ **الفرع الثالث: مؤشرات السيولة.**

جدول رقم (09): مؤشرات السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).

الرقم	المؤشرات	2009	2010	2011
R14	نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	179,88%	187,87%	158,65%
R15	نسبة التداول السريعة (الفورية)	161,24%	171,18%	142,08%
R16	نسبة التداول الفورية (النقدية)	24,63%	25,51%	33,39%
R17	تطور وأهمية رأس المال العامل	441,09%	508,50%	486,14%

المصدر: من إعداد الطالب بتطبيق مؤشرات الجدول (رقم:03، ص08) بناء على القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (أنظر الملحق رقم:01).

الشكل رقم (05): مؤشرات السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).

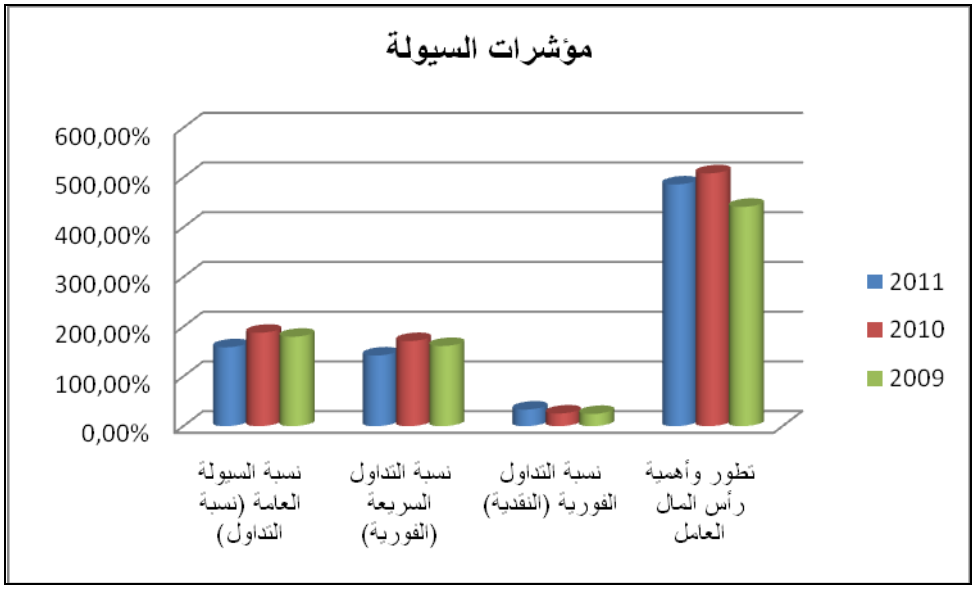

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:09، ص28).

إعتمادا على مؤشرات السيولة خلال فترة قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات نلاحظ:

1- مؤشر السيولة العامة (R14):

تستخدم هذه النسبة لمقارنة سيولة الأصول بإستحقاقية الخصوم حيث يبين الجدول أن نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد في كل السنوات لكنها في استقرار حيث إرتفعت سنة 2010 إلى 187,87%، ويظهر إلى أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية إجمالي الديون القصيرة، فهذا يدل على وجود تحسن في رأس المال العامل الذي تزداد قيمته سنة 2010 وذلك بسبب تراجع الديون كما تشير هذه النسبة إلى أن المؤسسة تحقق فائضا في السيولة وهي متوازنة ماليا.

2- مؤشر السيولة السريعة (R15):

يبين الجدول أن قيمة هذه النسبة تتراوح بين 142,08% و171,12% وهي نسبة عالية جدا، و سبب هذا الإرتفاع يعود إلى إرتفاع حساب الزبائن والحسابات المرتبطة بهم، ومن أجل الوصول إلى نسبة مقبولة يجب على المؤسسة التركيز في سياسة تحصيل مدينيها، يظهر أن المؤسسة مبالغة في الإحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

3- مؤشر السيولة الفورية (R16):

يبين الجدول أن نسبة التداول الفورية للمؤسسة في إرتفاع مستمر، ونلاحظ أيضا أنها مقبولة و تقترب نوعا ما من النسبة النموذجية، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة.

4- مؤشر تطور و أهمية رأس المال العامل (FR) (R17):

يبين الجدول أعلاه أن النسبة في إرتفاع مستمر لكن ما نلاحظه أنها ذات قيمة موجبة، و أن بنية رأس المال العامل الدائم جد معتبرة، وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، وهذا ما يفسر إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها غير الجارية إنطلاقا من أموالها الدائمة، و قدرتها على تسديد جزء من ديونها القصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول الجارية إلى سيولة مع أجل إستحقاق الديون القصيرة الأجل.

الفرع الرابع: مؤشرات أداء هيكل رأس المال.

جدول رقم (10): مؤشرات هيكل رأس المال لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).

الرقم	المؤشرات	2009	2010	2011
R18	نسبة قابلية التسديد	47,36%	48,52%	40,16%
R19	نسبة الإستقلالية المالية	89,95%	94,25%	67,12%
R20	نسبة الرافعة المالية	189,95%	194,25%	167,12%
R21	نسبة الديون الطويلة والمتوسطة إلى المديونية الإجمالية	46,45%	43,33%	29,52%
R22	نسبة الديون القصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية	53,55%	56,67%	70,48%

المصدر: من إعداد الطالب بتطبيق مؤشرات الجدول (رقم:04، ص08) بناء على القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (أنظر الملحق رقم:01).

الشكل رقم (06): مؤشرات هيكل رأس المال لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).

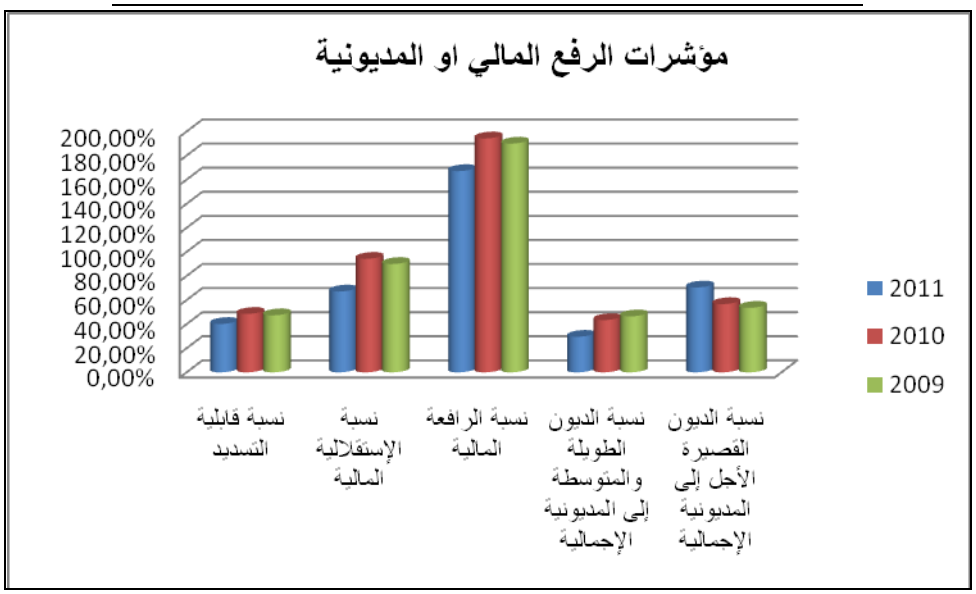

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:10، ص29)

إعتماد على مؤشرات أداء الهيكل المالي خلال فترة قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات توصلنا إلى النتائج التالية:

1- مؤشر قابلية التسديد (R18):

تقيس هذه النسبة مدى إعتماد المؤسسة على أموال الغير كمصدر من مصادر التمويل لأصولها، ونلاحظ أن النسبة في السنة الأولى كانت تقريبا 47,36% وبدأت في الإنخفاض لتصل في السنة الأخيرة 40,16% ، وهذه الوضعية جيدة بالنسبة للمؤسسة، ويمكن القول أن المؤسسة قادرة على تسديد جميع إلتزاماتها في حالة وقوعها في الإفلاس.

2- مؤشر الإستقلالية المالية (R19):

تقيس هذه النسبة مدى إعتماد المؤسسة على أموال الغير كمصدر من مصادر التمويل، ونلاحظ أن النسبة في السنة الأولى كانت تقريبا 89,95% وبدأت في الإنخفاض لتصل في السنة الأخيرة 67,12%، وهذه الوضعية جيدة بالنسبة للمؤسسة فهي تسمح لها بالحصول على قروض متى إضطرت إلى ذلك.

- مؤشر الرافعة المالية (R20):

إرتفاع مؤشر الرافعة المالية ، والذي يشير إلى المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة بالإعتماد على أموال الغير في تمويل إحتياجاتها، حيث كانت مرتفعة وفاقت الواحد الصحيح حيث سجل أكبر نسبة سنة 2010 بمعدل 194,25%، بينما أقل سنة 2011 بمعدل 167,12%، وهذا سوف يؤدي إلى إرتفاع الأعباء الثابتة التي تتحملها المؤسسة محل الدراسة.

- مؤشرات الديون الطويلة والقصيرة إلى مجموع الديون (R21-R22):

نلاحظ ومن خلال الجدول أعلاه أن هذه النسبة عرفت تذبذب، حيث أن المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل وبمعدلات أكثر من إعتمادها على الديون طويلة الأجل، وهذه الوضعية غير جيدة للمؤسسة فهي مهددة بالالتزامات قصيرة الأجل.

الفرع الجامس: مؤشرات أداء عناصر الإستغلال.

جدول رقم (11): مؤشرات عناصر الإستغلال لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).

الرقم	المؤشرات	2009	2010	2011
R23	معدل دوران الأصول	27,79%	27,49%	32,61%
R24	معدل دوران الأموال الخاصة	52,78%	53,40%	54,50%
R25	مدة دوران العملاء	68,01%	90,41%	78,54%
R26	أهمية BFR	58,99%	52,21%	65,74%
R27	نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	17,01%	16,68%	14,38%

المصدر: من إعداد الطالب بتطبيق مؤشرات الجدول (رقم:05، ص09) بناء على القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (أنظر الملحق رقم:01).

الشكل رقم (07): مؤشرات عناصر الإستغلال لمؤسسة اتصالات الجزائر.
قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).

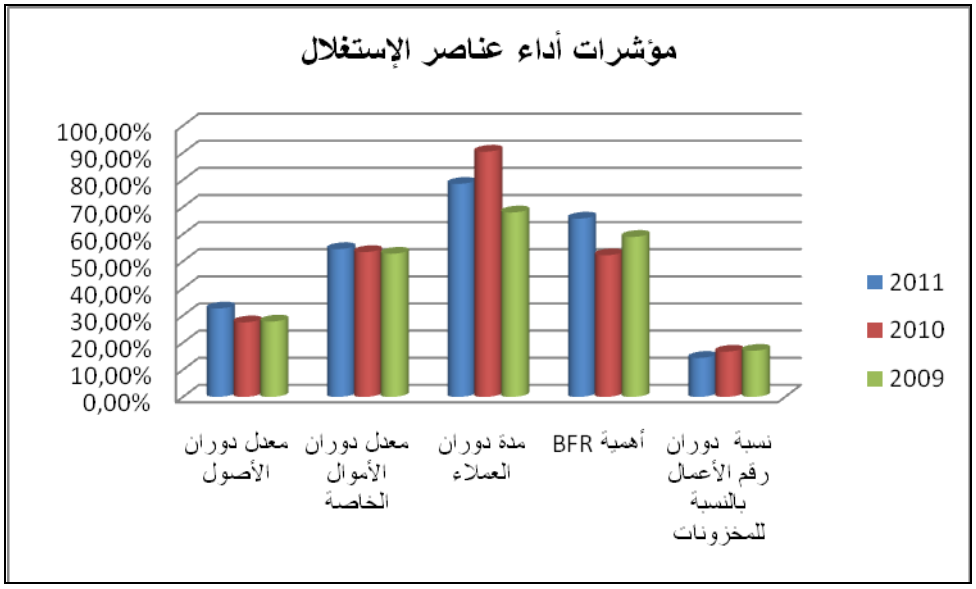

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:11، ص30)

إنطلاقا من مؤشرات أداء عناصر الإستغلال خلال فترة قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات بينت النتائج مايلي:

1- مؤشر دوران الأصول (R23) ومؤشر دوران الأموال الخاصة (R24):

نلاحظ أن قدرة الأصول في توليد المبيعات هي في مستوى مستقر نوعا ما، وهذا مؤشر إيجابي يعكس كفاءة الإدارة في إستخدام المصادر الإستثمارية للمؤسسة لغرض توليد المبيعات، خاصة إذا علمنا أن الأصول لم تبقى في نفس المستوى طيلة هذه الفترة. أما بالنسبة لمعدل دوران الأموال الخاصة، نلاحظه مستقر نوعا ما، حيث نلاحظ إرتفاع في كفاءة إستغلال المؤسسة لأموالها الخاصة مقارنة بأول سنة من الدراسة، حيث كان 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 0.53 دينار من المبيعات ليصل سنة 2011 إلى 0.54 ، وهذا يدل على كفاءة إستغلال وإدارة الأموال الخاصة للمؤسسة في توليد المبيعات.

2- مؤشر مدة دوران العملاء (R25):

إرتفاع معدل دوران العملاء خلال هذه الفترة، حيث نلاحظ أن النسبة في تذبذب مستمر حيث إنتقلت من 68,01% سنة 2009 إلى 78,54% سنة 2011، مما يعني أن إدارة الشركة غير متحكمة في تحصيل ديونها.

3- مؤشر أهمية BFR (R26):

وتستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة إستخدام الإحتياج في رأس المال العامل لتوليد الخدمات، حيث يتم تحديد عدد مرات إستخداماته خلال فترة زمنية معينة، لمعرفة تشغيل وحدة النقد الواحدة في تمويل العمليات، وتحويلها إلى مبيعات. وكلما زادت معدلات دوران الإحتياجات في رأس المال العامل كلما تضاعفت الخدمات المقدمة بمقدار عدد مرات الأموال المستخدمة في تمويل هذه الخدمات، نلاحظ أن النسبة وبالرغم من إيجابيتها إلا أنها تعتبر غير جيدة نتيجة تحقيق دورة الإستغلال إحتياج مالي، من خلال قيمة الإحتياج في رأس المال العامل لدورة الإستغلال الموجب، إلا أن هذه

النسبة إنخفضت سنة 2010 ، و سجلت أعلى نسبة لها سنة 2011 بمعدل 65,74% مقابل أدنى نسبة بـ 52,21% لسنة 2010.

4- مؤشر دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات (R27):

يلاحظ أن مؤشر دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات مستقر خلال فترة الدراسة بالرغم من إنخفاضه سنة 2010 ليصل إلى 14,38%، وهذا يدل على أن المؤسسة ليس لها المدى لتغطية رقم الأعمال لمخزوناتها، كون المؤشر يبقى دون المستوى المقبول عموما، وهذا يفسر بعدم نجاح المؤسسة في جدولة وموازنة المشتريات ومراقبة المخزون إلى جانب تجميد أموال بالمخزون دون أن تسهم في تحقيق الربح، مما يبين عدم كفاءة تسيير المخزون بالمؤسسة، بالإضافة إلى أن مدة تحصيل حقوقها أطول من مدة تسديد ديونها، وعليه فإن بطء دوران المخزون وطول فترة التحصيل هو المميز للمؤسسة خلال فترة الدراسة، وهذه إحدى أسباب إنخفاض معدل العائد على الإستثمار.

الفرع السادس: المؤشرات المالية الحديثة.

جدول رقم (12): المؤشرات الحديثة لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).

الرقم	المؤشرات	2009	2010	2011
R28	القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)	950 330 324,69	307 019 658,32	-1 533 176 033,51
R29	القيمة السوقية المضافة (MVA)	966 220 722,27	288 404 418,91	-1 428 213 730,37
R30	عائد التدفق النقدي على الإستثمار(CFROI)	11,56%	9,99%	10,84%

المصدر: من إعداد الطالب بتطبيق المؤشرات الواردة في (ص.ص.10-11) بناء على القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (أنظر الملحق رقم:01).

الشكل رقم (08): المؤشرات الحديثة لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2009-2011).

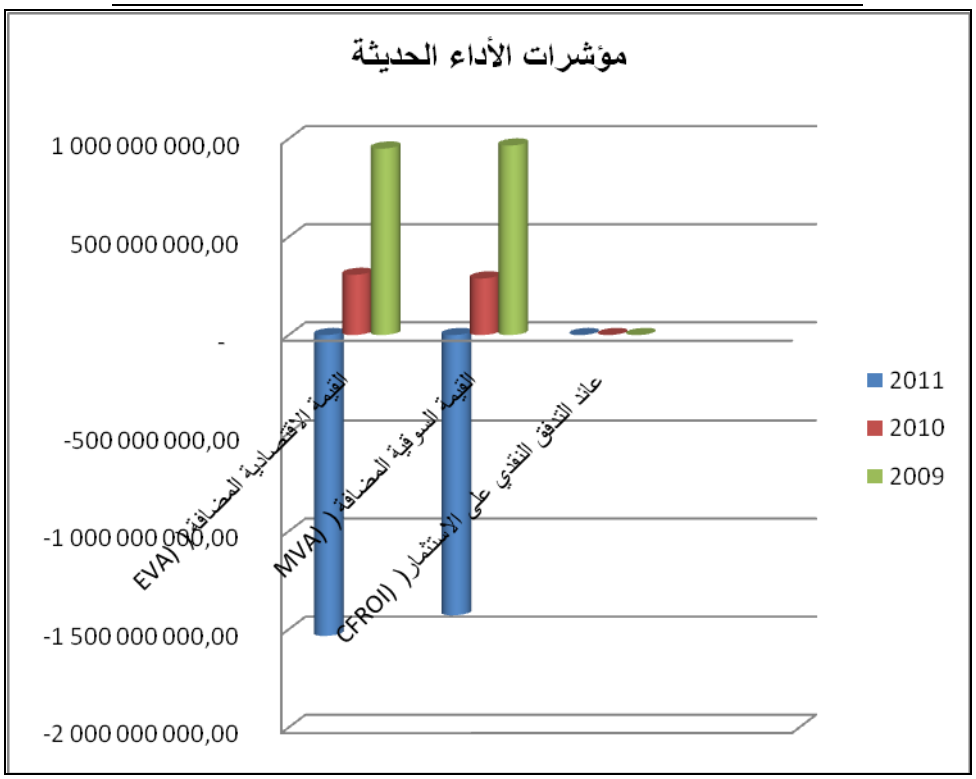

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:12، ص32)

إعتمادا على المؤشرات الحديثة خلال فترة قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات توصلنا إلى النتائج التالية:

1- مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) (R28):

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح المؤشرات الحديثة، أن المؤسسة محل الدراسة عملت على تحقيق زيادة ثروة حملة الأسهم، خلال هذه الفترة، نتيجة تحقيق EVA أكبر من الصفر، أما في سنة 2011 حققت المؤسسة EVA أقل من الصفر ففي هذه الحالة يمكن القول أن المؤسسة فشلت في زيادة ثروة الملاك.

2- مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA) (R29):

إرتفاع القيمة السوقية المضافة (MVA) خلال هذه الفترة، مما يعني زيادة ثروة الملاك، نتيجة تحقيق المؤسسة محل الدراسة القيمة السوقية المضافة موجبة، لأن القيمة السوقية المضافة هي القيمة الحالية للقيمة الإقتصادية المضافة والتي تخصم تدفقاتها بمعدل الخصم المساوي للتكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال، أما في سنة 2011 فكانت MVA أقل من الصفر فهذا يعني أن هناك نقص قيمة في ثروة الملاك.

3- مؤشر عائد التدفق النقدي على الإستثمار(CFROI) (R30):

ثبات نسبي في معدل المردودية الداخلي للإستثمارات المالية في المؤسسة، والذي يحقق التوازن بين الأموال المستثمرة وقيمة التدفقات النقدية المنتظرة، من خلال ما يشير إليه مؤشر عائد التدفق النقدي على الإستثمار، حيث بلغ أعلى نسبة له سنة 2009 بمعدل 11,56% مقابل أدنى نسبة بـ 9,99% لسنة 2010.

المطلب الثاني: دراسة الوضعية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

بعد تقييمنا للوضعية المالية للمؤسسة قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات، والتي خلصنا إلى أنها كانت في وضعية مالية مقبولة بالرغم من العيوب المسجلة في بعض جوانب الأداء، ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة، علينا تقييم الوضعية المالية للمؤسسة بعد الاستقلالية المالية للوحدات، خلال فترة سنوات بعد التطبيق، وذلك للحكم على مدى فعالية تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات في تحسين كفاءة هذه المؤسسة، وعليه سنعتمد على تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر في هذه الحالة على مايلي:

الفرع الأول: مؤشرات حسابات التسيير.

جدول رقم (13): مؤشرات حسابات التسيير لمؤسسة اتصالات الجزائر.

بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).

الرقم	المؤشرات	2013	2014	2015
R1	معدل نمو رقم الأعمال	4,74%	11,33%	14,68%
R2	معدل نمو القيمة المضافة	-0,37%	15,83%	7,79%
R3	معدل القيمة المضافة	69,31%	72,11%	67,78%
R4	معدل الربح الصافي	1,34%	6,45%	8,14%
R5	معدل نتيجة الإستغلال	1,65%	9,60%	10,14%
R6	معدل الإستثمارات المادية	150,73%	160,10%	183,44%
R7	معدل المصاريف المالية	1,40%	2,15%	5,18%
R8	معدل الإهتلاكات والمؤونات	35,63%	31,32%	29,59%
R9	معدل الفائض الإجمالي للإستغلال	34,48%	40,75%	39,17%

المصدر: من إعداد الطالب بتطبيق مؤشرات الجدول (رقم:01، ص07) بناء على القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (أنظر الملحق رقم:02).

الشكل رقم (09): مؤشرات حسابات التسيير لمؤسسة اتصالات الجزائر.
بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).

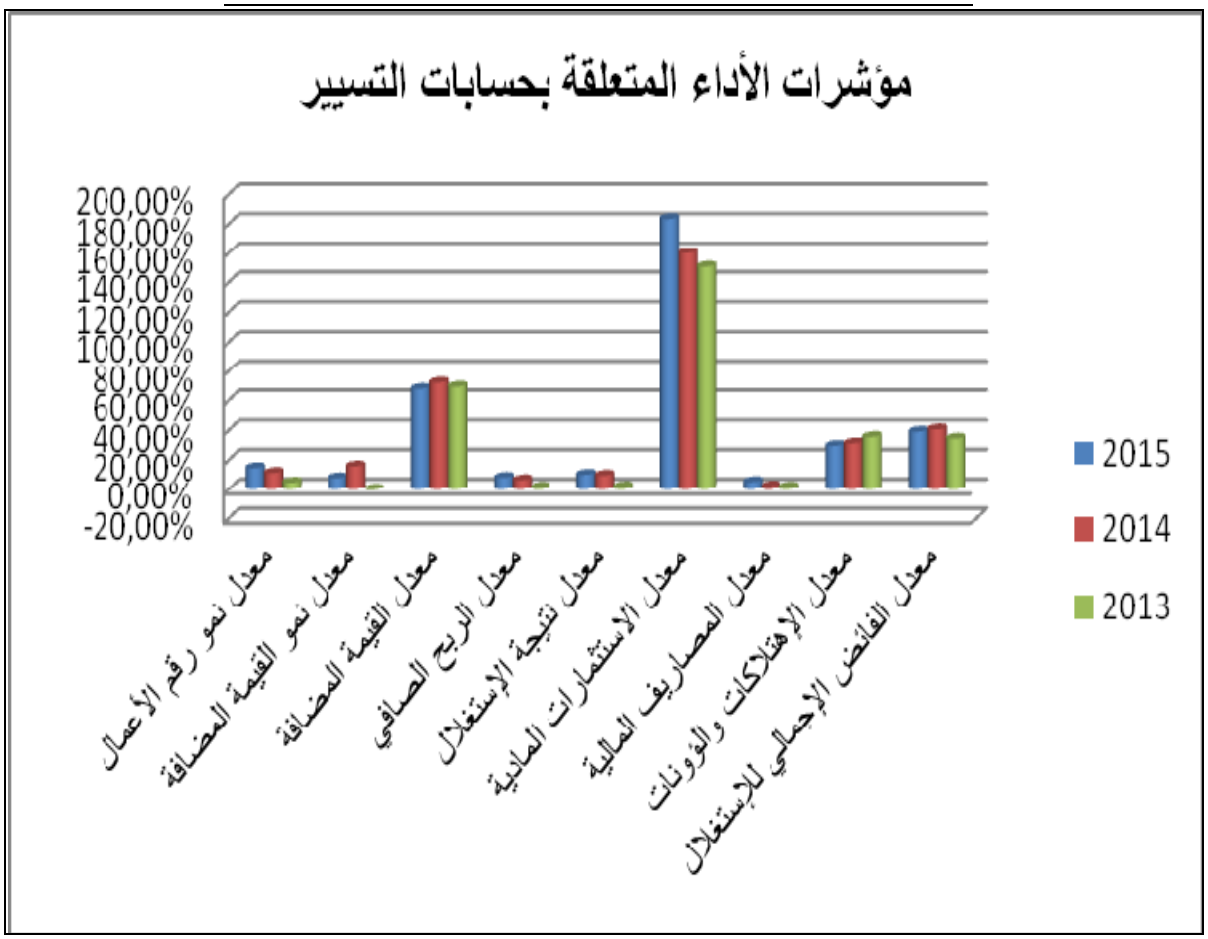

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:13، ص34)

إنطلاقا من دراستنا للنسب المالية المتعلقة بحسابات التسيير خلال فترة بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات بينت النتائج مايلي:

1- المؤشرات الديناميكية (R1- R2- R3):

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل نمو رقم الأعمال في مؤسسة إتصالات الجزائر عرف تحولا مستمرا خلال السنوات الثلاث بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات ، حيث بلغت نسبة نموه 14,68% سنة 2015، ويفسر ذلك بزيادة المبيعات على كل مستويات الفروع التجارية التابعة لإتصالات الجزائر أو على مستوى تقديم الخدمات للزبائن. وكذا الحال بالنسبة لمعدل القيمة المضافة هي الأخرى عرفت تطورا حيث وصلت نسبة النمو سنة 2014 إلى15,83% عما كانت عليه سنة 2013 أي بنسبة 0,37- %. أما بالنسبة لمؤشر (R3) والذي يعبر عن مساهمة رقم الأعمال في القيمة المضافة فنجده عرف تطورا شبه مستقر وفي الإتجاه الموجب حيث بلغ سنة 2014 بـ 72,11%. ومنه إذا إعتمدنا على هذه المؤشرات في الحكم على مدى تقدم الأداء في مؤسسة إتصالات الجزائر يمكن القول أن هناك تحسنا في الأداء خاصة في سنة 2014 وهذا ما ستؤكده المؤشرات فيما بعد.

2- مؤشرات نتائج النشاط (R4 – R5):

نلاحظ بالنسبة لوضعية مؤشر الربح الصافي (**R4**) أو ما يعرف بالمردودية التجارية، أنه عرف تطورا ممتازا ومستمرا خلال هذه الفترة، حيث وصلت سنة 2015 إلى 8,14% وهذا يدل على مساهمة رقم الأعمال في تحقيق النتيجة الصافية، وهذا راجع إلى النتائج الإيجابية المحققة من طرف المؤسسة بفضل تحقيق رقم أعمال مرتفع خلال هذه الفترة، وبالتالي فإن رقم الأعمال ساهم إلى حد كبير في تحقيق ربح صافي. أما بالنسبة لمعدل نتيجة الإستغلال (**R5**) فهي تعرف نفس الوضعية في التطور، وهذا يدل على قدرة المؤسسة في التحكم في دورة الإستغلال بحكمة وعقلانية خلال تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

3- مؤشرات القيمة المضافة:

- **معدل الإستثمارات المادية (R6).**

يلاحظ أن هذه النسبة في إرتفاع مستمر حيث إنتقلت من 150,73% سنة 2013 إلى أن وصلت سنة 2015 إلى 183,44%، وهذا يدل على أن الإستمارات المادية تساهم في تحقيق القيمة المضافة، وهذه نتيجة دخول المؤسسة في إستثمارات جديدة كونها إهتمت بجانب تجديد الإستمارات خاصة تجهيزات MSAN و كوابل الالياف البصرية ذات التدفقات العالية، وتوصيل الزبائن من أجل زيادة حركية النشاط أكثر في هذه الفترة.

- **معدل المصاريف المالية (R7).**

الملاحظ أن هذه النسبة تتراوح 1,40% و5,18% وهي نسبة ضئيلة جدا، إلا أن مستواها يبقى مقبول نتيجة لتحمل مصاريف مالية بنسبة قليلة تجاه قيمتها المضافة.

- **معدل الإهتلاكات والمؤونات (R8).**

يلاحظ أن النسبة في إنخفاضا مستمر، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2013 بمعدل 35,63% مقابل أدنى نسبة بـ 29,59% لسنة 2015 مما يعني أن المؤسسة تحملت إهتلاكات كبيرة جدا سنة 2013 تجاه قيمتها المضافة مما ينعكس سلبا على نتيجة الإستغلال ومنه على النتجة الصافية.

- **معدل الفائض الإجمالي للإستغلال (R9).**

الملاحظ أن هذا المعدل في تطور متقارب ومستقر، حيث وصلت النسبة سنة 2014 إلى 40,75% وهذا يدل على تأثير مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم في القيمة المضافة، وإرتفاع معدل الفائض الإجمالي للإستغلال يفسر بإرتفاع مصاريف الأجورو التي أخذت قيمة معتبرة جدا.

الفرع الثاني: مؤشرات الربحية (المردودية).

جدول رقم (14): مؤشرات الربحية (المردودية) لمؤسسة اتصالات الجزائر.

بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).

الرقم	المؤشرات	2013	2014	2015
R10	معدل العائد على حق الملكية (ROE)	0,80%	4,13%	5,69%
R11	معدل العائد على الأصول (ROA)	0,42%	2,13%	2,81%
R12	معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	0,23%	1,20%	1,64%
R13	معدل العائد على المبيعات (ROS)	1,34%	6,45%	8,14%

المصدر: من إعداد الطالب بتطبيق مؤشرات الجدول (رقم:02، ص07) بناء على القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (أنظر الملحق رقم:02).

الشكل رقم (10): مؤشرات الربحية (المردودية) لمؤسسة اتصالات الجزائر.

بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).

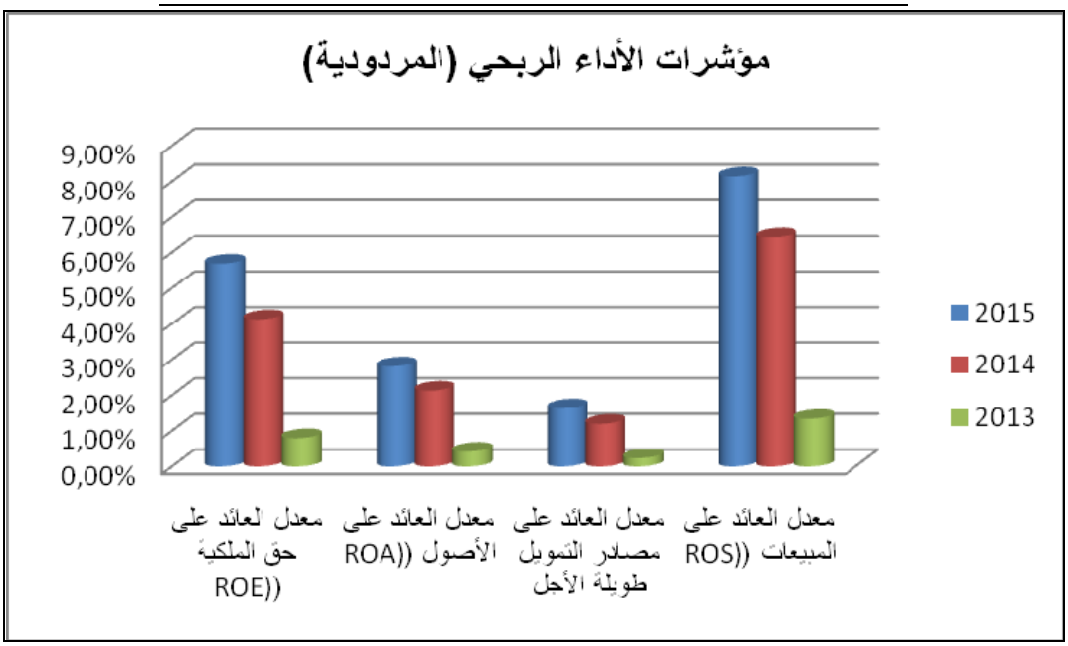

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:14، ص37)

1 – مؤشر العائد على حق الملكية (ROE) (R10):

من خلال الجدول يتضح أن معدل العائد على حق الملكية (ROE) في تطور إيجابي ومستمر وهذا راجع إلى النتائج الإيجابية المحققة خلال فترات النشاط وهو ما إنعكس على زيادة الموارد الخاصة، ففي سنة 2013 بلغ المعدل 0,80%، أما في سنة 2014 قفز هذا المعدل إلى 4,13%، و في سنة 2015 وصل إلى 5,69% . أي نلاحظ أن المؤسسة حققت في السنة الأولى من الاستقلالية المالية للوحدات 2013 معدلا منخفضا وأقل من النسبة المعيارية 10%، وهذا يدل على سوء إستغلال الأموال الخاصة، أما في سنة 2014 تحسنت لكنها لم تصل إلى النسبة المعيارية.

2- مؤشر العائد على الأصول (ROA) (R11):

هذه النسبة ضعيفة جدا خلال هذه فترة وأقل من النسبة المعيارية 10%، حيث حققت المؤسسة أعلى نسبة لها في سنة 2015 والتي بلغت حوالي 2.81%، بمعنى أن 1 دينار من الأصول يولد 0.02 من النتيجة الصافية، وهذا يدل على أن مازال هناك ضعف وسوء إستخدام المؤسسة لأصولها.

3- مؤشر العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل (R12).

عرف مؤشر العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل كذلك تطورا إيجابيا ومستقرا خلال هذه فترة، ليحقق أدنى نسبة سنة 2013 بمعدل 0,23% ، مقابل 1,64% لسنة 2015، كأعلى نسبة، وبالتالي عدم مقدرة النتائج بالرغم من إيجابيتها على تغطية الموارد المستقرة.

4- مؤشر العائد على المبيعات (ROS) (R13).

وتوضح هذه النسبة العلاقة بين صافي إيراد المبيعات وتكلفتها، و يلاحظ أن النسبة في تطورا مستمر خلال هذه الفترة، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2015 بمعدل 8,14% مقابل أدنى نسبة بـ 1,34% لسنة 2013، حيث يمكن أن يعكس إرتفاع النسبة إنخفاض مبالغ فيه في تكلفة الخامات المستخدمة في الإنتاج أو في العمالة المباشرة.

الفرع الثالث : مؤشرات السيولة.

جدول رقم (15): مؤشرات السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر.

بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).

الرقم	المؤشرات	2013	2014	2015
R14	نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	129,96%	119,18%	105,01%
R15	نسبة التداول السريعة (الفورية)	120,27%	107,83%	95,40%
R16	نسبة التداول الفورية (النقدية)	37,43%	32,11%	28,69%
R17	تطور وأهمية رأس المال العامل	548,35%	466,60%	400,46%

المصدر: من إعداد الطالب بتطبيق مؤشرات الجدول (رقم:03، ص08) بناء على القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (أنظر الملحق رقم:02).

الشكل رقم (11): مؤشرات السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر.
بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).

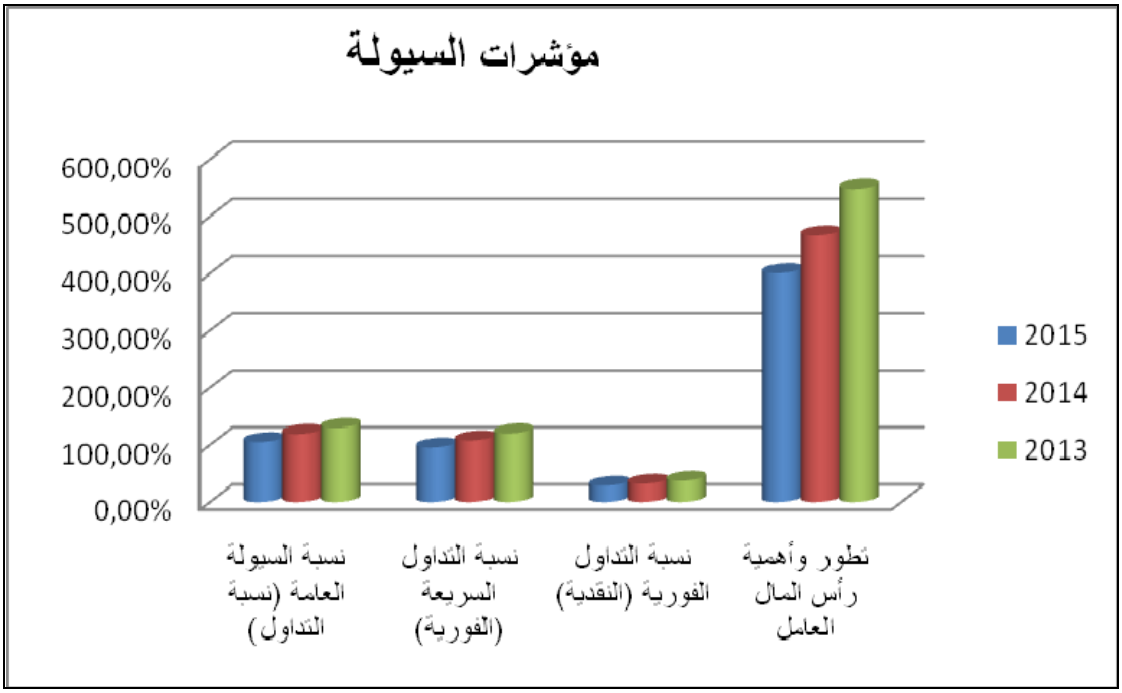

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:15، ص38)

إعتمادا على مؤشرات السيولة خلال فترة بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات توصلنا إلى النتائج التالية:

1- مؤشر السيولة العامة (R14):

من خلال الجدول أعلاه أن هذه النسبة متطورة وأكبر من 100% خلال هذه الفترة، وهذا يعني أن المؤسسة لو حولت الأصول المتداولة كلية إلى سيولة فإنها تغطي الديون قصيرة الأجل بنسبة 129,96%، 119,18%، 105,01%، لسنوات الدراسة على التوالي، وكونها أكبر من الواحد فإنها تدل على أن رأس المال العامل موجب، وهذا مؤشر جيد للمؤسسة، لكن مقابل ذلك فإن إرتفاع هذه النسبة يعني أن الديون القصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما جعل المؤسسة تلجأ إلى الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز، وهذه السياسة تعد بمثابة تجميد للأموال في الأصول المتداولة، ومن أجل معالجة هذه النسبة على المؤسسة الإهتمام بالديون قصيرة الأجل التي لا تكفي لتمويل الأصول المتداولة، ومن خلال النسب الثلاث السابقة يمكن القول بأن السيولة العامة مقبولة، وهذا يعبر أو يبين عن تحسين هيكلها النقدي وبالتالي توازنات الخزينة.

3- مؤشر السيولة السريعة (R15):

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تتراوح بين 95,40% و 120,27% خلال فترة الدراسة وهي نسبة عالية جدا، وسبب هذا الإرتفاع في قيمة هذه النسبة خلال فترة الدراسة يعود إلى إرتفاع حساب الزبائن والحسابات المرتبطة بهم، ومن أجل الوصول إلى نسبة مقبولة يجب على المؤسسة التركيز في سياسة تحصيل مدينيها، لأنه من خلال النسب المحسوبة يظهر أن المؤسسة مبالغة في الإحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

3- مؤشر السيولة الفورية (R16).

وتبين هذه النسبة نسبة الديون القصيرة الأجل التي تستطيع المؤسسة مواجهتها في أقرب الآجال. ونلاحظ أن النسبة قد إرتفعت بشكل جيد خلال السنوات الثلاث حيث بلغت حدها الأقصى سنة 2013 لتصل إلى 37,43%، وهذا ما يعني أن المؤسسة إحتفظت بفائض في النقديات غير مستغل

4- مؤشر تطور وأهمية رأس المال العامل (FR) (R17).

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة في إنخفاض مستمر وهذا في سنوات مجال الدراسة لكن ما نلاحظه أنها ذات قيمة موجبة خلال فترة الدراسة، فهذا الإنخفاض لا يشكل أي خطورة على المؤسسة لأن بنية رأس المال العامل الدائم جد معتبرة، وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، وهذا ما يفسر إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها غير الجارية إنطلاقا من أموالها الدائمة قدرتها على تسديد جزء من ديونها القصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول الجارية إلى سيولة مع أجل إستحقاق الديون القصيرة الأجل.

الفرع الرابع: مؤشرات أداء هيكل رأس المال.

جدول رقم (16): مؤشرات أداء هيكل رأس المال لمؤسسة اتصالات الجزائر.

بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).

الرقم	المؤشرات	2013	2014	2015
R18	نسبة قابلية التسديد	47,66%	48,48%	48,38%
R19	نسبة الإستقلالية المالية	91,06%	94,08%	98,01%
R20	نسبة الرافعة المالية	191,06%	194,08%	202,58%
R21	نسبة الديون الطويلة والمتوسطة إلى المديونية الإجمالية	14,18%	13,06%	10,85%
R22	نسبة الديون القصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية	85,82%	86,94%	89,15%

المصدر: من إعداد الطالب بتطبيق مؤشرات الجدول (رقم:04، ص08) بناء على القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (أنظر الملحق رقم:02).

الشكل رقم (12): مؤشرات أداء هيكل رأس المال لمؤسسة اتصالات الجزائر.
بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).

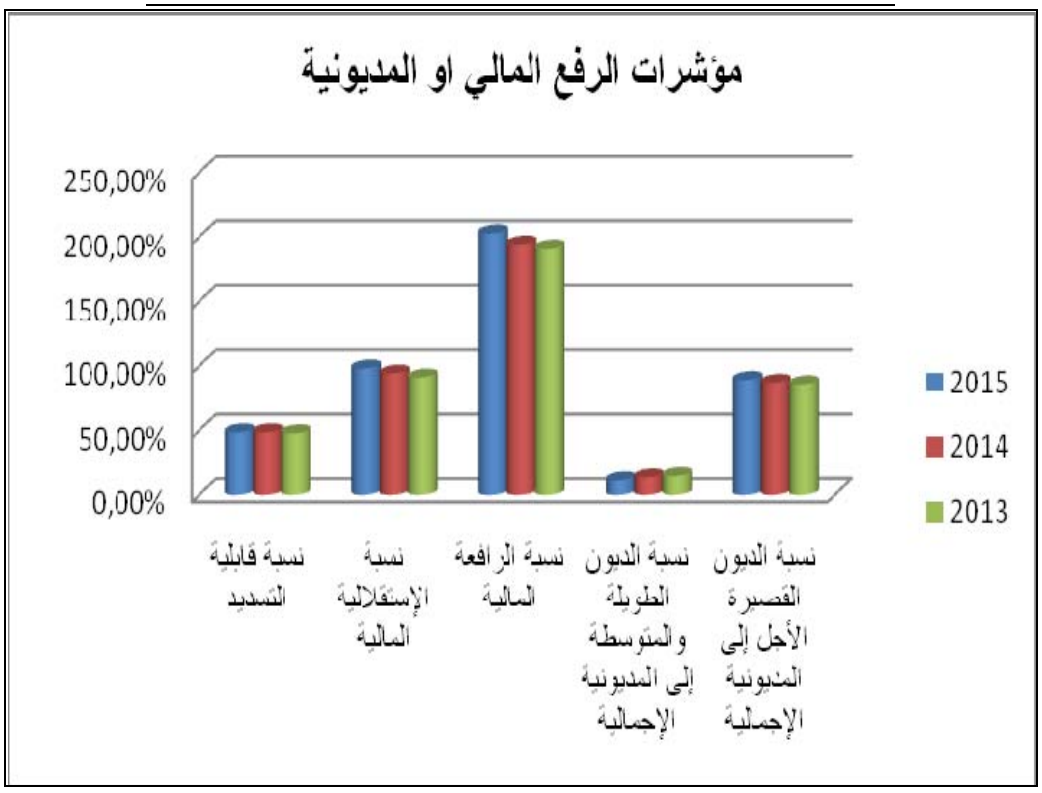

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:16، ص40)

إعتماد على مؤشرات أداء الهيكل المالي خلال فترة بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات توصلنا إلى النتائج التالية:

1- مؤشر قابلية التسديد (R18).

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة شبه مستقرة خلال سنوات الدراسة، حيث قاربت النسبة حوالي 48%، وقد وصلت النصف تقريبا، وهذا يدل على أن الشركة مشبعة نوعا ما بالديون وهذا ما يؤكد إعتمادها على التمويل الخارجي في تمويل إستثماراتها، وبالرغم من أن الديون الطويلة الأجل قد سجلت إرتفاعا خلال هذه الفترة إلا أن الديون مازالت تمثل جزء معتبر من إجمالي الأصول مقارب من النصف تقريبا، ويمكن القول أن المؤسسة غير قادرة على تسديد جميع إلتزاماتها في حالة وقوعها في الإفلاس.

2- مؤشر الإستقلالية المالية (R19):

نلاحظ من خلال ما يبينه الجدول أعلاه ان النسبة في تطور سلبي كونها قاربت الواحد الصحيح، وهذا يعني أن الديون قريبة من الأموال الخاصة، حيث نلاحظ أن النسب تتراوح بين91,06 % و 98,01%، وهذا يشير إلى أن المؤسسة متوازنة بين الإعتماد على أموال الغير والأموال الخاصة وبالتالي فهي مرتاحة ماليا، ويمكن الوفاء بالتزاماتها دون اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى.

4- مؤشر الرافعة المالية (R20):

إرتفاع مؤشر الرافعة المالية خلال سنوات الدراسة، والذي يشير إلى المدى ذهبت إليه المؤسسة بالإعتماد على أموال الغير في تمويل إحتياجاتها، حيث كانت مرتفعة وفاقت الواحد الصحيح حيث سجل أكبر نسبة سنة 2013 بمعدل

191.06%، بينما عرفت سنة 2015 بمعدل 202,58%، وهذا سوف يؤدي إلى إرتفاع الأعباء الثابتة التي تتحملها المؤسسة محل الدراسة.

5- مؤشرات الديون الطويلة والقصيرة إلى مجموع الديون (R22-R21):

نلاحظ أن هذه النسبة عرفت إنخفاضا وإرتفاعا خلال سنوات الدراسة ، حيث نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل وبمعدلات أكثر من إعتمادها على الديون طويلة الأجل، وهذه الوضعية غير جيدة للمؤسسة فهي مهددة بالإلتزامات قصيرة الأجل.

الفرع الجامس: مؤشرات عناصر الإستغلال.

جدول رقم (17): مؤشرات عناصر الإستغلال لمؤسسة اتصالات الجزائر.

بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).

الرقم	المؤشرات	2013	2014	2015
R23	معدل دوران الأصول	31,19%	33,04%	34,51%
R24	معدل دوران الأموال الخاصة	59,59%	64,13%	69,90%
R25	مدة دوران العملاء	89,38%	76,11%	65,38%
R26	أهمية BFR	92,33%	100,17%	123,61%
R27	نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	12,70%	14,48%	12,02%

المصدر: من إعداد الطالب بتطبيق مؤشرات الجدول (رقم:05، ص09) بناء على القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (أنظر الملحق رقم:02).

الشكل رقم (13): مؤشرات عناصر الإستغلال لمؤسسة اتصالات الجزائر.
بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).

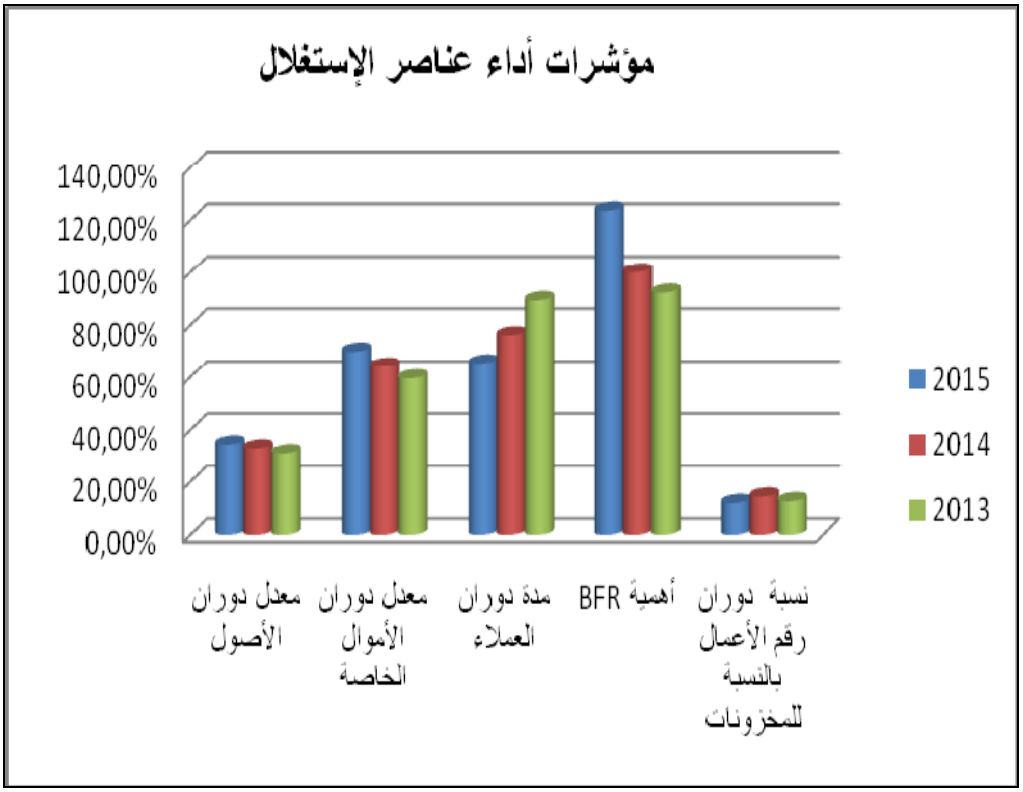

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:17، ص42)

إنطلاقا من مؤشرات أداء عناصر الإستغلال خلال فترة بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات بينت النتائج مايلي:

1- مؤشر دوران الأصول (R23) ومؤشر دوران الأموال الخاصة (R24):

بالنسبة لمعدل دوران الأصول، فهذا المعدل يقيس مدى كفاءة الإدارة في إستغلال الأصول، نلاحظ أن المعدل وعلى مدار سنوات الدراسة في إرتفاع مستمر، حيث حقق في السنة الأخيرة 34,51 % أي أن 1 دينار مستثمر في الأصول يولد 0.34 من المبيعات، وهذا يدل على تحسن كفاءة المؤسسة في إستغلال أصولها، وحتى تصل المؤسسة إلى مستوى أحسن ينبغي عليها إستغلال جميع أصولها وبيع الغير مستخدم منها.

أما بالنسبة لمعدل دوران الأموال الخاصة، نلاحظ أنه في أول سنة من الدراسة كان 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 0.59 دينار من المبيعات، ولكن بعد هذا عرفت المؤسسة إرتفاع في كفاءة إستغلالها للأموال الخاصة في توليد المبيعات، حيث حققت في آخر سنة من الدراسة 0.69 دينار من المبيعات.

2- مؤشر مدة دوران العملاء (R25): نلاحظ أن النسبة في إنخفاض مستمر، حيث إنتقلت من 89,38% سنة 2010 إلى 65,38% لسنة 2013، مما يعني تدهور مقدرة إدارة الشركة في تحصيل ديونها..

3-مؤشر أهمية BFR (R26):

وتستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة رأس إستخدام الإحتياج في رأس المال العامل لتوليد المنتجات، حيث يتم تحديد عدد مرات إستخداماته خلال فترة زمنية معينة، لمعرفة تشغيل وحدة النقد الواحدة في تمويل العمليات وشراء

المخزون السلعي، وتحويلها إلى مبيعات. وكلما زادت معدلات دوران الإحتياجات في رأس المال العامل كلما تضاعف الإنتاج بمقدار عدد مرات الأموال المستخدمة في تمويل هذه المنتجات، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة وبالرغم من إيجابيتها إلا أنها تعتبر غير جيدة نتيجة تحقيق دورة الإستغلال إحتياج مالي، من خلال قيمة الإحتياج في رأس المال العامل لدورة الإستغلال الموجب.

4- بالنسبة لمؤشر دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات (R27):

ويستخدم معدل دوران المخزون لمعرفة عدد مرات قيام الشركة ببيع المخزون وإستبداله خلال فترة معينة، ومن خلال الجدول نلاحظ أن النسبة في تذبذب خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2014 بمعدل 14,48% مقابل أدنى نسبة بـ 12,02% لسنة 2015 ويشير إرتفاع معدل الدوران إلى إرتفاع نسبة المبيعات.

الفرع السادس: المؤشرات الحديثة.

جدول رقم (18): المؤشرات الحديثة لمؤسسة اتصالات الجزائر.

بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).

الرقم	المؤشرات	2013	2014	2015
R28	القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)	1 032 966 635,49	2 337 400 206,11	53 392 958,93
R29	القيمة السوقية المضافة (MVA)	1 022 356 356,43	1 757 692 614,34	33 571 603,70
R30	عائد التدفق النقدي على الإستثمار(CFROI)	7,45%	9,33%	8,21%

المصدر: من إعداد الطالب بتطبيق المؤشرات الواردة في (ص.ص.10-11) بناء على القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (أنظر الملحق رقم:02).

الشكل رقم (14): المؤشرات الحديثة لمؤسسة اتصالات الجزائر.

بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات خلال الفترة (2013-2015).

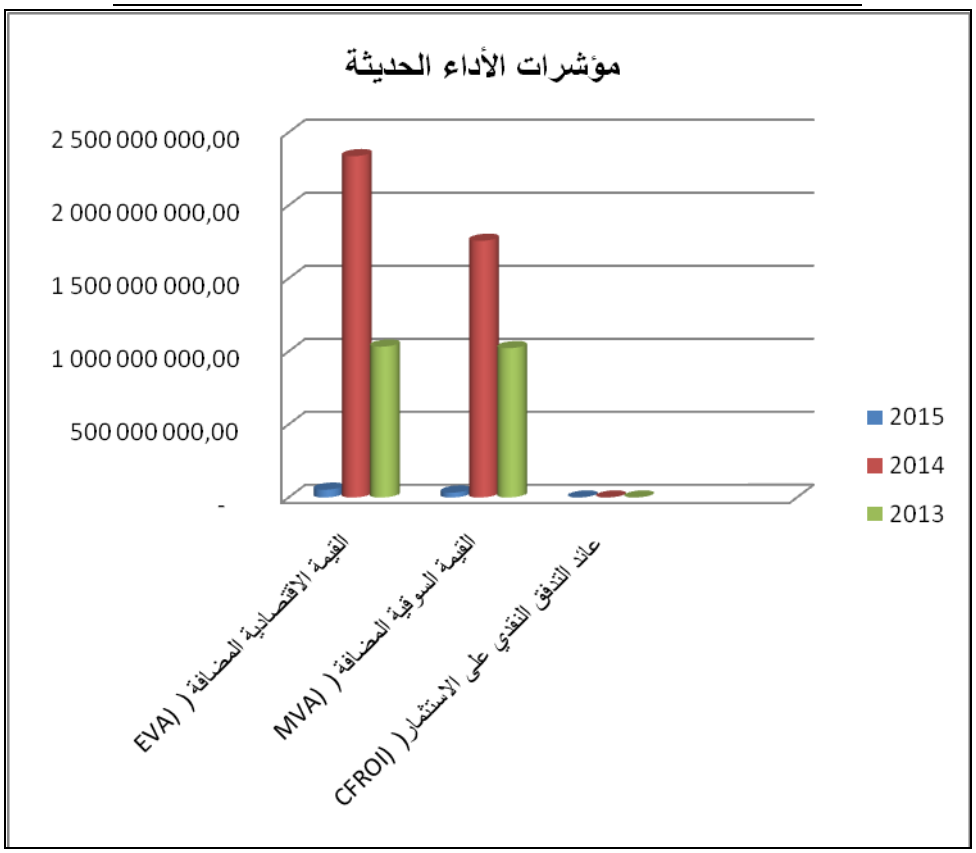

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:18، ص44)

إعتمادا على المؤشرات الحديثة خلال فترة بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات توصلنا إلى النتائج التالية:

1 – مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) (R28):

من خلال الجدول يظهر لنا أن المؤسسة إستطاعت خلق قيمة خلال فترة الدراسة، حيث كانت قيم EVA موجبة طيلة سنوات الدراسة حيث نلاحظ أنها إنخفضت سنة 2015 ويعود ذلك إلى الإرتفاع في تكلفة رأس المال وإنخفاض العائد على رأس المال المستثمر، حيث يظهر من خلال هذه النتائج أن القيمة الإقتصادية المضافة تتناسب طردا مع تكلفة رأس المال، فالمؤسسة في هذه الحالة حققت قيم إقتصادية مضافة موجبة خلال 2013 2014، مما يدل على أنها تتمتع بأداء إقتصادي جيد.

2– مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA) (R29):

إنخفاض القيمة السوقية المضافة (MVA) ، مما يعني نقص في ثروة الملاك، نتيجة تحقيق المؤسسة محل الدراسة القيمة السوقية المضافة أقل، خلال سنة 2015 من الدراسة، لأن القيمة السوقية المضافة هي القيمة الحالية للقيمة الإقتصادية المضافة والتي تخصم تدفقاتها بمعدل الخصم المساوي للتكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال، أما في سنة 2013 و2014 فكانت MVA أكبر من الصفر فهذا يعني أن هناك زيادة في ثروة الملاك.

3- مؤشر عائد التدفق النقدي على الإستثمار(CFROI) (R30):

تذبذب معدل المردودية الداخلي للإستثمارات المالية في المؤسسة خلال سنوات الدراسة، والذي يحقق التوازن بين الأموال المستثمرة وقيمة التدفقات النقدية المنتظرة، من خلال ما يشير إليه مؤشر عائد التدفق النقدي على الإستثمار، حيث بلغ أعلى نسبة له سنة 2014 بمعدل 9,33% مقابل أدنى نسبة بـ 7,45% لسنة 2013، مما يعني تذبذب في إنشاء القيمة وفق هذا المعيار.

المبحث الثالث: الدراسة المقارنة لأثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات على الأداء المالي.

بعد تقييم الوضعية المالية للمؤسسة قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات في المبحث السابق، سوف نستعرض في هذا المبحث نتائج دراسة المقارنة التي تم التوصل إليها بالإعتماد على كل من مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: مؤشرات حسابات التسيير.

جدول رقم (19): مؤشرات حسابات التسيير لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

الرقم	المؤشرات	المتوسط قبل التطبيق	المتوسط بعد التطبيق	التطور	نسبة التطور (%)
R1	معدل نمو رقم الأعمال	4,58%	10,25%	5,67%	123,93%
R2	معدل نمو القيمة المضافة	3,17%	7,75%	4,58%	144,58%
R3	معدل القيمة المضافة	77,23%	69,73%	-7,50%	-9,71%
R4	معدل الربح الصافي	0,58%	5,31%	4,73%	820,84%
R5	معدل نتيجة الإستغلال	3,50%	7,13%	3,62%	103,39%
R6	معدل الاستثمارات المادية	173,65%	164,76%	-8,90%	-5,12%
R7	معدل المصاريف المالية	4,32%	2,91%	-1,41%	-32,63%
R8	معدل الإهتلاكات والمؤونات	46,58%	32,18%	-14,40%	-30,91%
R9	معدل الفائض الإجمالي للإستغلال	49,78%	38,13%	-11,64%	-23,39%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول رقم:07 و13.

الشكل رقم (15): مؤشرات حسابات التسيير لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات

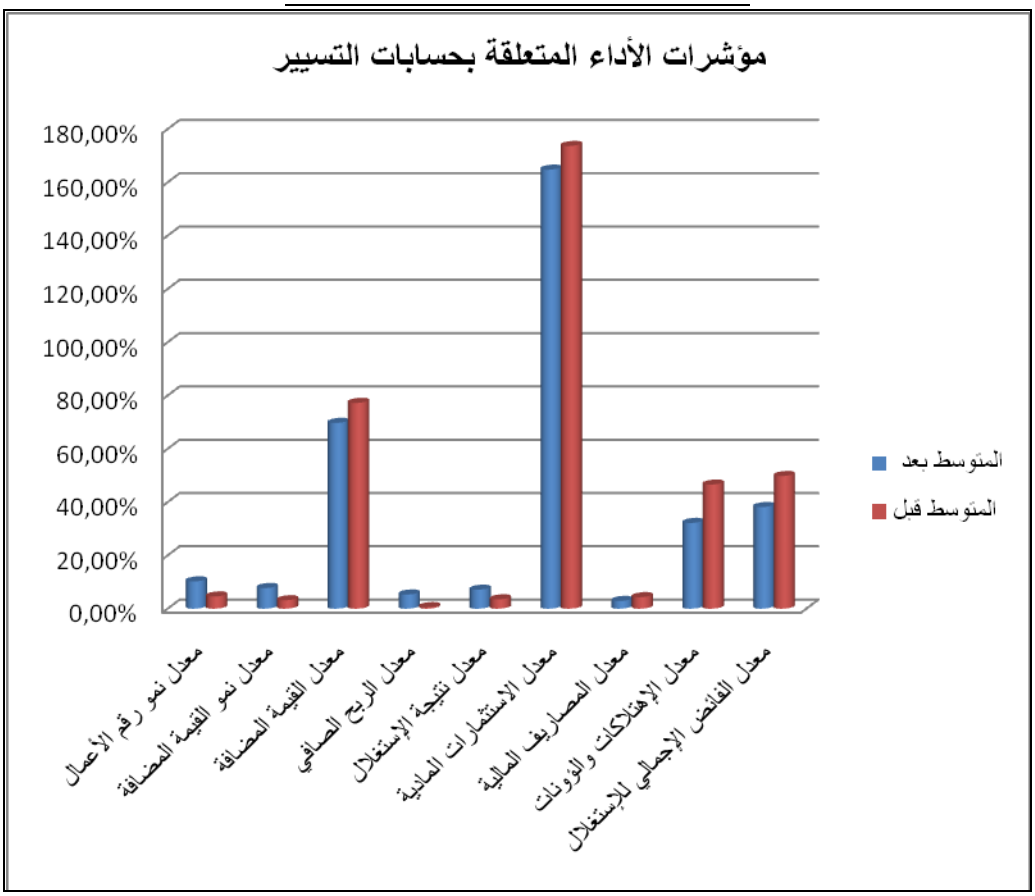

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:19، ص46)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه تظهر النتائج التالية:

- **الفرع الاول : مؤشرات الديناميكية (R1- R2- R3).**

نلاحظ أن معدل نمو رقم الأعمال عرف تطورا ايجابيا بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات ، حيث بلغ متوسط النسبة 4,58% مقارنة ب 10,25% وهذا يعود إلى زيادة المبيعات والخدمات المقدمة، وكذا الحال بالنسبة لمؤشر نمو القيمة المضافة، أما لمعدل القيمة المضافة والذي يعبر عن مدى مساهمة رقم الأعمال في القيمة المضافة فنجده عرف تدهورا طفيفا بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات حيث بلغ متوسط النسبة 69,73% مقارنة بـ 77,23% بنسبة إنخفاض تقدر بـ 9,71%، ومنه إذا اعتمدنا على هاذين المؤشرين في الحكم على مدى تقدم الأداء بالمؤسسة، يمكن القول أنا هناك تحسن ملحوظ بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

- **الفرع الثاني :مؤشرات نتائج النشاط (R4 - R5).**

حيث إذا ما أخذنا معدل الربح الصافي لوجدنا أن هناك تطورا كبيرا بعد الاستقلالية المالية للوحدات ، حيث بلغ متوسط النسبة 0,58% مقارنة بـ 5,31% بنسبة إرتفاع تقدر بـ 820,84%، وبالتالي فإن مساهمة رقم الأعمال في تحقيق الربح في تزايد وهذا بسبب تزايد معدل نمو رقم الأعمال، أما بالنسبة لمعدل نتيجة الإستغلال عرفت تطورا

ايجابيا بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات، حيث بلغ متوسط النسبة 3,50% مقارنة بـ 7,13% بنسبة إرتفاع تقدر بـ 103,39%؛

- **الفرع الثالث : مؤشرات القيمة المضافة.**

فنجد أنها عرفت إنخفاضا كبيرا بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات ، ماعدا معدل الاستثمارات المادية الذي انخفض بمعدل 5,12% وهذا يدل على أن الاستثمارات المادية تساهم بنسبة قليلة في تحقيق القيمة المضافة، أما الحال بالنسبة لمعدل المصاريف المالية، فإن المؤسسة محل الدراسة تتحمل مصاريف مالية قليلة جدا تجاه قيمتها المضافة، لكن تراجعت هذه النسبة بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات ، حيث بلغ متوسط النسبة 2,91% مقارنة بـ 4,32% بنسبة إنخفاض تقدر بـ 32,63%، أما بالنسبة لمعدل الإهتلاكات والمؤونات فشهد إنخفاضا كبيرا بعد الاستقلالية المالية للوحدات ، بنسبة إنخفاض تقدر بـ 30,91%. وبالتالي المؤسسة تتحمل إهتلاكات ضئيلة تجاه قيمتها المضافة مما ينعكس إيجابا على نتيجة الإستغلال ومنه على النتائج الصافية، أما معدل الفائض الإجمالي للإستغلال عرف إنخفاضا كبيرا بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات ، حيث بلغ متوسط النسبة 38,13% مقارنة بـ 49,78% بنسبة إنخفاض تقدر بـ 23,39%، وهذا يدل أن مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم تستحوذ على حصة الأسد في القيمة المضافة، مما يتطلب من إدارة المؤسسة التحكم أكثر في التكاليف خاصة تلك المرتبطة بالإستغلال الجاري للمؤسسة، علما أن تشكيل بنية سليمة للقيمة المضافة يتوقف على كفاءة الإدارة في تقرير كيفية توزيعها.

المطلب الثاني: مؤشرات الربحية (المردودية).

جدول رقم (20): مؤشرات الربحية (المردودية) لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

الرقم	المؤشرات	المتوسط قبل التطبيق	المتوسط بعد التطبيق	التطور	نسبة التطور (%)
R10	معدل العائد على حق الملكية (ROE)	0,33%	3,54%	3,21%	978,64%
R11	معدل العائد على الأصول (ROA)	0,21%	1,79%	1,58%	760,57%
R12	معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	0,09%	1,02%	0,93%	978,07%
R13	معدل العائد على المبيعات (ROS)	0,58%	5,31%	4,73%	820,84%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول رقم:08 و14.

الشكل رقم (16): مؤشرات الربحية (المردودية) لمؤسسة اتصالات الجزائر.
قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

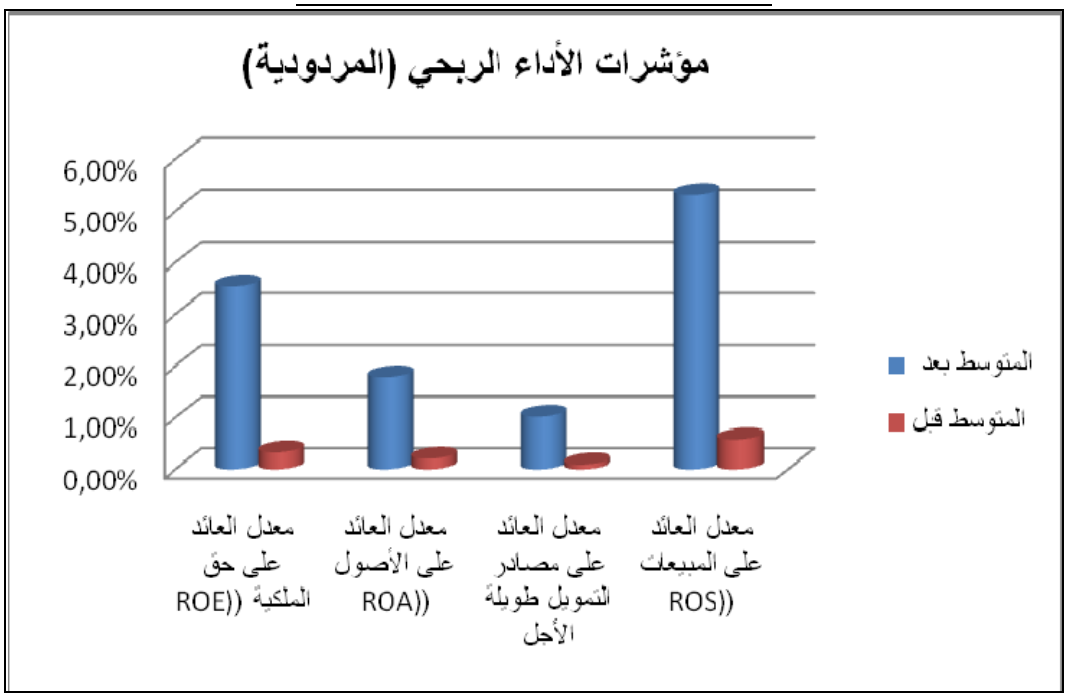

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:20، ص48)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه تظهر النتائج التالية:

- **الفرع الاول : مؤشر العائد على حق الملكية (ROE) (R10).**

الإرتفاع الكبير في معدل العائد على حق الملكية، حيث بلغ متوسط النسبة بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات 3,54% مقارنة بـ 0,33%، مع الإرتفاع الكبير للأرباح المحققة في هذه الشركة، وذلك نظرا لقيام الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق دمج الاحتياطات.

- **الفرع الثاني : مؤشر العائد على الأصول (ROA) (R11).**

الإرتفاع الكبير في معدل العائد على الأصول في الفترة التالية الاستقلالية المالية إلى 1,79% مقارنة بـ 0,21% قبل الاستقلالية المالية، مما يشير إلى ثبات كفاءة أداء الشركة نظرا لقدرتها على الإستغلال الجيد لإستثماراتها في تحقيق المزيد من الأرباح.

الفرع الثالث: مؤشر العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل (R12).

عرف مؤشر العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل كذلك تطورا إيجابيا ومستقرا في الفترة التالية الاستقلالية المالية، وبالتالي عدم مقدرة النتائج بالرغم من إيجابيتها على تغطية الموارد المستقرة.

الفرع الثالث: مؤشر العائد على المبيعات (ROS) (R13):

يلاحظ أن المؤشر في الفترة التي تلي الاستقلالية المالية، حيث سجل إرتفاع كبير في تكلفة الخدمات المستخدمة في الإنتاج أو في العمالة المباشرة.

ويشير تحسن الأداء الربحي بالمؤسسة مجال الدراسة وذلك بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات إلى إتفاق هذا مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

المطلب الثالث: مؤشرات السيولة.

جدول رقم (21): مؤشرات السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

الرقم	المؤشرات	المتوسط قبل التطبيق	المتوسط بعد التطبيق	التطور	نسبة التطور (%)
R14	نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	175,46%	118,05%	-57,41%	-32,72%
R15	نسبة التداول السريعة	158,17%	107,84%	-50,33%	-31,82%
R16	نسبة التداول الفورية (النقدية)	27,84%	32,75%	4,91%	17,62%
R17	تطور وأهمية رأس المال العامل	478,57%	471,80%	-6,77%	-1,41%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول رقم:09 و15.

الشكل رقم (17): مؤشرات السيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات

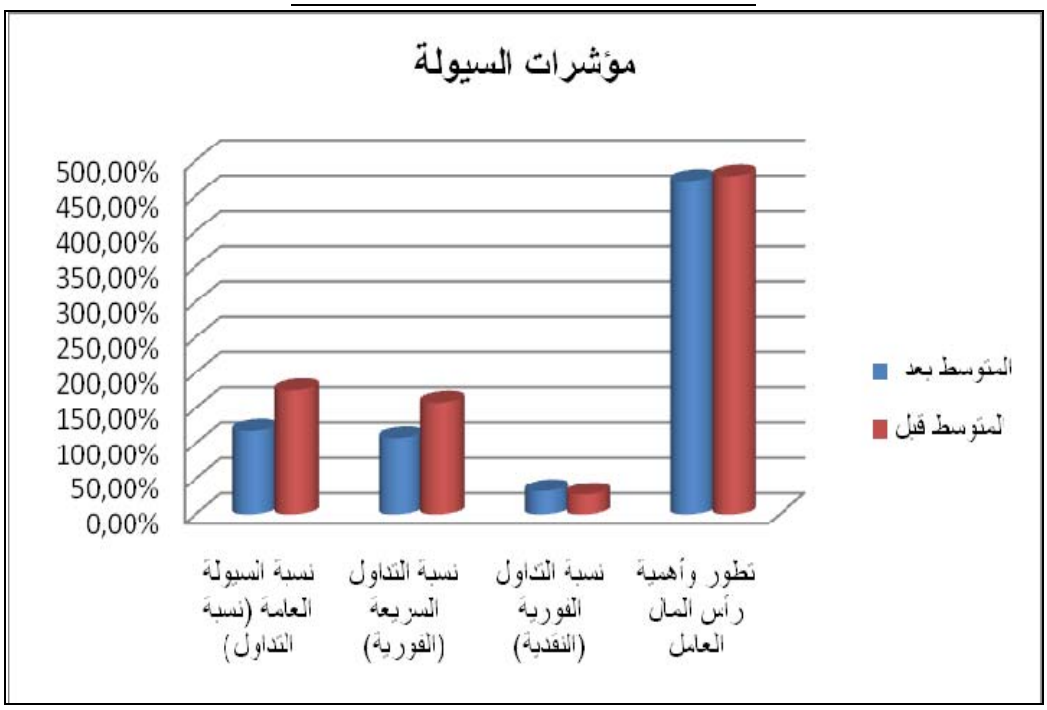

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:21، ص50)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه تظهر النتائج التالية:

- نلاحظ أن مؤشرات السيولة قد أشارت إلى الإنخفاض بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات ، ما عدا مؤشر نسبة التداول الفورية (النقدية) التي نجدها قد سجلت إرتفاعا.
- عرف مؤشر أهمية رأس المال العامل تدهورا طفيفا، بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات ، حيث بلغ متوسط النسبة 471,80% مقارنة بـ 478,57%، وبالرغم من إنخفاض هذا المؤشر إلا أن المؤسسة محل الدراسة تمتلك هامش أمان نتيجة الفائض في تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، مما ينعكس إيجابا على الإحتياجات المالية لدورة الإستغلال، وتحقيق فائض في السيولة لدورة التمويل على مستوى الخزينة الصافية.

المطلب الرابع: مؤشرات هيكل رأس المال.

جدول رقم (22): مؤشرات هيكل رأس المال لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

الرقم	المؤشرات	المتوسط قبل التطبيق	المتوسط بعد التطبيق	التطور	نسبة التطور (%)
R18	نسبة قابلية التسديد	45,35%	48,17%	2,83%	6,23%
R19	نسبة الإستقلالية المالية	83,77%	94,38%	10,61%	12,66%
R20	نسبة الرافعة المالية	183,77%	195,91%	12,13%	6,60%
R21	نسبة الديون الطويلة والمتوسطة إلى المديونية الإجمالية	39,77%	12,69%	-27,07%	-68,08%
R22	نسبة الديون القصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية	60,23%	87,31%	27,07%	44,95%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول رقم:10 و16.

الشكل رقم (18): مؤشرات هيكل رأس المال لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

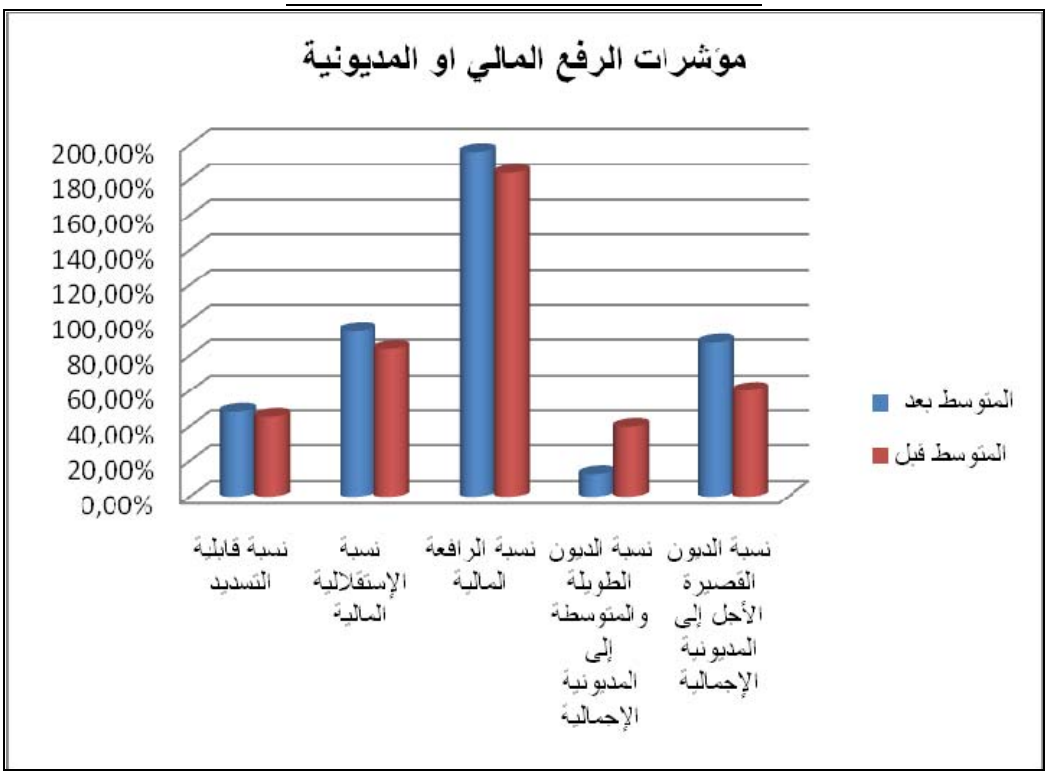

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:22، ص51)

يتضح من الجدول أنه مازال إختلال هيكل التمويل مستمرا في أداء الشركة بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات ، وذلك نتيجة:

- الإرتفاع الطفيف لكل من نسبة قابلية التسديد والإستقلالية المالية ونسبة الرافعة المالية.
- إنخفاض الديون الطويلة إلى المديونية الإجمالية إلى 12,69% مقابل 39,77% بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

ويرجع عدم التحسن في مؤشرات هيكل التمويل إلى إستمرار إدارة الشركة لنفس الأسلوب، وبالتالي فإن هذه الشركة مازالت تعاني من إختلال هياكل التمويل بها. وعلى الرغم من النتائج السابقة إلا أن هناك عدة مؤشرات تحدد مدى التطور في أداء هذه الشركة بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

المطلب الخامس: مؤشرات عناصر الإستغلال.

جدول رقم (23): مؤشرات عناصر الإستغلال لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

الرقم	المؤشرات	المتوسط قبل التطبيق	المتوسط بعد التطبيق	التطور	نسبة التطور (%)
R23	معدل دوران الأصول	29,30%	32,91%	3,61%	12,34%
R24	معدل دوران الأموال الخاصة	53,56%	64,54%	10,98%	20,49%
R25	مدة دوران العملاء	78,99%	76,96%	-2,03%	-2,57%
R26	أهمية BFR	58,98%	105,37%	46,39%	78,65%
R27	نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	16,02%	13,07%	-2,96%	-18,45%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول رقم:11 و17.

الشكل رقم (19): مؤشرات عناصر الإستغلال لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

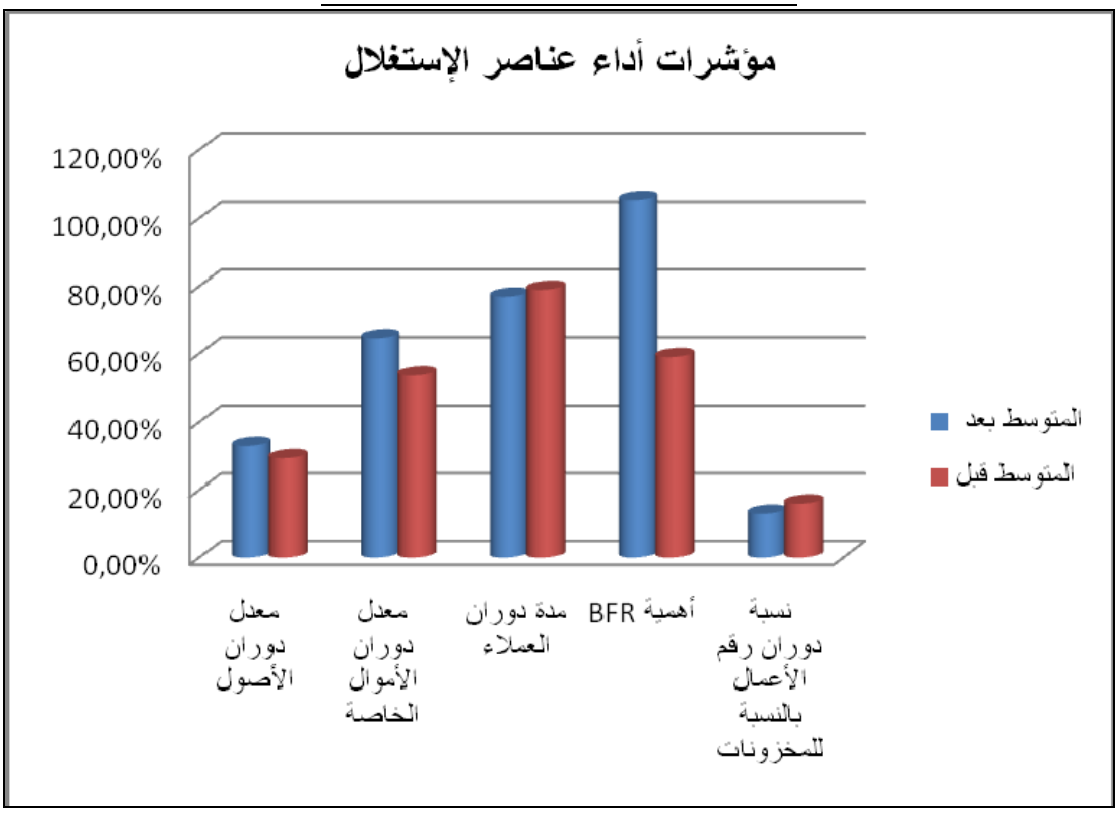

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:23، ص52)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه تظهر النتائج التالية:

- يلاحظ أن مؤشر دوران الأصول شهد تطورا ملحوظا.
- بالنسبة لمعدل دوران الأموال الخاصة لم يشهد تطورا، حيث عرف إستقرار خلال سنوات الدراسة.
- ارتفاع مدة دوران العملاء، حيث يتضح أن المؤسسة محل الدراسة تعطي لزبائنها فترة لتسديد ديونهم أكثر.
- يلاحظ أن مؤشر أهمية الإحتياج في رأس المال العامل في تدهور ملحوظا بالرغم من إيجابيته بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات ، حيث بلغ متوسط النسبة 105,37% مقارنة بـ 58,98% وهذا يعني أن المؤسسة تعاني من سوء تسيير عناصر الإستغلال المتمثلة في الإحتياج في رأس مال العامل، أي أنها غير متحكمة في دورة الإستغلال.
- إنخفاض طفيف بمؤشر دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات، بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات حيث بلغ متوسط النسبة 13,07% مقارنة بـ 16,02% بنسبة إنخفاض تقدر بـ 18,45%، وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة لها شبه إستقرار في المدى لتغطية رقم الأعمال لمخزوناتها بعد الاستقلالية المالية للوحدات.

المطلب السادس: المؤشرات الحديثة.

جدول رقم (24): مؤشرات الحديثة لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

الرقم	المؤشرات	المتوسط قبل التطبيق	المتوسط بعد التطبيق	التطور	نسبة التطور (%)
R28	القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)	-91 942 016,83	1 141 253 266,85	1 233 195 283,68	-1341,27%
R29	القيمة السوقية المضافة (MVA)	-57 862 863,06	937 873 524,83	995 736 387,89	-1720,86%
R30	عائد التدفق النقدي على الاستثمار(CFROI)	10,80%	8,33%	-2,47%	-22,84%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول رقم:12 و18.

الشكل رقم (20): مؤشرات الحديثة لمؤسسة اتصالات الجزائر.

قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

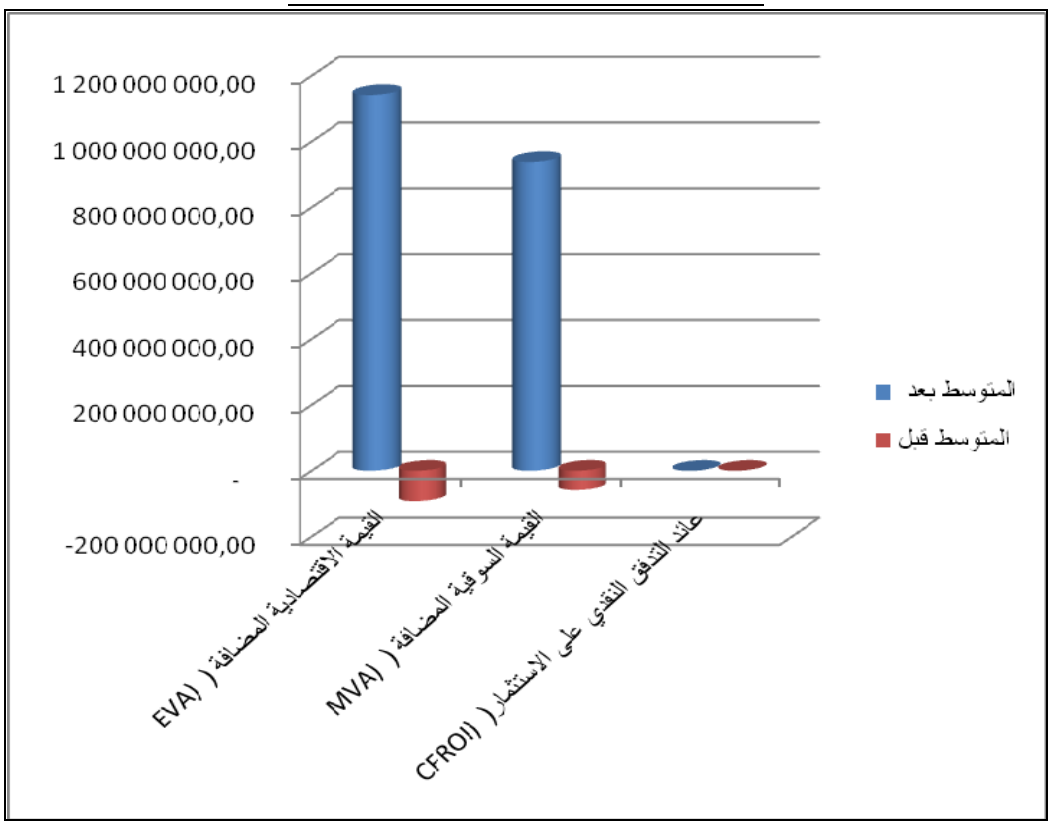

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (رقم:24، ص53)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه تظهر النتائج التالية:

- **الفرع الاول : القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).**

من خلال مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والذي يعبر عن إنشاء قيمة من وجهة النظر الإقتصادية أن هناك تطورا إيجابيا في هذا المؤشر (EVA أكبر من الصفر) خلال فترة الاستقلالية المالية للوحدات ، من خلال تسجيلها لمعدل العائد على رأس المال أقل من تكلفة الفرصة البديلة.

- **الفرع الثاني: القيمة السوقية المضافة (MVA)** .

إرتفاع القيمة السوقية المضافة (MVA)، خلال فترة الاستقلالية المالية للوحدات نتيجة تحقيق المؤسسة القيمة الإقتصادية المضافة موجب، لأن القيمة السوقية المضافة هي القيمة الحالية للقيمة الإقتصادية المضافة والتي تخصم تدفقاتها بمعدل الخصم المساوي للتكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

- **الفرع الثالث: عائد التدفق النقدي على الاستثمار(CFROI).**

أما مؤشر عائد التدفق النقدي على الإستثمار الذي إنخفض بعد فترة الاستقلالية المالية للوحدات، حيث بلغ متوسط النسبة بـ 8,33% مقارنة بـ 10,80% بنسبة إنخفاض تقدر بـ 22,84% وهذا نتيجة تحقيق المؤسسة مجال الدراسة لصافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال منخفض، مقارنة بالأموال المستثمرة.

المطلب السابع: العلاقة بين الربحية والسيولة قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

لمعرفة العلاقة بين الربحية و السيولة قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية يتم التعبير عن الربحية بمعدل العائد على الأصول (**ROA**) (**R11**)، كما يعبر عن السيولة بنسبة التداول الفورية (النقدية) (**R16**) (كما هي موضحة في الشكل رقم(21). ويكون متوسط العائد هو عبارة عن متوسط قبل الاستقلالية المالية مضافا إليه العائد بعد تطبيق الاستقلالية المالية مقسوما على **2** وذلك بإعتباره نقطة التميز « **المقياس المقارن** » ونفس المفهوم على نسبة التداول الفورية (النقدية) ومقارنة المتوسط قبل وبعد الاستقلالية المالية بنقطة التفرد (التميز) هذه، فإذا كان المتوسط أعلى يعني الإرتفاع والعكس.

- **الإطار المربعي للعائد = $\frac{\%0,21 + \%1,79}{2}$ = %1.00.**
- **الإطار المربعي للسيولة = $\frac{\%27,84 + \%32,75}{2}$ = %30.30.**

الشكل رقم (21): علاقة الربحية بالسيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

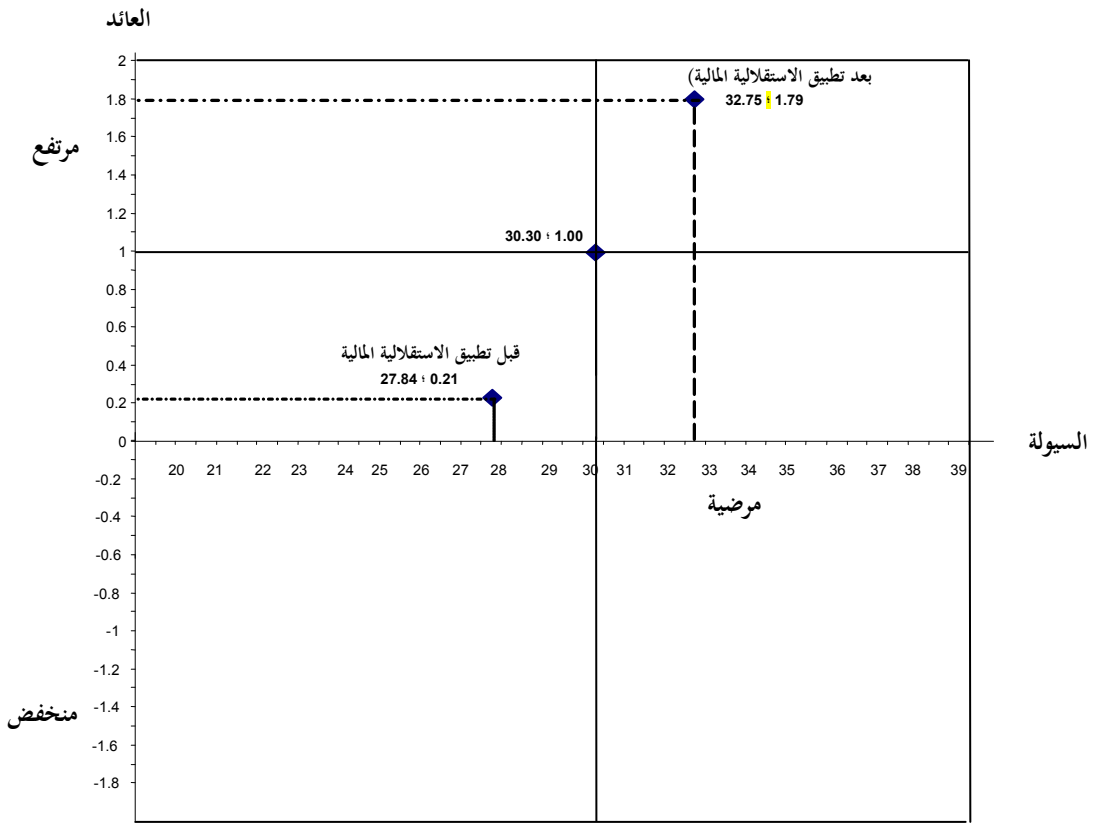

المصدر: من إعداد الباحث.

يشير الشكل رقم (21) إلى أن السمة الغالبة على الشركة بعد تطبيق الاستقلالية المالية أنها شركة قوية ذات أداء مرضى سواء في السيولة أو الربحية، ونرى أن تطبيق الاستقلالية المالية قد أدي إلى زيادة تحسين الأداء مما أدى إلى إنقاذ الشركة من إمكانية التدهور في الأداء قبل الاستقلالية المالية ، حيث تشتق السيولة من الربحية، وفي الوقت نفسه تقيس السيولة الظروف والأحوال المالية، بينما تقيس الربحية الأداء التشغيلي.

يؤكد ما سبق إرتفاع مؤشرات قياس إستغلال أو كفاءة الأصول بعد تطبيق الاستقلالية المالية ، والتي تؤكد أن إرتفاع كفاءة إستغلال الأصول قد أدى إلى إرتفاع مؤشرات الربحية مما يعني تحسن الأداء الربحي والذي نشأ عنهما تحسن موقف السيولة وذلك كله بعد الاستقلالية المالية.

المبحث الرابع: الإختبار و القياس الإحصائي لأثر تطبيق الاستقلالية المالية على الأداء المالي.

وفقا لهذا الأسلوب سوف نقوم بالتحليل من وجهة نظر الإحصاء الإستدلالي النتائج المتوصل إليها، وذلك في إطار الإشكالية المطروحة، هل تطبيق الاستقلالية المالية يؤثر على الأداء المالي فعلا أم لا، وللإجابة على هذا التساؤل سوف نستخدم نتائج الإختبار الإحصائي و من ثم قياسها.

المطلب الأول: الإختبار الإحصائي لأثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية على الأداء المالي.

من خلال الإشكالية المطروحة للبحث وأهدافه، تم تحديد الفرض الرئيسي والمتمثل في: « **توجد علاقة معنوية بين تطبيق الاستقلالية المالية في مؤسسة إتصالات الجزائر وبين كفاءة وفعالية الأداء المالي بها** »، ولإختبار هذه الفرضية تم تحديد مجموعة من الفروض الجزئية التي تمثل مختلف جوانب الأداء المالي، بحيث سنقوم بفحصها وإختبارها إحصائيا، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة إرتأينا ضرورة تحديد أربعة فرضيات بحيث تقابل كل فرضية مؤشر أو أكثر من المؤشرات التي تتشكل منها الجوانب المختلفة للأداء المالي، والفرضيات التي سوف يتم إختبارها هي الفرضيات الصفرية أي وفقا للفرضية البديلة **Alternative Hypothesis** بإستخدام إختبار الطرفين، والمعبر عنها بالصيغ الأربعة التالية:

1/– الفرضية الأولى (H_1): « **يؤدي تطبيق الاستقلالية المالية إلى تحسن مستوى الأداء** »، وحتى يمكن إختبار هذا الفرض قمنا بتقسيمه إلى الفروض التالية:

- **1–1–** « يؤدي تطبيق الاستقلالية المالية إلى تحسن الأداء التسييري والمقاس بمعدل نتيجة الإستغلال **R5** »؛
- **1–2–** « يؤدي تطبيق الاستقلالية المالية إلى تحسن المردودية المالية والمقاسة بمعدل العائد على حق الملكية **R10** (**ROE**) »؛
- **1–3–** « يؤدي تطبيق الاستقلالية المالية إلى تحسن مستوى الربحية والمقاسة بمعدل العائد على الأصول **R11** (**ROA**) »؛
- **1–4–** « يؤدي تطبيق الاستقلالية المالية إلى تحسن الموقف النقدي والمقاس بنسبة التداول الفورية (النقدية) **R16**»؛
- **1–5–** « يؤدي تطبيق الاستقلالية المالية إلى تحسن هيكل رأس المال والمقاس بنسبة قابلية التسديد **R18**»؛
- **1–6–** « يؤدي تطبيق الاستقلالية المالية إلى تحسن أداء عناصر الإستغلال والمقاس بنسبة دوران الأصول **R23**»؛

✸ **1-7-** « يـؤدي تطبيـق الاسـتقلالية الماليـة إلى خلـق القيمـة والمقاسـة بمؤشـر عائـد التـدفق النقـدي علـى الاستثمار(**CFROI**) **R30** »؛

2/- الفرضية الثانية (H_2): « توجد علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين الربحية والمقاسة بمعدل العائد على الأصول (**ROA**) **R11** ومستوى السيولة المقاس بالمؤشرات التالية:

✸ **2-1-** نسبة السيولة العامة **R14**؛

✸ **2-2-** نسبة السيولة السريعة **R15**؛

✸ **2-3-** نسبة التداول الفورية (النقدية) **R16** ».

3/- الفرضية الثالثة (H_3): « توجد علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين الربحية والمقاسة بمعدل العائد على الأصول (**ROA**) **R11** وكفاءة إستغلال الأصول المقاس بالمؤشرات التالية:

✸ **3-1-** نسبة معدل دوران الأصول **R23** ؛

✸ **3-2-** نسبة دوران الأموال الخاصة **R24**؛

✸ **3-3-** نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات **R27**؛

4/- الفرضية الرابعة (H_4): « توجد علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين السيولة والمقاسة بنسبة التداول الفورية (النقدية) **R16** وبين كفاءة إستغلال الأصول المقاسة بالمؤشرات التالية:

✸ **4-1-** نسبة معدل دوران الأصول **R23** ؛

✸ **4-2-** نسبة دوران الأموال الخاصة **R24**؛

✸ **4-3-** نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات **R27**؛

الفرع الأول: المنهجية المستخدمة لإختبار الفرضيات إحصائيا.

إستخدامنا الإختبار الإحصائي المناسب للتثبت من المعنوية الإحصائية للتغير في أداء المؤسسة بعد الاستقلالية المالية ، ويتمثل هذا الإختبار في **إختبار (T) للفرق بين وسطين حسابيين لعينيتين غير مستقلتين**. (**T-Test For Mean Difference Of Paired Two Samples**)، لأن المقارنة بين أداء نفس الشركة قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية، ينطبق عليه مفهوم العينتين غير المستقلتين، حيث يساعد هذا الإختبار على تحديد مدى وجود فروق معنوية في أداء المؤسسة من خلال مجموعة المؤشرات المالية المستخدمة في الفترة التالية لتطبيق الاستقلالية المالية عن الفترة السابقة للتطبيق، ولقد تم إجراء الإختبار عند مستوى معنوية 5%، 10% وبدرجة ثقة 95%، 90%.

الإختبار «**T**»، من الإختبارات المعلمية. ولذالك إستخدمناه لتقييم الدراسة فقط، ، ولدى إختبار فرضيات البحث نعتمد مستوى الدلالة (**المعنوية**) α= 5% وإحصائية الإختبار المعتمدة لرفض أو قبول الفرضية الصفرية هو المعدل المعياري «**T**» للإختبارات الحرجة من طرفين، ووفقا لهذا الإختبار، لا يمكن قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت القيمة المطلقة لـ (**t**) المحسوبة تساوي أو أكبر من قيمة (**t**) الجدولية والعكس صحيح. وفي ظل مستوى المعنوية

α= 5% فقيم .**Sig** تقارن بهذه المستويات، أي في حدود الثقة 95%، وعليه فرفض وقبول الفرضية المبدئية يستند إلى[1]:

- إذا كان α < .**Sig** تقبل الفرضية المبدئية $\mathbf{H_0}$.
- إذا كان α > .**Sig** تقبل الفرضية $\mathbf{H_1}$ وبالتالي رفض الفرضية المبدئية $\mathbf{H_0}$.

[1]. مواري. ر. شبيجل، **ملخصات شوم: مسائل ونظريات في الإحصاء**، ترجمة عبد الحميد شعبان، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1978، ص.270.

جدول رقم (25): نتائج إختبار تحليل ت T-Test Paired الإحصائي للمؤسسة إتصالات الجزائر مجال الدراسة.

	المؤشرات المالية	متوسط النسبة قبل تطبيق الاستقلالية	متوسط النسبة بعد تطبيق الاستقلالية	معامل الارتباط البسيط (R)	معامل التحديد (R2)	نسبة مساهمة العوامل الاخرى (R-1)	قيمة ت T المحسوبة	درجة المعنوية	النسب و المؤشرات المالية الدالة عند مستوى المعنوية 5%	النسب و المؤشرات المالية الدالة عند مستوى المعنوية 10%	النسب و المؤشرات المالية غيرالدالة
مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير	معدل نمو رقم الأعمال	4,58%	10,25%	0,365	0,134	0,866	-1,258	0,335	–	–	√
	معدل نمو القيمة المضافة	3,17%	7,75%	-0,403	0,162	0,838	-0,482	0,677	–	–	√
	معدل القيمة المضافة	77,23%	69,73%	-0,432	0,187	0,813	3,316	0,080	–	–	√
	معدل الربح الصافي	0,58%	5,31%	0,976	0,953	0,047	-7,503	0,017	√	–	–
	معدل نتيجة الإستغلال	3,50%	7,13%	0,936	0,876	0,124	-3,286	0,081	–	–	√
	معدل الاستثمارات المادية	173,65%	164,76%	-0,891	0,793	0,207	0,612	0,603	–	–	√
	معدل المصاريف المالية	4,32%	2,91%	-0,957	0,916	0,084	0,496	0,669	–	–	√
	معدل الإهتلاكات والمؤونات	46,58%	32,18%	0,994	0,988	0,012	13,703	0,005	√	–	–
	معدل الفائض الإجمالي للإستغلال	49,78%	38,13%	-0,784	0,615	0,385	3,918	0,059	–	–	√
مؤشرات الأداء الربحي (المردودية)	معدل العائد على حق الملكية (ROE)	0,33%	3,54%	0,959	0,920	0,080	-7,726	0,016	√	–	–
	معدل العائد على الأصول (ROA)	0,21%	1,79%	0,982	0,964	0,036	-11,609	0,007	√	–	–
	معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	0,09%	1,02%	0,965	0,931	0,069	-8,374	0,014	√	–	–
	معدل العائد على المبيعات (ROS)	0,58%	5,31%	0,976	0,953	0,047	-7,503	0,017	√	–	–
مؤشرات السيولة	نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	175,46%	118,05%	0,756	0,572	0,428	10,008	0,010	√	–	–
	نسبة التداول السريعة (الفورية)	158,17%	107,84%	0,647	0,419	0,581	7,497	0,017	√	–	–
	نسبة التداول الفورية (النقدية)	27,84%	32,75%	-0,849	0,720	0,280	-0,958	0,439	–	–	√
	تطور وأهمية رأس المال العامل	478,57%	471,80%	-0,701	0,491	0,509	0,116	0,918	–	–	√
مؤشرات الرفع المالي أو المديونية	نسبة قابلية التسديد	45,35%	48,17%	-0,285	0,081	0,919	-1,048	0,405	–	–	√
	نسبة الإستقلالية المالية	83,77%	94,38%	-0,827	0,685	0,315	-1,046	0,405	–	–	√
	نسبة الرافعة المالية	183,77%	195,91%	-0,920	0,846	0,154	-1,040	0,408	–	–	√
	نسبة الديون الطويلة والمتوسطة إلى المديونية الإجمالية	39,77%	12,69%	0,986	0,973	0,027	6,390	0,024	√	–	–
	نسبة الديون القصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية	60,23%	87,31%	0,986	0,973	0,027	-6,390	0,024	√	–	–
مؤشرات أداء عناصر الإستغلال	معدل دوران الأصول	29,30%	32,91%	0,801	0,641	0,359	-3,406	0,076	–	–	√
	معدل دوران الأموال الخاصة	53,56%	64,54%	0,996	0,992	0,008	-4,421	0,048	√	–	
	مدة دوران العملاء	78,99%	76,96%	-0,523	0,274	0,726	0,173	0,878	–	–	√
	أهمية BFR	58,98%	105,37%	0,719	0,517	0,483	-6,510	0,023	√	–	–
	نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	16,02%	13,07%	0,631	0,399	0,601	4,379	0,048	√	–	–
مؤشرات الأداء الحديثة	القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)	-91 942 016,83	1 141 253 266,85	0,654	0,428	0,572	-2,092	0,171	–	–	√
	القيمة السوقية المضافة (MVA)	-57 862 863,06	937 873 524,83	0,754	0,568	0,432	-2,119	0,168	–	–	√
	عائد التدفق النقدي على الاستثمار(CFROI)	10,80%	8,33%	-0,998	0,996	0,004	2,470	0,132	–	–	√

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج التحليل الإحصائي (أنظر الملحق رقم:03).

الفرع الثاني: تحليل نتائج الإختبار الإحصائي الفرضيات.

1/- الفرضية الأولى (H_1):

من خلال الاختبار توصلنا إلى عدم صحة الفرضية الأولى فيما يخص فروضها الفرعية أرقام: **1-1**، **1-2**، **1-3**، **1-4**، **1-5**، **1-6**، بينما توصلنا إلى صحة الفرضية الفرعية رقم: **1-7** . ويمكن إظهار الفروض في الجدول التالي:

جدول رقم (26): تطور مستوى الأداء لمؤسسة إتصالات الجزائر مجال الدراسة قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية

طبيعة الأداء	المؤشرات	رقم الفرضية	المتوسط قبل تطبيق الاستقلالية المالية	المتوسط بعد تطبيق الاستقلالية المالية	التطور	نسبة التطور (%)	Sig	نتيجة الإختبار
الأداء التسييري	نتيجة الإستغلال R5	1-1	3,50%	7,13%	3,62%	103,39%	0,230	عدم صحة الفرضية
المردودية	حق الملكية (ROE) R10	1-2	0,33%	3,54%	3,21%	978,64%	0,182	عدم صحة الفرضية
الربحية	العائد على الأصول (ROA) R11	1-3	0,21%	1,79%	1,58%	760,57%	0,122	عدم صحة الفرضية
السيولة	نسبة التداول الفورية (النقدية) R16	1-4	27,84%	32,75%	4,91%	17,62%	0,355	عدم صحة الفرضية
هيكل رأس المال	بنسبة قابلية التسديد R18	1-5	45,35%	48,17%	2,83%	6,23%	0,816	عدم صحة الفرضية
عناصر إستغلال	معدل دوران الأصول R23	1-6	29,30%	32,91%	3,61%	12,34%	0,409	عدم صحة الفرضية
خلق القيمة	مؤشر عائد التدفق النقدي على الاستثمار(CFROI) R30	1-7	10,80%	8,33%	-2,47%	-22,84%	0,041	صحة الفرضية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الإختبار الإحصائي (أنظر الملحق رقم:03)

وبناءا على ما سبق فإن تطبيق الاستقلالية المالية قد أدى إلى تحسين أداء هيكل رأس المال بالإضافة إلى وجود فروق جوهرية « **معنوية**» في أوجه الأداء المالي بعد تطبيق الاستقلالية المالية. وعليه يمكن القول أن الاستقلالية المالية قد أدى إلى تحسين الأداء المالي بشكل جزئي، وهذا ما أثبتته نتائج الدراسة الميدانية.

2/- الفرضية الثانية (H_2):

توجد علاقة بين الربحية والسيولة، والثانية تشتق من الأولى، وهذا في الأحوال الطبيعية إذا زادت الربحية فإنه ينبغي أن تكون هناك سيولة كافية، وقد كانت العلاقة بين الربحية والمقاسة بمعدل العائد على الأصول (**ROA**) (**R11**) والسيولة المقاسة ببعض المؤشرات كما يلي:

- **2-1-** علاقة الإرتباط بين معدل العائد على الأصول (**ROA**) (**R11**) ونسبة السيولة العامة (**R14**) تقدر ب **0.336-** وهي علاقة عكسية سالبة وليست لها معنوية أي ليست لها دلالة إحصائية.

- **2-2-** علاقة الإرتباط بين معدل العائد على الأصول (**ROA**) (**R11**) ونسبة السيولة السريعة (**R15**) تقدر ب**0.265-** وهي علاقة عكسية سالبة وليست لها معنوية أي ليست لها دلالة إحصائية .
- **2-3-** علاقة الإرتباط بين معدل العائد على الأصول (**ROA**) (**R11**) ونسبة السيولة الفورية (**R16**) تقدر ب**0.646** وهي علاقة طردية موجبة وذات معنوية.

وبناءا على ما سبق فإن العلاقة بين معدل العائد على الأصول ونسبة السيولة العامة ونسبة السيولة السريعة علاقة عكسية، أما نسبة السيولة الفورية ذات علاقة طردية موجبة ولهذا نثبت عدم صحة الفرضية الثانية بفروضها الفرعية أرقام: **2-1**، **2-2**، وصحة الفرضية الثانية بفروضها الفرعية رقم **2-3**.

3/- الفرضية الثالثة (H_3):

كانت العلاقة بين الربحية والمقاسة بمعدل العائد على الأصول (**ROA**) **R11** وكفاءة إستغلال الأصول والمقاسة ببعض المؤشرات كما يلي:

- **3-1-** علاقة الإرتباط بين معدل العائد على الأصول (**ROA**) **R11** ونسبة دوران الأصول **R23** تقدر بـ **0.531** وهي علاقة طردية موجبة وذات معنوية.
- **3-2-** علاقة الإرتباط بين معدل العائد على الأصول (**ROA**) **R11** ونسبة دوران الأموال الخاصة **R24** تقدر بـ **0.827** وهي علاقة طردية موجبة وذات معنوية.
- **3-3-** علاقة الإرتباط بين معدل العائد على الأصول (**ROA**) **R11** ونسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات **R27** تقدر بـ **0.662-** وهي علاقة عكسية سالبة وليست لها معنوية أي ليست لها دلالة إحصائية.

وبناءا على ما سبق فإن العلاقة بين معدل العائد على الأصول ونسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات ونسبة دوران الأصول علاقة طردية موجبة وذات معنوية ، أما نسبة دوران الأموال الخاصة ذات علاقة عكسية ، ولهذا نثبت صحة الفرضية الثالثة بفروضها الفرعية أرقام: **3-1**، **3-2**، و عدم صحة الفرضية الثالثة بفروضها الفرعية رقم **3-3**.

4/- الفرضية الرابعة (H_4):

توجد علاقة بين السيولة والمقاسة بنسبة السيولة الفورية **R16** وبين كفاءة إستغلال الأصول والمقاسة ببعض المؤشرات، فكلما زادت الثانية إرتفعت الأولى، حيث كانت النتائج كما يلي:

- **4-1-** علاقة الإرتباط بين نسبة السيولة الفورية **R16** ونسبة دوران الأصول **R23** تقدر بـ **0.990** وهي علاقة طردية موجبة وذات معنوية.
- **4-2-** علاقة الإرتباط بين نسبة السيولة الفورية **R16** ونسبة دوران الأموال الخاصة **R24** تقدر بـ **0.963** وهي علاقة طردية موجبة وذات معنوية.
- **4-3-** علاقة الإرتباط بين نسبة السيولة الفورية **R16** ونسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات **R27** تقدر ب**1.000-**.وهي علاقة عكسية سالبة وليست لها معنوية أي ليست لها دلالة إحصائية؛

وبناءا على ذلك نثبت صحة الفرضية الرابعة بفروضها الفرعية أرقام: **4-1**، **4-2**، و عدم صحة الفرضية الرابعة بفروضها الفرعية رقم **4-3**.

كما هو ظاهرا في مصفوفة الإرتباطات في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): مصفوفة الإرتباطات لبعض المؤشرات للمؤسسة إتصالات الجزائر مجال الدراسة.

	R11	R14	R15	R16	R23	R24	R27
R11	1						
R14	−0,336						
R15	−0,265	0,703					
R16	0,646	−0,936	0,548				
R23	0,531	−0,977	−0,958	0,990			
R24	0,827	−0,807	−0,761	0,963	0,915		
R27	−0,662	0,929	0,898	−1,000	−0,987	-0,969	1

المصدر: من إعداد الباحث بالإستعانة بمخرجات برنامج **SPSS**.

وبناءا على نتائج إختبار الفرضيات الرئيسية الثانية والثالثة والرابعة والتي تؤكد وجود توافق فيما بين نتائج أداء المؤسسة مجال الدراسة حيث أن:

- **السيولة تشتق من الربحية؛**
- **الربحية تشتق من كفاءة إستغلال الأصول؛**

و بالتالي فإن:

- **السيولة تشتق من كفاءة إستغلال الأصول.**

و بهذا نكون قد دعمنا نتائج التحليل المقارن بالإعتماد على المؤشرات المالية، و بالتالي توضيح تأثير تطبيق الاستقلالية المالية على الأداء المالي للمؤسسات مجال الدراسة.

المطلب الثاني: القياس الاحصائي لأثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية على الأداء المالي.

سوف نقوم بقياس أثر تطبيق الاستقلالية المالية على الأداء المالي للمؤسسة مجال الدراسة بإجراء بعض الإختبارات الإحصائية بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

الفرع الأول: المنهجية المستخدمة لقياس أثر تطبيق الاستقلالية المالية على الأداء المالي.

يعتبر أسلوب الإنحدار الخطي التدريجي (Stepwise Analysis) من الاساليب التي تساعد على تحديد المتغيرات الأساسية التي تأثر على كفاءة أداء المؤسسة قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية ، حيث قمنا بتحديد المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الأصول (ROA) (**R11**) بينما بقية المؤشرات المالية الأخرى متغيرات مستقلة (29 متغير مستقل)، وذلك لتحديد أكثر المؤشرات المالية تأثيرا في أداء المؤسسة أو في معدل العائد على الأصول (ROA) كأهم المؤشرات المالية التي تعبر عن تعظيم الربحية ومدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها. يوضح الجدول رقم (28) نتائج تحليل اختبار الانحدار الخطي التدريجي قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية.

الجدول رقم (28): نتائج تحليل الإنحدار الخطي التدريجي للمؤسسة قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية

البيان	قبل تطبيق الاستقلالية المالية	بعد تطبيق الاستقلالية المالية
المتغير التابع	❖ معدل العائد على الأصول (ROA) (R11)	❖ معدل العائد على الأصول (ROA) (R11)
المتغيرات المستقلة ذات العلاقة وفقا لنتائج التحليل	▪ معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل (R12) ▪ معدل العائد على المبيعات (ROS) (R13)	▪ معدل الإهتلاكات والمؤونات (R8) ▪ معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل (R12)
قيمة معامل الإرتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع	1.000	1.000
معامل التحديد (R^2)	1.000	1.000
نسبة مساهمة العوامل الأخرى ($1-R^2$)	0.000	0.000
قيمة ف F المحسوبة	0.000	0.000
درجة المعنوية المرتبطة بإختبار ف F	صفر	صفر
معادلة الإنحدار الخطي التي تم التوصل إليها وفقا لنتيجة إختبار الإنحدار الخطي التدريجي	Y=5.6424R12 – 0.591R13	Y=0.161– 0.4324R8 – 0.179R12

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لنتائج التحليل الإحصائي (أنظر الملحق رقم:04 والملحق رقم:05).

الفرع الثاني: تحليل نتائج الإختبار الإحصائي لقياس أثر تطبيق الاستقلالية المالية على الأداء المالي.

1/– تحليل نتائج إختبار الإنحدار الخطي التدريجي قبل تطبيق الاستقلالية المالية على الأداء المالي

يتضح من الجدول رقم (28) أن أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي قبل تطبيق الاستقلالية المالية تتمثل في الآتي:

✸ **1–1** يعتبر كل من معدل العائد على المبيعات (ROS)، معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل، أهم المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا في المتغير التابع وهو معدل العائد على الأصول (ROA) لوجود علاقة إرتباط قوية بينهم تصل إلى الواحد.

✸ **2–1** بلغت درجة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع نسبة 100% طبقا لمعامل التحديد، مما أدى إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول (ROA) إلى نسبة 0,21% قبل تطبيق الاستقلالية المالية وهذا يرجع إلى الآتي:

– إرتفاع ضئيل لقدرة إتصالات الجزائر على زيادة ربحية العمليات الجارية، ومن ثم الفائض القابل للتوزيع لكي يرتفع معدل الربح الصافي وكذا معدل مؤشر العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل والذي بلغ على التوالي في المتوسط قبل تطبيق الاستقلالية المالية 0,58% و0,09%. مما يعكس هذا كفاءة وفعالية السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة المؤسسة في توليد الأرباح، ويشير إلى مقدرة النتائج على تغطية الموارد المستقرة لكن بصورة ضئيلة.

✸ **3–1** بناءا على نتائج التحليل الموضحة في الجدول رقم (28) تم التوصل إلي العلاقة الخطية التالية:

$$Y= 5.6424R12 - 0.591R13$$

حيث تعبر **Y** عن قيمة المتغير التابع وهو معدل العائد على الأصول في الفترة السابقة لتطبيق تطبيق الاستقلالية المالية ولإثبات صحة العلاقة الخطية السابقة تم القيام بإجراء الاختبارات الإحصائية التالية:

- **إختبار معنوية دالة الانحدار**: حيث يتضح من مخرجات تحليل الانحدار التدريجي أن قيمة **ف** المحسوبة تساوي الصفر ودرجة المعنوية المصاحبة لها تساوي الصفر، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية لدالة الإنحدار، وصحة العلاقة الخطية للنموذج.
- **إختبار معنوية معالم دالة الانحدار Betas**: حيث يتضح من مخرجات تحليل الانحدار الخطي التدريجي أن قيمة **ت** المحسوبة المصاحبة لكل متغير مستقل، ومستوى المعنوية المصاحب لها كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (29): قيمة T المحسوبة للمعالم المقدرة ومستوى المعنوية المصاحب لها وفقا لنتائج تحليل الانحدار التدريجي.

المتغيرات المستقلة	قيمة T	مستوى المعنوية
معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل (R12)	صفر	صفر
معدل العائد على المبيعات (ROS) (R13)	صفر	صفر

المصدر: من إعداد االطالب وفقا لنتائج التحليل الإحصائي (أنظر الملحق رقم:04 والملحق رقم:05).

وبالتالي يتضح من الجدول السابق رقم (29) أن للمعالم المقدرة للنموذج دلالة إحصائية من خلال ما تشير إليه مستوى المعنوية وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد 1%، وبالتالي صحة العلاقة الخطية للنموذج المقدر.

2/- تحليل نتائج إختبار الإنحدار الخطي التدريجي بعد تطبيق الاستقلالية المالية على الأداء المالي

يتضح من الجدول رقم (28) أن أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي بعد تطبيق الاستقلالية المالية تتمثل في الآتي:

✸ **2-1** يعتبر كل من معدل الإهتلاكات والمؤونات، معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل، هي أهم المتغيرات الأكثر تأثيرا في معدل العائد على الأصول كمتغير تابع، لوجود علاقة إرتباط قوية بينهم تصل إلى الواحد.

✸ **2-2** بلغت درجة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع نسبة الواحد أي أن المتغيرات السالفة تفسر ما نسبة 100% من التغيرات الحاصلة في الأداء المالي وهي نسبة قوية جدا ودالة إحصائيا، ومع ذلك بلغ معدل العائد على الأصول في المتوسط قبل تطبيق الاستقلالية المالية 0,21% مقابل 1,79% بعد تطبيق الاستقلالية المالية ، مما يشير إلى إرتفاع قوي جدا لقدرة المؤسسة بعد تطبيق الاستقلالية المالية على زيادة القدرة الإيرادية للموارد المستثمرة في الأصول نتيجة العوامل الآتية:

- إرتفاع مؤشر العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل بعد تطبيق الاستقلالية المالية حيث بلغ في المتوسط 1,02% مقابل 0,09% قبل التطبيق، مما يشير إلى إرتفاع مقدرة النتائج على تغطية الموارد المستقرة.
- إرتفاع معدل نتيجة الإستغلال من رقم الأعمال حيث بلغ في المتوسط 7,13.% وهذا بسبب نخفاض في معدل الإهتلاكات والمؤونات والذي بلغ في المتوسط قبل تطبيق الاستقلالية المالية 46,58% مقابل 32,18% بعد تطبيق الاستقلالية المالية ، مما كان لها (أي نتيجة الإستغلال) تأثير إيجابي على صافي الربح بعد الضريبة.

✸ **2-3** بناءا على نتائج التحليل الموضحة في الجدول رقم (28) تم التوصل إلي العلاقة الخطية التالية:

$$Y= 0.161- 0.4324R8 - 0.179R12$$

حيث تعبر **Y** عن قيمة المتغير التابع وهو معدل العائد على الأصول في الفترة بعد تطبيق الاستقلالية المالية .

ولإثبات صحة العلاقة الخطية السابقة تم القيام بإجراء الاختبارات الإحصائية التالية:

- **إختبار معنوية دالة الانحدار**: حيث يتضح من مخرجات تحليل الانحدار التدريجي أن قيمة **ف** المحسوبة تساوي الصفر ودرجة المعنوية المصاحبة لها تساوي الصفر، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية لدالة الانحدار، وصحة العلاقة الخطية للنموذج.
- **إختبار معنوية معالم دالة الانحدار Betas**: حيث يتضح من مخرجات تحليل الانحدار الخطي التدريجي أن قيمة **ت** المحسوبة المصاحبة لكل متغير مستقل، ومستوى المعنوية المصاحب لها كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (30): قيمة T المحسوبة للمعالم المقدرة ومستوى المعنوية المصاحب لها وفقا لنتائج تحليل الانحدار التدريجي.

المتغيرات المستقلة	قيمة T	مستوى المعنوية
معدل الإهتلاكات والمؤونات (R8)	صفر	صفر
معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل (R12)	صفر	صفر

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لنتائج التحليل الإحصائي (أنظر الملحق رقم:04 والملحق رقم:05).

يتضح من الجدول السابق رقم (30) أن للمعالم المقدرة للنموذج دلالة إحصائية من خلال ما تشير إليه مستوى المعنوية وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد 1%، وبالتالي صحة العلاقة الخطية للنموذج المقدر

خلاصة.

يتضح أن تطبيق الاستقلالية المالية ساعد كثيرا على الإرتفاع بكفاءة الأداء المالي للمؤسسة مجال الدراسة، مع التأكيد على وجود مؤشرات مالية جيدة وحسنة كونها مؤسسة خدمية بالدرجة الأولى، الأمر الذي يشير إلى أنه توجد علاقة معنوية بين تطبيق الاستقلالية المالية وكفاءة وفعالية الأداء المالي بها، من خلال الدراسة المقارنة لأهم المؤشرات الخاصة بالمؤسسة قبل وبعد التطبيق، وكذا الإختبار الإحصائي لأثر تطبيق الاستقلالية المالية على الأداء المالي للمؤسسة من خلال إختبار فرضيات الدراسة و من وجهة نظر الإحصاء الإستدلالي، كما تم قياس أثر تطبيق الاستقلالية المالية على الأداء المالي لهاته المؤسسة بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي (**SPSS**) وذلك إعتمادا على مجموعة من الإختبارات والمتمثلة في: إختبار الفروق بين المتوسطات أو ما يعرف بـ: (ت) الإحصائي (**T-Test Paired**)، إختبار الإنحدار الخطي التدريجي (**Stepwise Analysis**)،

الخاتمة

من خلال الفصلين نهدف إلى دراسة و تحليل إشكالية العلاقة بين تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات في مؤسسة اتصالات الجزائر والأداء المالي بها، وذلك بالتحليل المقارن قبل و بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات ، وبناء على الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة، و بالاعتماد على الفرضيات الموضوعة لإشكالية الدراسة، تم تناول هذا الموضوع من خلال دراسة العناصر الرئيسية التي تضمنتها فصول البحث؛ منها فصل **(01)** نظري يتضمن الجانب العلمي والنظري للدراسة، وفصل**(01)** تطبيقي يتضمن الجانب العملي والميداني للبحث.

و بناءا على هذه الدراسة، يتبين أن تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات في مؤسسة اتصالات الجزائر له تأثير كبير من أجل تهيئتها وذالك لمواكبة التطورات والمستجدات الاقتصادية العالمية، ومع دخول تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات يجب العمل على التكيف معها ومسايرة مرحل تحولها من أجل إنجاح الأهداف التي تصبو إليها.

يتبين من دراستنا وتحليلنا لموضوع أثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات على الأداء المالي في مؤسسة اتصالات الجزائر ومحاولة قياسها، وكذا التتبع المستمر لها، أن تجربة مؤسسة اتصالات الجزائر في تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات هي إستراتيجية ناجحة و أيضا هي أداة لتحقيق الكفاءة والفعالية.

و في الأخير هناك جملة من النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد صحة أو خطأ الفرضيات، ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع.

1. نتائج اختبار الفرضيات.

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، وكانت وفقا اختبار الفروض كما يلي:

تتمثل **الفرضية الأولى** في أنه يوجد تأثير لتطبيق الاستقلالية المالية للوحدات على الوضعية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر، أي أنه توجد علاقة معنوية بين تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات وبين كفاءة وفعالية الأداء المالي بها، فلقد أثبتنا صحة هذه الفرضية، و الوصول إلى النتائج التالية:

حظي موضوع الأداء المالي اهتماما واسع النطاق خاصة في الفترة الأخيرة من هذا القرن، لذا أصبح من الضروري إيجاد مؤشرات أداء تسمح بتقييم الأداء المالي بشكل صحيح، والتي تعتبر الركيزة الأساسية لتأمين الشركة وبقائها في بيئة تنافسية، بحيث هذه الاخيرة تقيس حالة التقدم أو التأخر في هذه المؤسسة، فمن هذه المؤشرات و التي توصلنا إليها نجد أنه يعتبر كل من العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل (R12) و معدل العائد على المبيعات (ROS)، أهم المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا في المتغير التابع وهو معدل العائد على الأصول (ROA) لوجود علاقة ارتباط قوية بينهم تصل إلى الواحد وهذا قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات، بينما يعتبر كل من معدل الإهتلاكات والمؤونات (R8) و معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل(R12)، أهم المتغيرات الأكثر تأثيرا في المتغير التابع وهو معدل العائد على الأصول (ROA)، لوجود علاقة ارتباط قوية بينهم تصل إلى الواحد، وهذا بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات، حسب أسلوب تحليل اختبار الانحدار الخطي التدريجي لمقارنة الأداء المالي للمؤسسة مجال الدراسة قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.

و توصلت نتائج الدراسة التطبيقية إلى ارتفاع قدرة المؤسسة محل الدراسة بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات، على زيادة القدرة الإيرادية للموارد المستثمرة في الأصول نتيجة ارتفاع معدل نتيجة الإستغلال من رقم الأعمال وهذا بسبب

انخفاض في معدل الإهتلاكات والمؤونات بعد التطبيق، مما كان لها تأثير إيجابي على صافي الربح بعد الضريبة، أيضا تطور معدل نمو رقم الأعمال مما يعني ارتفاع كفاءة نشاط التسويق والمبيعات.

تتمثل **الفرضية الثانية** في أن إستراتيجية الاستقلالية المالية للوحدات تلعب دورا بارزا في تدعيم سياسة أهداف المؤسسة كونها تنطوي على تغيرات بنيوية، إذ أنها تعتبر من بين الأدوات التسييرية والاقتصادية التي تؤدي إلى تحفيز المبادرات الفردية بشكل واسع وأساسي خاصة المدراء العمليين حيث لقيت استحسانا كبيرا، وهو ما يعني ارتفاع كفاءة النشاط و زيادة القدرة الإيرادية للموارد المستثمرة في الأصول، الذي يؤدي بدوره إلى إطلاق آليات السوق ومبادرة القطاع وتوسيع نطاق المنافسة .

إستراتيجية الاستقلالية المالية للوحدات ليست أمرا سهلا، فهي تتطلب وقتا طويلا وإمكانيات ضخمة، ما جعل تنفيذها ومراحل سيرها تمر بالعديد من الصعوبات والعقبات. وهذا لاعتبارها من البرامج التأهيلية المحفزة التي قامت بتنفيذها مؤسسة اتصالات الجزائر من أجل تحسين تنافسينها ورفع كفاءتها، ورغم ذلك إلا النتائج المحققة من خلال هذه البرامج تعتبر جد ضئيلة مقارنة بأهمية هذه البرامج في تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية. ذالك لإن المحيط الدولي الذي تنشط فيه المؤسسات الجزائرية يتسم بالمنافسة الشرسة لحيازة أسواق جديدة وأن سريان مفعول اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي منذ سنة 2005 وتسارع وتيرة المفاوضات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سيؤدي حتما إلى انفتاح أكبر لحدودنا الاقتصادية مما يفرض على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والعمومية منها على وجه الخصوص تحسين قدراتها التنافسية.

ولهذا فالاستقلالية المالية للوحدات في المؤسسة عينة الدراسة التي أنشئت وظهرت نتيجة جملة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية خاصة بعد ضعف قطاعها العام وتبنيها قرار التحول نحو اقتصاد السوق، وعليه لجأت إلى التغير في نمط التسيير كأداة للنمو. وهو ما جعل اتصالات الجزائر تسعى جاهدة من خلال مسييريها لتحقيق الأرباح بالاعتماد على تقنيات التسيير الحديثة.

أما بالنسبة **للفرضية الأخيرة** والمتمثلة في أن الاستقلالية المالية للوحدات نتج عنها وضعية مالية جيدة وفعالة في الأداء المالي، فنه يمكننا القول أن الاستقلالية المالية للوحدات لا تتسبب بالضرورة في ضعف أداء المؤسسات بقدر ما لا تعد ضمانا للأداء الجيد، ففشل أو نجاح أي مؤسسة لا يتوقف على الأسلوب المتبع، ولكنه يتوقف على طريقة ممارسة إدارتها لصلاحيتها و نطاق تلك الصلاحيات وطريقة استغلالها لتنفيذ مهامها، فالاستقلالية المالية للوحدات ما هي إلا جزء من مسيرة تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية للمؤسسة وليس بديلا عنها.

ونخلص مما سبق أن الاستقلالية المالية للوحدات قد أدت إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية اتصالات الجزائر، مع التأكيد على وجود مؤشرات مالية جيدة وحسنة كونها مؤسسة خدمية مسيطرة بالدرجة الأولى، الأمر الذي يشير إلى أنه توجد علاقة معنوية بين الاستقلالية المالية للوحدات وكفاءة وفعالية الأداء المالي بها.

2. توصيات الدراسة:

وفقا للنتائج، هناك بعض التوصيات التي نراها مهمة في المستقبل فيما يخص الاستقلالية المالية للوحدات وكفاءة وفعالية الأداء المالي بها، على النحو التالي:

- **على المستوى العام:**

لكي تتمكن اتصالات الجزائر إلى كفاءة فعالية الأداء إلى المستوى المطلوب، وفي ظل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات يجب عليها مايلي:

1- بناء قاعدة عمل تتميز بالمرونة في التعامل مع الظروف المحيطة لبيئة إتصالات الجزائر من جهة ومحاكاة الأساليب التكنولوجية الحديثة الاداء المالي من جهة أخرى، وذلك للارتقاء بالخدمات المقدمة إلى أعلى مستويات الجودة.

2- إجراء دراسات علمية في مجال الاداء المالي ومساعدة الباحثين بإعطائهم البيانات المالية المتوفرة عن المؤسسة مع إعطاء جانب كبير للتسيير المالي.

3- ضرورة إعداد كوادر وإطارات وطنية مؤهلة للنهوض بمهنة الاداء المالي في المؤسسة؛

4- الإهتمام بعقد المؤتمرات والندوات وطرح برامج تكوينية جديدة في الجامعات وغيرها، سواء على المستوى المحلي أو الدولي للتعرف على كل جديد عن الاداء المالي والإستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال؛

- **على مستوى المؤسسة:**

لكي تتمكن اتصالات الجزائر إلى كفاءة فعالية الأداء إلى المستوى المطلوب، وفي ظل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات يجب عليها مايلي:

1- التحليل المستمر للوضعية المالية للمؤسسة من أجل تدعيم القرارات المالية المتخذة في تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات مما يضمن التطبيق السليم لإستراتيجيتها المالية و من ثم تحقيق النتائج المنتظرة منها.

2- تفعيل وضيفة التسسير المالي من أجل إعطاء صور مالية عن المؤسسة ومؤشراتها المالية.

3. آفاق ونقاط بحثية مستقبلية:

من خلال دراسة الاستقلالية المالية للوحدات نلاحظ أن الموضوع مازال مفتوحا بكل الجوانب المختلفة، التي نأمل أن تكون دراسات في المستقبل على النحو التالي:

1- تعميم الدراسة على مؤسسات أخرى قامت بتطبيق الاستقلالية المالية بالاضافة الى مؤسسة اتصالات الجزائر واستخراج النتائج ومن ثم الحكم بصفة عامة على هذا المنهج التسييري.

2- دراسة الوحدات العملية لمؤسسة اتصالات الجزائر كل على حدى (50) وجدة عملية على مستوى الوطن، ثم مقارنة النتائج باستخدام المؤشرات المالية الازمة مع الاختبارات الإحصائية لها حيث تصبح خاضعة للتوزيع الطبيعي أي عدد الوحدات العملية (50) وحدة مضروب في ثلاث سنوات قبل تطبيق الاستقلالية المالية و ثلاث سنوات بعد تطبيق الاستقلالية المالية وهنا تكون النتائج الإحصائية جيدة و مفسرة لها (150 مشاهدة).

3- دراسة أثر الاستقلالية على القوائم المالية في تقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في كل الأنماط التسييرية.

وفي الأخير فإننا لا ندعي كمالا لعملنا ولا ننفي قصورا في جهدنا، وأملنا أن نكون قد وفقنا إلى حد ما في معالجة هذا الموضوع، وأن تكون مساهمتنا مفيدة وأن تشكل لبنة إضافية في حقل المعرفة العلمية، وما توفيقنا إلا بالله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع العربية

- **الكتب:**

1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الإدارة المالية)**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2011.

2- علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، عالم المعرفة، الكويت، 1981.

3- مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2007.

4- مُحَّد عثمان إسماعيل حميد، **التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

5- مُحَّد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

6- مواري. ر. شبيجل، **ملخصات شوم: مسائل ونظريات في الإحصاء**، ترجمة عبد الحميد شعبان، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1978.

7- وائل مُحَّد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2009.

- **الوثائق والمراسيم:**

8- المرسوم رقم 88-01 في 1988/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات.

- **المجلات:**

9- السعيد بريش، نعيمة يحياوي، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2011-2012.

10- الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2010.

11- عبد الفتاح بوخمخم، **تحليل وتقييم الأداء الإجتماعي في المنشآت الصناعية؛ دراسة ميدانية على الإطارات الوسطى و الدنيا في منشآت صناعة النسيج بالشرق الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2002.

12- عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، 2001.

13- عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي**، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد02، جامعة غرداية، الجزائر، 2014.

14- علي بن الضب، سيدي أحمد عيادة، **تكلفة رأس المال وإنشاء القيمة**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2، جامعة ورقلة، 2012.

15- هواري سويسي، **دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2010/2009.

16- يوسف لزمد جربوع، **مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع**، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، المجلد 13، العدد الأول، 2005.

17- عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية** ، مجلة الباحث – العدد 2006/04 ورقلة

• المذكرات والأطروحات الجامعية:

أ- المذكرات:

18- إسماعيل بوخطة، **تقييم الأداء المالي لعينة من الشركات البترولية متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: النمذجة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012، غير منشورة.

19- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2002/2001، غير منشورة، ص.33.

20- محمد محمود أحمد الخطيب، **أثر الأداء المالي على عوائد أسهم الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، عمان، الأردن، 2002، غير منشورة.

21- رحماني طارق، **تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2006

ب- الأطروحات:

22- حسنية صيفي، **قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، غير منشورة.

23- محمد زرقون، **إنعكاسات أساليب الخوصصة على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية – دراسة تحليلية مقارنة لبعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية –**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، غير منشورة،

24- عبد الغني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، غير منشورة.

25- مقبل علي احمد علي، **دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقييم أداء الشركات الصناعية و التعديل المقترح لحسابها(دراسة تطبيقية)**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حلبن سوريا، السنة مجهولة.

• الندوات والملتقيات:

26 محمد جلال أحمد، طلال الكسار، **إستخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات**، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009.

• التقارير:

26- القوائم المالية السنوية (2009-2015) لمؤسسة اتصالات الجزائر (Algerie télécom).

• مواقع على الخط:

27- الموقع الإلكتروني لمؤسسة اتصالات الجزائر (Algerie télécom).: www.at.dz

قائمة المراجع الأجنبية

- **الكتب:**

1- ECOSIP, **Dialogue autour de la performance en entreprise**, 2 editions, Paris, 1990.
2- Jean Yves Saulquin, **Gestion les Ressources Humaines**, N 36, Edition ESKA, Paris, Juin 2000, P.20.
3- Pierre Vernimen et d'autres, **Finance d'entreprise**, 6ème Edition, Dalloz, Paris, 2011.

- **المجلات:**

4- Josée Et Pierre, **La Gestion Financière des PME Théories et Pratiques**, Presses de université du Québec, 1990.
5- Lantto, A. M., & Sahlström, P, **Impact of international financial reporting standard adoption on key financial ratios,** Accounting and Finance, 49, 2009.
6- GabrielaChmelíková, **Economic Value Added Versus traditional Performance Metrics in the czech Food-Processing Sector.** volume 11, issue 4, 2008

- **الأطروحات الجامعية:**

أ- **الأطروحات:**

7- ESSID Moez, **les mécanismes de contrôle de la performance globale: le cas des indicateurs non financiers de la RSE**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Paris Sud, France, 2009, Non Publiée.
8- Mohamed Bouhezza **, L'Evaluation Economique Des Entreprises Industrielles Publiques En Algérie, Etude De Cas Sur Quatre Entreprise** Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Paris Sud, France, 2000, Non Publiée
9- HabibollahNakhaei, **Analyzing the Relatioship Between Economic Value Added (EVA) and Accounting Variables with Share Market Value in Tehran Stock Exchange (TSE)**, Middle-East Journal of Scientific Research, ISSN 1990, 2013

الملاحق

ملحق رقم (01):

أهم المجمعات المستخدمة فى الدراسة لمؤسسة اتصالات الجزائر (Algerie Télécom) قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية الاتصالات خلال الفترة (2009-2011).

أهم المجمعات المستخدمة في الدراسة لمؤسسة اتصالات الجزائر (Algerie Télécom) قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية الاتصالات خلال الفترة (2009-2011).

الرقم	المجمعات	2009	2010	2011
1	رقم الاعمال	57 650 027 915,20	60 304 535 553,28	65 808 701 621,92
2	القيمة المضافة	46 078 345 270,22	45 357 185 512,93	50 378 374 272,60
3	الاستثمارات المادية	84 583 301 104,65	77 694 332 109,37	83 681 135 228,61
4	النتيجة الصافية	-2 485 844 721,73	1 763 540 122,91	2 051 159 259,89
5	نتيجة الاستغلال	-222 600 811,52	3 923 868 319,59	2 890 943 097,71
6	المصاريف المالية	3 327 009 094,18	2 021 356 835,77	644 659 049,16
7	الاهتلاكات والمؤونات TCR	24 019 569 122,67	20 247 270 536,82	21 644 209 864,91
8	الاهتلاكات والمؤونات Bilan			
9	الفائض الاجمالي للاستغلال	23 992 063 441,00	22 464 189 094,98	24 048 038 161,58
10	الموارد الخاصة	109 229 171 526,84	112 928 252 004,10	120 740 004 497,15
11	مجموع الاصول	207 484 528 001,21	219 358 459 281,12	201 786 705 348,99
12	الموارد المستقرة	373 086 798 103,13	395 072 872 743,63	406 804 556 852,01
13	الأصول المتداولة	94 651 732 930,21	113 305 058 320,88	90 619 270 247,95
14	ديون قصيرة الاجل	52 620 564 477,43	60 311 953 682,38	57 118 639 132,49
15	الأصول المتداولة - المخزونات	84 847 910 605,96	103 243 935 490,17	81 155 221 609,38
16	الأصول النقدية	12 959 105 984,75	15 383 419 747,24	19 071 777 548,18
17	صافي الاستثمارات الثابتة	84 583 301 104,65	77 694 332 109,37	83 681 135 228,61
18	المديونية الاجمالية	98 255 356 474,37	106 430 207 277,02	81 046 700 851,84
19	الديون الطويلة والمتوسطة	45 634 791 996,94	46 118 253 594,64	23 928 061 719,35
20	الإنتاج المبرمج لأداء بالآجل	39 501 106 450,91	54 644 435 860,79	52 581 581 280,83
21	الإنتاج	58 083 351 230,73	60 439 125 308,59	66 945 968 625,63
22	المخزونات	9 803 822 324,25	10 061 122 830,71	9 464 048 638,57
23	الاحتياج في رأس المال العامل	98 457 530 022,97	115 753 798 477,97	101 826 751 839,48
	6- النتيجة المالية	-3 003 022 713,62	-1 848 903 595,34	-292 016 304,94
	7- النتيجة العادية قبل الضرائب	-3 225 623 525,14	2 074 964 724,25	2 598 926 792,77
	8- النتيجة الصافية للانشطة العادية	-2 485 844 721,73	1 763 540 122,91	1 885 786 308,75
	9- النتيجة غير العادية	#REF!	0,00	165 372 951,14
	مجموع الأصول غير الجارية	112 832 795 071,00	106 053 400 960,24	111 167 435 101,04
	مجموع الأصول الجارية	94 651 732 930,21	113 305 058 320,88	90 619 270 247,95
	الأموال الخاصة	109 229 171 526,84	112 928 252 004,10	120 740 004 497,15
	مجموع الخصوم غير الجارية	45 634 791 996,94	46 118 253 594,64	23 928 061 719,35
	مجموع الخصوم الجارية	52 620 564 477,43	60 311 953 682,38	57 118 639 132,49

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (Algerie Télécom).

ملحق رقم (02):

أهم المجمعات المستخدمة فى الدراسة لمؤسسة اتصالات الجزائر (Algerie Télécom) بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية الاتصالات خلال الفترة (2013-2015).

أهم المجمعات المستخدمة في الدراسة لمؤسسة اتصالات الجزائر (Algerie Télécom) بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية الاتصالات خلال الفترة (2013-2015).

الرقم	المجمعات	2013	2014	2015
1	رقم الاعمال	73 356 799 767,88	81 671 334 253,56	93 658 828 528,76
2	القيمة المضافة	50 845 337 841,27	58 894 856 073,86	63 481 939 661,98
3	الاستثمارات المادية	76 641 014 958,81	94 290 850 334,75	116 451 364 455,84
4	النتيجة الصافية	979 665 891,38	5 265 380 970,74	7 625 148 344,03
5	نتيجة الاستغلال	1 210 458 956,63	7 838 727 531,80	9 492 827 615,73
6	المصاريف المالية	710 227 844,88	1 267 274 305,39	3 288 084 163,09
7	الاهتلاكات والمؤونات TCR	18 117 136 161,67	18 447 166 493,00	18 785 207 031,28
8	الاهتلاكات والمؤونات Bilan			
9	الفائض الاجمالي للاستغلال	17 533 613 285,82	24 000 442 344,60	24 864 158 099,58
10	الموارد الخاصة	123 111 107 665,42	127 359 527 763,80	133 987 555 106,85
11	مجموع الاصول	235 212 710 031,95	247 180 701 890,11	271 433 059 767,13
12	الموارد المستقرة	420 261 419 483,90	439 956 496 547,18	466 340 937 744,22
13	الأصول المتداولة	125 023 562 793,20	124 162 484 919,11	122 949 258 727,52
14	ديون قصيرة الاجل	96 202 686 013,54	104 177 747 957,83	117 077 979 683,97
15	الأصول المتداولة - المخزونات	115 705 975 010,58	112 335 326 273,90	111 694 321 595,63
16	الأصول النقدية	36 011 238 041,16	33 456 256 976,22	33 594 935 065,49
17	صافي الاستثمارات الثابتة	76 641 014 958,81	94 290 850 334,75	116 451 364 455,84
18	المديونية الاجمالية	112 101 602 366,53	119 821 174 126,31	131 322 045 973,71
19	الديون الطويلة والمتوسطة	15 898 916 352,99	15 643 426 168,48	14 244 066 289,74
20	الإنتاج المبرمج لأداء بالآجل	67 081 661 116,78	63 716 701 573,62	62 468 904 959,20
21	الإنتاج	75 052 974 847,45	83 716 251 355,10	95 540 232 043,20
22	المخزونات	9 317 587 782,62	11 827 158 645,21	11 254 937 131,89
23	الاحتياج في رأس المال العامل	81 288 014 832,20	83 570 880 556,84	77 288 810 112,20

	6- النتيجة المالية	463 080 148,51	-187 136 922,65	713 979 604,20
	7- النتيجة العادية قبل الضرائب	1 673 539 105,14	7 651 590 609,15	10 206 807 219,93
	8- النتيجة الصافية للانشطة العادية	766 100 165,02	5 073 752 010,45	7 288 203 651,78
	9- النتيجة غير العادية	213 565 726,36	191 628 960,29	336 944 692,25
	مجموع الأصول غير الجارية	110 189 147 238,75	123 018 216 971,00	148 483 801 039,61
	مجموع الأصول الجارية	125 023 562 793,20	124 162 484 919,11	122 949 258 727,52
	الأموال الخاصة	123 111 107 665,42	127 359 527 763,80	133 987 555 106,85
	مجموع الخصوم غير الجارية	15 898 916 352,99	15 643 426 168,48	14 244 066 289,74
	مجموع الخصوم الجارية	96 202 686 013,54	104 177 747 957,83	117 077 979 683,97

ملحق رقم (03):

نتائج التحليل الإحصائي T-Test Paired

لأثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية الاتصالات على الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر

T-Test

Group Statistics

		Moyenne	N	Ecart type	Moyenne erreur standard
Paire 1	R1	,0682	3	,02263	,01307
	R1.1	,1025	3	,05058	,02920
Paire 2	R2	,0437	3	,06352	,03668
	R1.2	,0775	3	,08102	,04678
Paire 3	R3	,7723	3	,02429	,01403
	R1.3	,6973	3	,02197	,01268
Paire 4	R4	,0058	3	,04235	,02445
	R1.4	,0531	3	,03543	,02046
Paire 5	R5	,0350	3	,03531	,02039
	R1.5	,0713	3	,04751	,02743
Paire 6	R6	1,7365	3	,08966	,05176
	R1.6	1,6476	3	,16843	,09725
Paire 7	R7	,0432	3	,02973	,01716
	R1.7	,0291	3	,02002	,01156
Paire 8	R8	,4658	3	,04880	,02817
	R1.8	,3218	3	,03111	,01796
Paire 9	R9	,4978	3	,02177	,01257
	R1.9	,3813	3	,03259	,01881
Paire 10	R10	,0033	3	,02256	,01303
	R1.10	,0354	3	,02501	,01444
Paire 11	R11	,0021	3	,01222	,00705
	R1.11	,0179	3	,01233	,00712
Paire 12	R12	,0009	3	,00660	,00381
	R1.12	,0102	3	,00717	,00414
Paire 13	R13	,0058	3	,04235	,02445
	R1.13	,0531	3	,03543	,02046
Paire 14	R14	1,7546	3	,15098	,08717
	R1.14	1,1805	3	,12510	,07223
Paire 15	R15	1,5817	3	,14792	,08540
	R1.15	1,0784	3	,12436	,07180
Paire 16	R16	,2784	3	,04825	,02786
	R1.16	,3275	3	,04403	,02542
Paire 17	R17	4,7857	3	,34335	,19823
	R1.17	4,7180	3	,74083	,42772
Paire 18	R18	,4535	3	,04525	,02613
	R1.18	,4817	3	,00446	,00258
Paire 19	R19	,8377	3	,14578	,08417

	R1.19	,9438	3	,03487	,02013
Paire 20	R20	1,8377	3	,14578	,08417
	R1.20	1,9591	3	,05975	,03449
Paire 21	R21	,3977	3	,09006	,05200
	R1.21	,1269	3	,01697	,00980
Paire 22	R22	,6023	3	,09006	,05200
	R1.22	,8731	3	,01697	,00980
Paire 23	R23	,2930	3	,02876	,01660
	R1.23	,3291	3	,01663	,00960
Paire 24	R24	,5356	3	,00874	,00505
	R1.24	,6454	3	,05170	,02985
Paire 25	R25	,7899	3	,11209	,06472
	R1.25	,7696	3	,12020	,06939
Paire 26	R26	,5898	3	,06766	,03906
	R1.26	1,0537	3	,16277	,09398
Paire 27	R27	,1602	3	,01431	,00826
	R1.27	,1307	3	,01272	,00734
Paire 28	R28	-91942016,8311	3	1288925432,86602	744161445,63055
	R1.28	1141253266,8452	3	1145847621,71332	661555432,84648
Paire 29	R29	-57862863,0618	3	1234202114,69517	712566923,15366
	R1.29	937873524,8254	3	865159711,53275	499500192,34545
Paire 30	R30	,1080	3	,00788	,00455
	R1.30	,0833	3	,00942	,00544

Paired Samples Correlations

		N	Corrélation	Sig.
Paire 1	R1 & R1.1	3	,365	,762
Paire 2	R2 & R1.2	3	-,403	,736
Paire 3	R3 & R1.3	3	-,432	,716
Paire 4	R4 & R1.4	3	,976	,139
Paire 5	R5 & R1.5	3	,936	,230
Paire 6	R6 & R1.6	3	-,891	,300
Paire 7	R7 & R1.7	3	-,957	,187
Paire 8	R8 & R1.8	3	,994	,070
Paire 9	R9 & R1.9	3	-,784	,426
Paire 10	R10 & R1.10	3	,959	,182
Paire 11	R11 & R1.11	3	,982	,122
Paire 12	R12 & R1.12	3	,965	,170
Paire 13	R13 & R1.13	3	,976	,139

Paire 14	R14 & R1.14	3	,756	,454
Paire 15	R15 & R1.15	3	,647	,552
Paire 16	R16 & R1.16	3	-,849	,355
Paire 17	R17 & R1.17	3	-,701	,506
Paire 18	R18 & R1.18	3	-,285	,816
Paire 19	R19 & R1.19	3	-,827	,380
Paire 20	R20 & R1.20	3	-,920	,257
Paire 21	R21 & R1.21	3	,986	,105
Paire 22	R22 & R1.22	3	,986	,105
Paire 23	R23 & R1.23	3	,801	,409
Paire 24	R24 & R1.24	3	,996	,058
Paire 25	R25 & R1.25	3	-,523	,650
Paire 26	R26 & R1.26	3	,719	,489
Paire 27	R27 & R1.27	3	,631	,565
Paire 28	R28 & R1.28	3	,654	,546
Paire 29	R29 & R1.29	3	,754	,457
Paire 30	R30 & R1.30	3	-,998	,041

Test des échantillons appariés

		Différences appariées			
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %
		Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard	Inférieur
Paire 1	R1 - R1.1	-,03433	,04727	,02729	-,15174
Paire 2	R2 - R1.2	-,03380	,12144	,07011	-,33547
Paire 3	R3 - R1.3	,07497	,03916	,02261	-,02232
Paire 4	R4 - R1.4	-,04732	,01092	,00631	-,07445
Paire 5	R5 - R1.5	-,03623	,01910	,01103	-,08367
Paire 6	R6 - R1.6	,08897	,25161	,14527	-,53608
Paire 7	R7 - R1.7	,01409	,04923	,02842	-,10820
Paire 8	R8 - R1.8	,14395	,01820	,01051	,09875
Paire 9	R9 - R1.9	,11642	,05146	,02971	-,01142
Paire 10	R10 - R1.10	-,03212	,00720	,00416	-,05001
Paire 11	R11 - R1.11	-,01578	,00235	,00136	-,02163
Paire 12	R12 - R1.12	-,00927	,00192	,00111	-,01403
Paire 13	R13 - R1.13	-,04732	,01092	,00631	-,07445
Paire 14	R14 - R1.14	,57412	,09936	,05736	,32730
Paire 15	R15 - R1.15	,50335	,11630	,06714	,21446
Paire 16	R16 - R1.16	-,04906	,08874	,05123	-,26949

Paire 17	R17 - R1.17	,06772	1,01153	,58401	-2,44506
Paire 18	R18 - R1.18	-,02826	,04672	,02697	-,14431
Paire 19	R19 - R1.19	-,10608	,17572	,10145	-,54260
Paire 20	R20 - R1.20	-,12132	,20209	,11668	-,62334
Paire 21	R21 - R1.21	,27072	,07338	,04236	,08844
Paire 22	R22 - R1.22	-,27072	,07338	,04236	-,45300
Paire 23	R23 - R1.23	-,03615	,01838	,01061	-,08181
Paire 24	R24 - R1.24	-,10976	,04300	,02483	-,21659
Paire 25	R25 - R1.25	,02030	,20274	,11705	-,48334
Paire 26	R26 - R1.26	-,46389	,12342	,07126	-,77048
Paire 27	R27 - R1.27	,02957	,01169	,00675	,00052
Paire 28	R28 - R1.28	-1233195283,67627	1020823998,89099	589373010,55495	-3769062676,38116
Paire 29	R29 - R1.29	-995736387,88718	813726769,58233	469805369,46516	-3017145743,26742
Paire 30	R30 - R1.30	,02466	,01729	,00998	-,01829

Test des échantillons appariés

		Différences appariées			
		Intervalle de confiance de la différence à 95 %			
		Supérieur	t	ddl	Sig. (bilatéral)
Paire 1	R1 - R1.1	,08309	-1,258	2	,335
Paire 2	R2 - R1.2	,26787	-,482	2	,677
Paire 3	R3 - R1.3	,17225	3,316	2	,080
Paire 4	R4 - R1.4	-,02018	-7,503	2	,017
Paire 5	R5 - R1.5	,01120	-3,286	2	,081
Paire 6	R6 - R1.6	,71401	,612	2	,603
Paire 7	R7 - R1.7	,13639	,496	2	,669
Paire 8	R8 - R1.8	,18915	13,703	2	,005
Paire 9	R9 - R1.9	,24427	3,918	2	,059
Paire 10	R10 - R1.10	-,01423	-7,726	2	,016
Paire 11	R11 - R1.11	-,00993	-11,609	2	,007
Paire 12	R12 - R1.12	-,00451	-8,374	2	,014
Paire 13	R13 - R1.13	-,02018	-7,503	2	,017
Paire 14	R14 - R1.14	,82093	10,008	2	,010
Paire 15	R15 - R1.15	,79224	7,497	2	,017
Paire 16	R16 - R1.16	,17137	-,958	2	,439
Paire 17	R17 - R1.17	2,58050	,116	2	,918
Paire 18	R18 - R1.18	,08780	-1,048	2	,405

Paire 19	R19 - R1.19	,33044	-1,046	2	,405
Paire 20	R20 - R1.20	,38071	-1,040	2	,408
Paire 21	R21 - R1.21	,45300	6,390	2	,024
Paire 22	R22 - R1.22	-,08844	-6,390	2	,024
Paire 23	R23 - R1.23	,00951	-3,406	2	,076
Paire 24	R24 - R1.24	-,00294	-4,421	2	,048
Paire 25	R25 - R1.25	,52393	,173	2	,878
Paire 26	R26 - R1.26	-,15730	-6,510	2	,023
Paire 27	R27 - R1.27	,05862	4,379	2	,048
Paire 28	R28 - R1.28	1302672109,02863	-2,092	2	,171
Paire 29	R29 - R1.29	1025672967,49305	-2,119	2	,168
Paire 30	R30 - R1.30	,06762	2,470	2	,132

ملحق رقم (04):

نتائج إختبار الإنحدار الخطى التدريجى (Stepwise Analysis) لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية.

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
R11	,0021	,01222	3
R1	,0682	,02263	3
R2	,0437	,06352	3
R3	,7723	,02429	3
R4	,0058	,04235	3
R5	,0350	,03531	3
R6	1,7365	,08966	3
R7	,0432	,02973	3
R8	,4658	,04880	3
R9	,4978	,02177	3
R10	,0033	,02256	3
R12	,0009	,00660	3
R13	,0058	,04235	3
R14	1,7546	,15098	3
R15	1,5817	,14792	3
R16	,2784	,04825	3
R17	4,7857	,34335	3
R18	,4535	,04525	3
R19	,8377	,14578	3
R20	1,8377	,14578	3
R21	,3977	,09006	3
R22	,6023	,09006	3
R23	,2930	,02876	3
R24	,5356	,00874	3
R25	,7899	,11209	3
R26	,5898	,06766	3
R27	,1602	,01431	3
R28	-91942016,8311	1288925432,86602	3
R29	-57862863,0618	1234202114,69517	3
R30	,1080	,00788	3

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	R12	.	Pas à pas (Critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).
2	R13	.	Pas à pas (Critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).

a. Variable dépendante : R11

Récapitulatif des modèles[c]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques	
					Variation de R-deux	Variation de F
1	,999[a]	,998	,996	,00075	,998	534,081
2	1,000[b]	1,000	.	.	,002	.

Récapitulatif des modèles[c]

Modèle	Modifier les statistiques		
	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	1	1	,028
2	1	0	.

a. Prédicteurs : (Constante), R12

b. Prédicteurs : (Constante), R12, R13

c. Variable dépendante : R11

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,000	1	,000	534,081	,028[b]
	Résidus	,000	1	,000		
	Total	,000	2			
2	Régression	,000	2	,000	.	.[c]
	Résidus	,000	0	.		
	Total	,000	2			

a. Variable dépendante : R11

b. Prédicteurs : (Constante), R12

c. Prédicteurs : (Constante), R12, R13

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	,000	,000		,733	,597
	R12	1,850	,080	,999	23,110	,028
2	(Constante)	,000	,000		.	.
	R12	5,642	,000	3,046	.	.
	R13	-,591	,000	-2,048	.	.

Coefficients[a]

Modèle		Intervalle de confiance à 95,0% pour B		Corrélations		
		Borne inférieure	Borne supérieure	Corrélation simple	Partielle	Partielle
1	(Constante)	-,005	,006			
	R12	,833	2,868	,999	,999	,999
2	(Constante)	,000	,000			
	R12	5,642	5,642	,999	1,000	,064
	R13	-,591	-,591	,998	-1,000	-,043

Coefficients[a]

Modèle		Statistiques de colinéarité	
		Tolérance	VIF
1	(Constante)		
	R12	1,000	1,000
2	(Constante)		
	R12	,000	2243,318
	R13	,000	2243,318

a. Variable dépendante : R11

Variables exclues[a]

Modèle		Bêta In	t	Sig.	Corrélation partielle	Statistiques de colinéarité		
						Tolérance	VIF	Tolérance minimum
1	R1	,043[b]	.	.	1,000	,993	1,007	,993
	R2	,044[b]	.	.	1,000	,978	1,022	,978
	R3	,136[b]	.	.	1,000	,101	9,920	,101
	R4	-2,048[b]	.	.	-1,000	,000	2243,318	,000
	R5	-,127[b]	.	.	-1,000	,116	8,609	,116
	R6	-,175[b]	.	.	-1,000	,061	16,369	,061
	R7	-,087[b]	.	.	-1,000	,247	4,052	,247
	R8	-,337[b]	.	.	-1,000	,016	60,633	,016
	R9	-,116[b]	.	.	-1,000	,138	7,254	,138
	R10	-3,217[b]	.	.	-1,000	,000	5538,821	,000
	R13	-2,048[b]	.	.	-1,000	,000	2243,318	,000
	R14	-,045[b]	.	.	-1,000	,913	1,095	,913
	R15	-,044[b]	.	.	-1,000	,950	1,052	,950
	R16	,055[b]	.	.	1,000	,625	1,599	,625
	R17	-,118[b]	.	.	-1,000	,135	7,435	,135
	R18	-,048[b]	.	.	-1,000	,820	1,220	,820
	R19	-,047[b]	.	.	-1,000	,834	1,199	,834
	R20	-,047[b]	.	.	-1,000	,834	1,199	,834
	R21	-,059[b]	.	.	-1,000	,544	1,838	,544
	R22	,059[b]	.	.	1,000	,544	1,838	,544
	R23	,050[b]	.	.	1,000	,756	1,322	,756
	R24	,072[b]	.	.	1,000	,356	2,807	,356
	R25	-,076[b]	.	.	-1,000	,320	3,120	,320
	R26	,043[b]	.	.	1,000	,998	1,002	,998
	R27	-,056[b]	.	.	-1,000	,605	1,654	,605

	R28	-,063[b]	.	.	-1,000	,466	2,147	,466
	R29	-,065[b]	.	.	-1,000	,440	2,273	,440
	R30	,075[b]	.	.	1,000	,331	3,017	,331
2	R1	.[c]	.	.	.	-8,730E-13	-1145462894560,348	-8,730E-13
	R2	.[c]	.	.	.	-8,600E-13	-1162841487302,244	-8,600E-13
	R3	.[c]	.	.	.	-8,031E-14	-1245165820582,990	-8,031E-14
	R4	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R5	.[c]	.	.	.	-1,001E-13	-9992009896115,970	-1,001E-13
	R6	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R7	.[c]	.	.	.	-2,230E-13	-4485171932750,556	-2,230E-13
	R8	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R9	.[c]	.	.	.	-1,232E-13	-8120124250457,631	-1,232E-13
	R10	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R14	.[c]	.	.	.	-8,101E-13	-1234339709006,385	-8,101E-13
	R15	.[c]	.	.	.	-8,369E-13	-1194948980516,273	-8,369E-13
	R16	.[c]	.	.	.	-5,554E-13	-1800622537124,707	-5,554E-13
	R17	.[c]	.	.	.	-1,154E-13	-8668046080187,259	-1,154E-13
	R18	.[c]	.	.	.	-7,240E-13	-1381255670977,411	-7,240E-13
	R19	.[c]	.	.	.	-7,421E-13	-1347537404504,064	-7,421E-13
	R20	.[c]	.	.	.	-7,329E-13	-1364365497168,945	-7,329E-13
	R21	.[c]	.	.	.	-4,798E-13	-2084258222659,033	-4,798E-13
	R22	.[c]	.	.	.	-4,798E-13	-2084258222659,033	-4,798E-13
	R23	.[c]	.	.	.	-6,676E-13	-1497944698602,114	-6,676E-13

R24	.[c]	.	.	.	-3,092E-13	-3234229070245,662	-3,092E-13
R25	.[c]	.	.	.	-2,772E-13	-3607674667934,540	-2,772E-13
R26	.[c]	.	.	.	-8,785E-13	-1138361856462,689	-8,785E-13
R27	.[c]	.	.	.	-5,429E-13	-1841813150641,434	-5,429E-13
R28	.[c]	.	.	.	-4,158E-13	-2405091045335,957	-4,158E-13
R29	.[c]	.	.	.	-3,965E-13	-2522191211696,713	-3,965E-13
R30	.[c]	.	.	.	-2,824E-13	-3540640497587,055	-2,824E-13

a. Variable dépendante : R11

b. Prédicteurs dans le modèle : (Constante), R12

c. Prédicteurs dans le modèle : (Constante), R12, R13

Corrélations du coefficient[a]

Modèle			R12	R13
1	Corrélations	R12	1,000	
	Covariances	R12	,006	
2	Corrélations	R12	1,000	-1,000
		R13	-1,000	1,000
	Covariances	R12	,000	,000
		R13	,000	,000

a. Variable dépendante : R11

Diagnostics de colinéarité[a]

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de condition	Proportions de la variance		
				(Constante)	R12	R13
1	1	1,173	1,000	,41	,41	
	2	,827	1,191	,59	,59	
2	1	2,054	1,000	,02	,00	,00
	2	,946	1,474	,82	,00	,00
	3	,000	97,391	,16	1,00	1,00

a. Variable dépendante : R11

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	-,0120	,0102	,0021	,01222	3
Résidu	,00000	,00000	,00000	,00000	3
Valeur prédite standardisée	-1,150	,662	,000	1,000	3
Prévision standardisé	.	.	.	.	0

a. Variable dépendante : R11

Graphiques

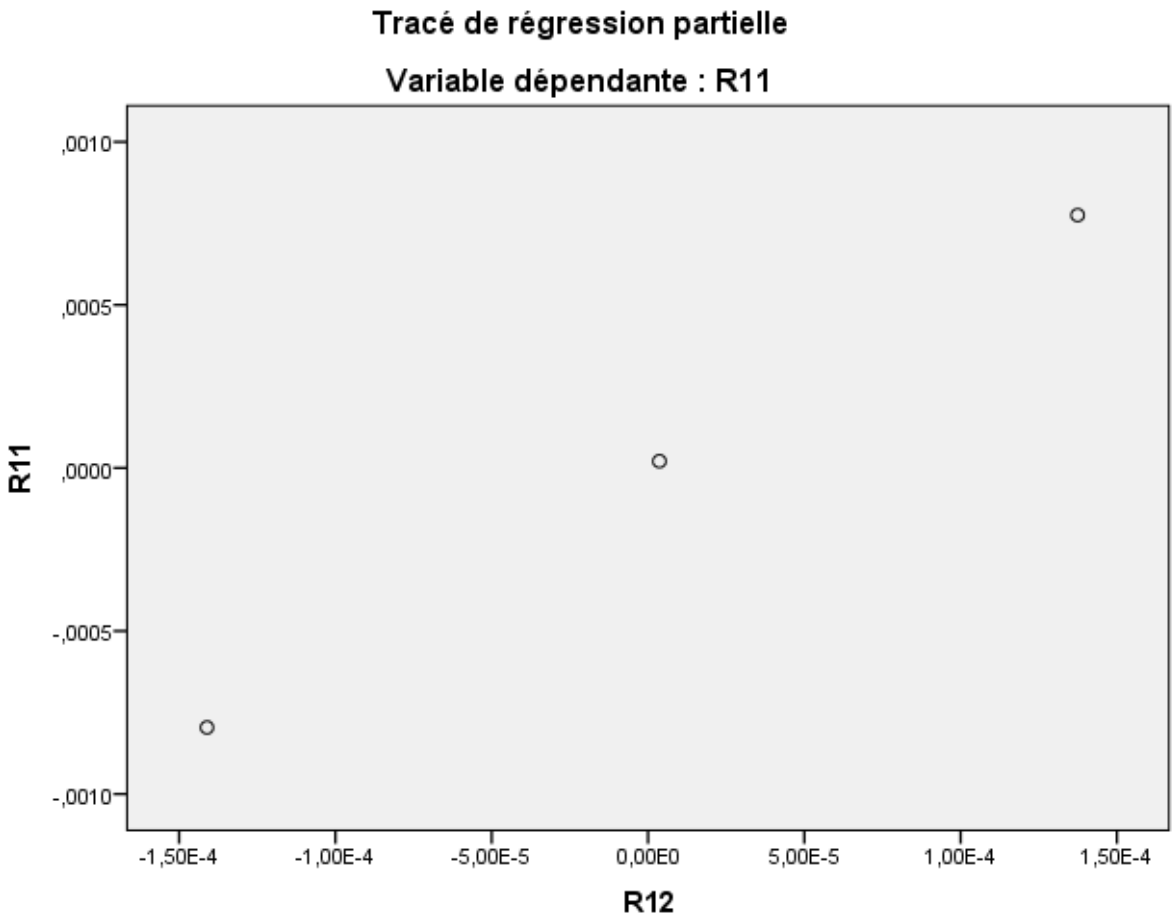

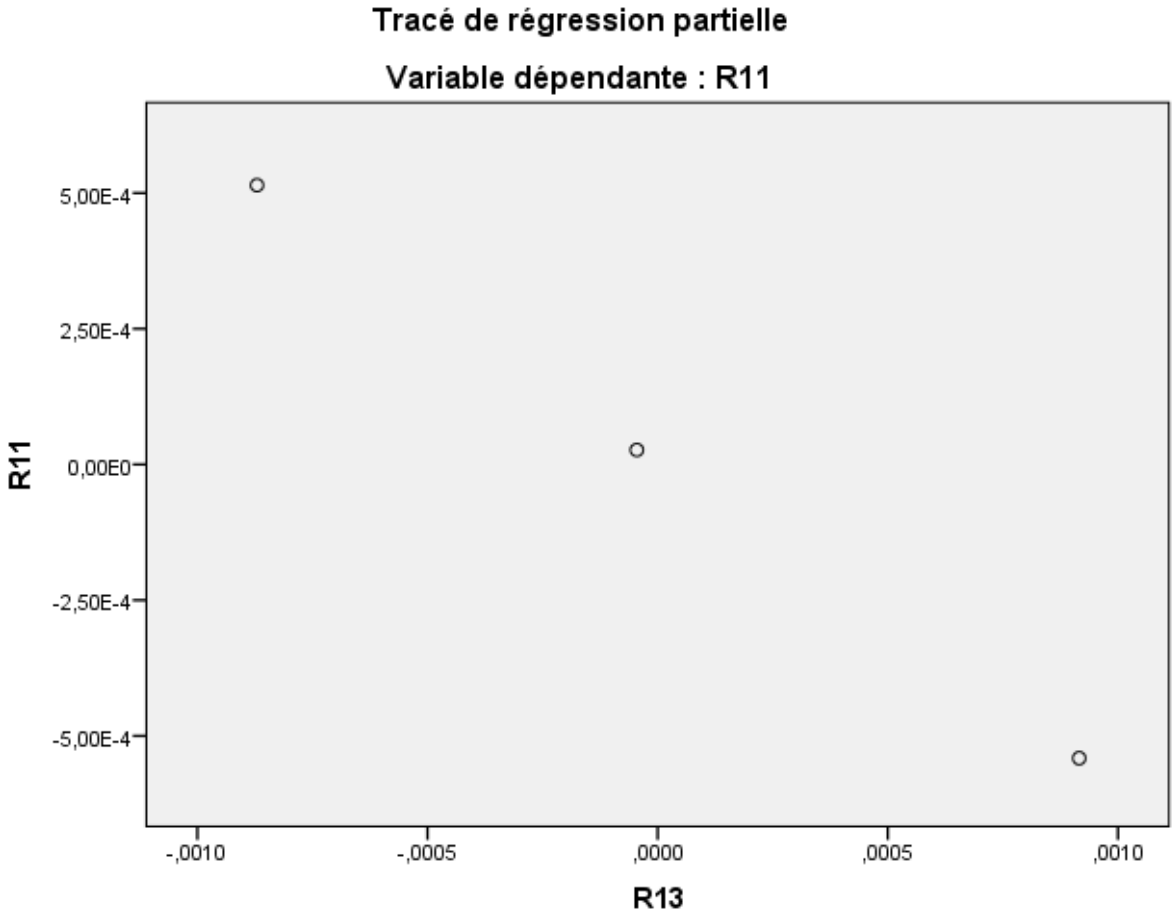
Tracé de régression partielle
Variable dépendante : R11
5,00E-4
2,50E-4
0,00E0
-2,50E-4
-5,00E-4
R11
-,0010
-,0005
,0000
,0005
,0010
R13

ملحق رقم (05):

نتائج إختبار الإنحدار الخطى التدريجى (Stepwise Analysis) لمؤسسة اتصالات الجزائر بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية.

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
R1.11	,0179	,01233	3
R1.1	,1025	,05058	3
R1.2	,0775	,08102	3
R1.3	,6973	,02197	3
R1.4	,0531	,03543	3
R1.5	,0713	,04751	3
R1.6	1,6476	,16843	3
R1.7	,0291	,02002	3
R1.8	,3218	,03111	3
R1.9	,3813	,03259	3
R1.10	,0354	,02501	3
R1.12	,0102	,00717	3
R1.13	,0531	,03543	3
R1.14	1,1805	,12510	3
R1.15	1,0784	,12436	3
R1.16	,3275	,04403	3
R1.17	4,7180	,74083	3
R1.18	,4817	,00446	3
R1.19	,9438	,03487	3
R1.20	1,9591	,05975	3
R1.21	,1269	,01697	3
R1.22	,8731	,01697	3
R1.23	,3291	,01663	3
R1.24	,6454	,05170	3
R1.25	,7696	,12020	3
R1.26	1,0537	,16277	3
R1.27	,1307	,01272	3
R1.28	1141253266,8452	1145847621,71332	3
R1.29	937873524,8254	865159711,53275	3
R1.30	,0833	,00942	3

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	R1.8	.	Pas à pas (Critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).
2	R1.12	.	Pas à pas (Critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).

a. Variable dépendante : R1.11

Récapitulatif des modèles[c]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques	
					Variation de R-deux	Variation de F
1	1,000[a]	1,000	1,000	,00005	1,000	112835,516
2	1,000[b]	1,000	.	.	,000	.

Récapitulatif des modèles[c]

Modèle	Modifier les statistiques		
	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	1	1	,002
2	1	0	.

a. Prédicteurs : (Constante), R1.8

b. Prédicteurs : (Constante), R1.8, R1.12

c. Variable dépendante : R1.11

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,000	1	,000	112835,516	,002[b]
	Résidus	,000	1	,000		
	Total	,000	2			
2	Régression	,000	2	,000	.	.[c]
	Résidus	,000	0	.		
	Total	,000	2			

a. Variable dépendante : R1.11

b. Prédicteurs : (Constante), R1.8

c. Prédicteurs : (Constante), R1.8, R1.12

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	,145	,000		381,732	,002
	R1.8	-,396	,001	-1,000	-335,910	,002
2	(Constante)	,161	,000		.	.
	R1.8	-,438	,000	-1,104	.	.
	R1.12	-,179	,000	-,104	.	.

Coefficients[a]

Modèle		Intervalle de confiance à 95,0% pour B		Corrélations		
		Borne inférieure	Borne supérieure	Corrélation simple	Partielle	Partielle
1	(Constante)	,141	,150			
	R1.8	-,411	-,381	-1,000	-1,000	-1,000
2	(Constante)	,161	,161			
	R1.8	-,438	-,438	-1,000	-1,000	-,032
	R1.12	-,179	-,179	1,000	-1,000	-,003

Coefficients[a]

Modèle		Statistiques de colinéarité	
		Tolérance	VIF
1	(Constante)		
	R1.8	1,000	1,000
2	(Constante)		
	R1.8	,001	1222,775
	R1.12	,001	1222,775

a. Variable dépendante : R1.11

Variables exclues[a]

Modèle		Bêta In	t	Sig.	Corrélation partielle	Statistiques de colinéarité		
						Tolérance	VIF	Tolérance minimum
1	R1.1	-,054[b]	.	.	-1,000	,003	332,154	,003
	R1.2	,004[b]	.	.	1,000	,516	1,938	,516
	R1.3	,003[b]	.	.	1,000	,987	1,013	,987
	R1.4	,074[b]	.	.	1,000	,002	610,744	,002
	R1.5	,013[b]	.	.	1,000	,050	20,034	,050
	R1.6	-,006[b]	.	.	-1,000	,216	4,627	,216
	R1.7	-,005[b]	.	.	-1,000	,296	3,375	,296
	R1.9	,006[b]	.	.	1,000	,253	3,948	,253
	R1.10	-,086[b]	.	.	-1,000	,001	838,897	,001
	R1.12	-,104[b]	.	.	-1,000	,001	1222,775	,001
	R1.13	,074[b]	.	.	1,000	,002	610,744	,002
	R1.14	,009[b]	.	.	1,000	,099	10,103	,099
	R1.15	,012[b]	.	.	1,000	,057	17,505	,057
	R1.16	,026[b]	.	.	1,000	,014	73,486	,014
	R1.17	,017[b]	.	.	1,000	,032	30,938	,032
	R1.18	,008[b]	.	.	1,000	,143	6,999	,143
	R1.19	-,010[b]	.	.	-1,000	,097	10,308	,097
	R1.20	-,006[b]	.	.	-1,000	,238	4,205	,238
	R1.21	,007[b]	.	.	1,000	,171	5,836	,171
	R1.22	-,007[b]	.	.	-1,000	,171	5,836	,171
	R1.23	-,017[b]	.	.	-1,000	,030	33,368	,030
	R1.24	-,010[b]	.	.	-1,000	,093	10,704	,093
	R1.25	,017[b]	.	.	1,000	,032	31,012	,032

	R1.26	-,006[b]	.	.	-1,000	,249	4,023	,249
	R1.27	,003[b]	.	.	1,000	,999	1,001	,999
	R1.28	,003[b]	.	.	1,000	,961	1,041	,961
	R1.29	,003[b]	.	.	1,000	,872	1,147	,872
	R1.30	,004[b]	.	.	1,000	,629	1,590	,629
2	R1.1	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.2	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.3	.[c]	.	.	.	-7,274E-14	-13747698306394,182	-7,274E-14
	R1.4	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.5	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.6	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.7	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.9	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.10	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.13	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.14	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.15	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.16	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.17	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.18	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.19	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.20	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.21	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.22	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.23	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.24	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.25	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.26	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.27	.[c]	.	.	.	-6,681E-14	-14966980885706,365	-6,681E-14
	R1.28	.[c]	.	.	.	-7,071E-14	-14143087427918,516	-7,071E-14
	R1.29	.[c]	.	.	.	,000	.	,000
	R1.30	.[c]	.	.	.	,000	.	,000

a. Variable dépendante : R1.11

b. Prédicteurs dans le modèle : (Constante), R1.8

c. Prédicteurs dans le modèle : (Constante), R1.8, R1.12

Corrélations du coefficient[a]

Modèle			R1.8	R1.12
1	Corrélations	R1.8	1,000	
	Covariances	R1.8	1,393E-6	
2	Corrélations	R1.8	1,000	1,000
		R1.12	1,000	1,000
	Covariances	R1.8	,000	,000
		R1.12	,000	,000

a. Variable dépendante : R1.11

Diagnostics de colinéarité[a]

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de condition	Proportions de la variance		
				(Constante)	R1.8	R1.12
1	1	1,997	1,000	,00	,00	
	2	,003	25,381	1,00	1,00	
2	1	2,796	1,000	,00	,00	,00
	2	,204	3,698	,00	,00	,00
	3	2,190E-6	1129,759	1,00	1,00	1,00

a. Variable dépendante : R1.11

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	,0042	,0281	,0179	,01233	3
Résidu	,00000	,00000	,00000	,00000	3
Valeur prédite standardisée	-1,110	,830	,000	1,000	3
Prévision standardisé	.	.	.	.	0

a. Variable dépendante : R1.11

Graphiques

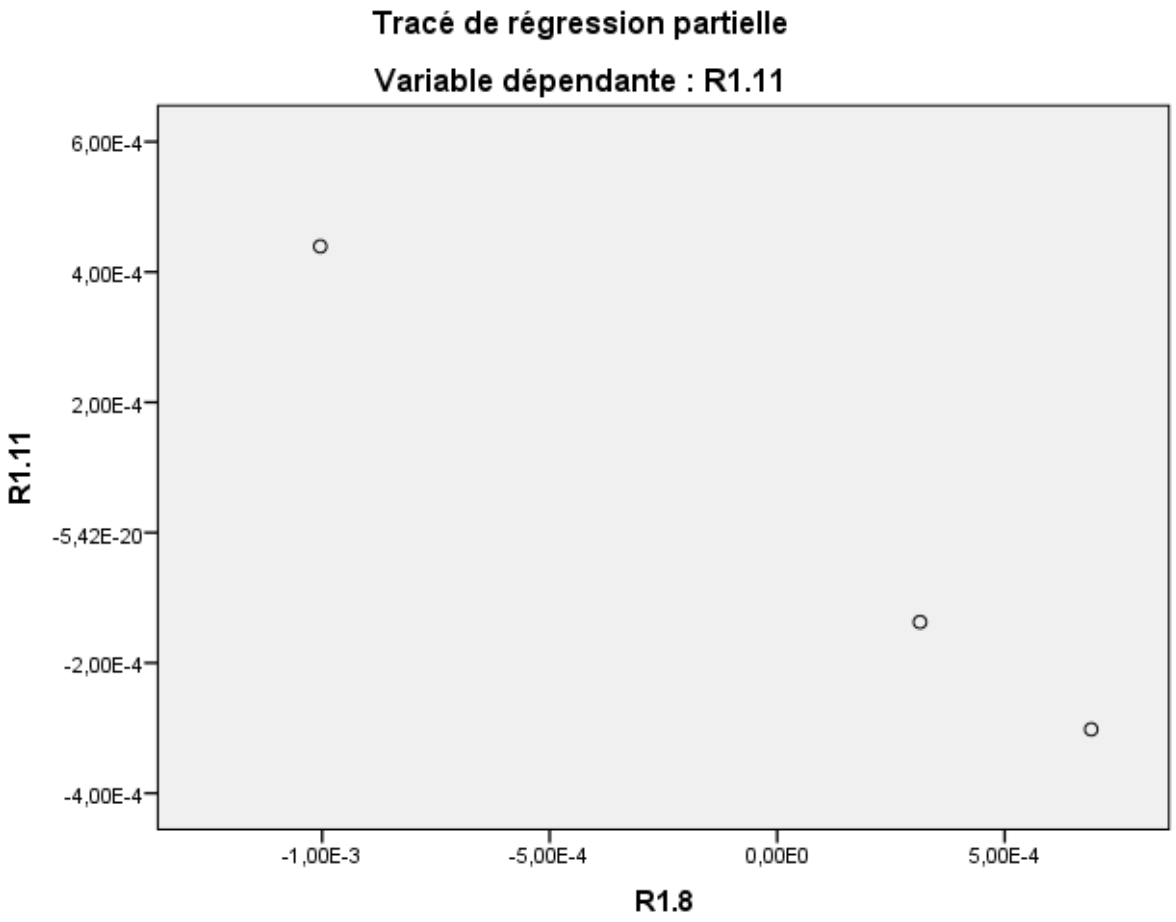
Tracé de régression partielle
Variable dépendante : R1.11
6,00E-4
4,00E-4
2,00E-4
-5,42E-20
-2,00E-4
-4,00E-4
R1.11
-1,00E-3
-5,00E-4
0,00E0
5,00E-4
R1.8

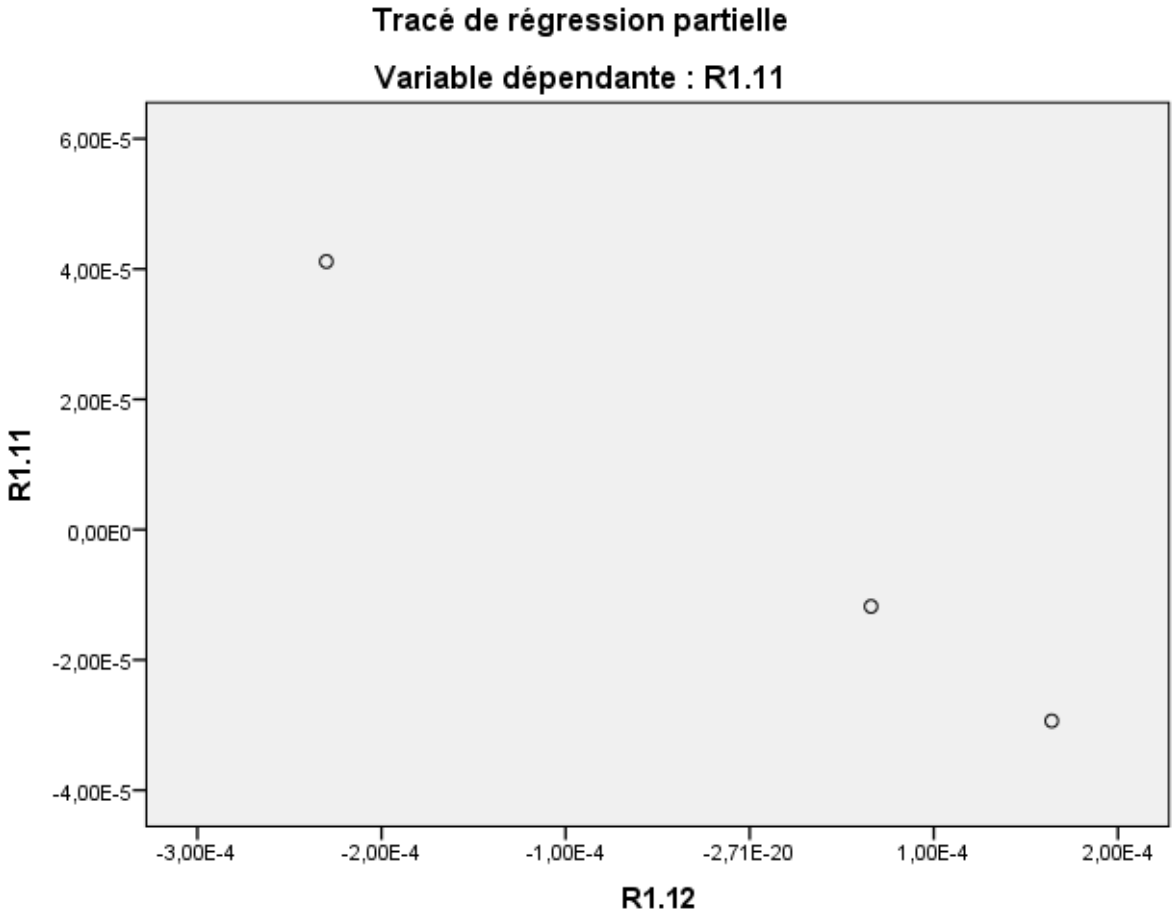
Tracé de régression partielle
Variable dépendante : R1.11
6,00E-5
4,00E-5
2,00E-5
0,00E0
-2,00E-5
-4,00E-5
R1.11
-3,00E-4
-2,00E-4
-1,00E-4
-2,71E-20
1,00E-4
2,00E-4
R1.12

الفهرس

البيـان	الصفحة
ملخص الدراسة.....	I
المحـتويات.....	IV
قائـمة الجداول.....	VI
قائـمة الأشكال.....	IX
قائـمة الملاحق.....	XI
المقـدمـة.....	أ
الفصل الأول: **الأسس النظرية للأداء المالي والاستقلالية المالية.**	01 – 17
مدخل.....	02
المبحث الأول: الطرح النظري للأداء المالي و الاستقلالية المالية واتجاهات قياسها.....	03
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول أهمية الأداء المالي.....	03
المطلب الثاني: واقع الاستقلالية المالية في المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر.....	05
المطلب الثالث: المؤشرات التقليدية والحديثة لقياس الأداء المالي للاستقلالية.....	06
المبحث الثاني: الدراسات العلمية حول تقييم الأداء و الاستقلالية وقياسها.....	12
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.....	12
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....	14
خلاصة.....	17
الفصل الثاني: **دراسة تقييميه و قياسية لأثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات على الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر.**	18 – 66
مدخل.....	19
المبحث الأول: تقديم عن المؤسسة مجال الدراسة.....	20
المطلب الأول: نبده تاريخية عن مؤسسة اتصالات الجزائر (Algerie télécom).....	20
المطلب الثاني: نظرة عامة عن الوحدات العملية مجال الدارسة لمؤسسة اتصالات الجزائر.....	22
المبحث الثاني: دراسة واقع الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية.	24
المطلب الأول: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة قبل تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.....	24
المطلب الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة بعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات.....	34

المبحث الثالث: الدراسة المقارنة لأثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية على الأداء المالي..... 46
المطلب الأول: مؤشرات حسابات التسيير..... 46
المطلب الثاني: مؤشرات الربحية (المردودية)..... 48
المطلب الثالث: مؤشرات السيولة..... 50
المطلب الرابع: مؤشرات هيكل رأس المال..... 51
المطلب الخامس: مؤشرات عناصر الاستغلال..... 52
المطلب السادس: المؤشرات الحديثة..... 53
المطلب السابع: العلاقة بين الربحية والسيولة قبل وبعد تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات..... 55
المبحث الرابع: الإختبار و القياس الإحصائي لأثر تطبيق الاستقلالية المالية على الأداء المالي..... 56
المطلب الأول: الاختبار الإحصائي لأثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية على الأداء المالي..... 56
المطلب الثاني: القياس الإحصائي لأثر تطبيق الاستقلالية المالية للوحدات العملية على الأداء المالي..... 62
خلاصة..... 66
الخاتمـة..... 67
قائمة المصادر والمراجع 71
المـلاحق..... 75
الفهــرس..... 104